مجلة الراصد الإسلامية

العدد الثاني عشر - جمادى الآخرة 1425هـ

دور الفضائيات في نشر التوحيد

ونحن نعيش في عصر الإعلام وثورة المعلومات لابد أن يكون لدعوة التوحيد النصيب الأكبر من مساحة هذا الإعلام لما في دعوة التوحيد من الهداية لسعادة بني الإنسان عامة لما يصلح دنياهم وأخراهم.

إن دعوة التوحيد تجعل بني الإنسان كافة سواء أمام الخالق وتجعل كذلك الخالق عادلاً منصفاً لكافة خلقه وعليه فإنه الخالق وحده هو المعبود المطاع وما عداه فهو عبد مطيع. وهذا يلغي الطبقية والاستغلال والتمييز العنصري وهو كذلك يوحد النظم والقوانين والأخلاق المقبولة والمرذولة بين كافة البشر.

ولما كان جوهر دعوة التوحيد هو إرساء السلام والأمن والسعادة بين الناس كافة وأن تتوجه قلوبهم تجاه رب واحد هو الله عز وجل يطلبون منه العون والمدد ويسألونه التوفيق والرشاد, كان لابد أن تصل هذه الرسالة للناس كافة في عصر بلغ سكان الأرض ما يزيد على ستة مليارات من البشر, ولم يعد يكفي فيه خطبة جمعة في مسجد من إحدى زوايا العالم أو حتى مقال في جريدة أو كلمة في إذاعة محلية, وهنا يبرز دور الفضائيات في نشر وحمل دعوة التوحيد لما لها من انتشار واسع وتخطي للحدود والحواجز مع كلفة معقولة.

وبدا واضحاً الدور الهام الذي قامت به العديد من الفضائيات والبرامج الفضائية التي ركزت على نشر دعوة التوحيد في توعية كثير من المسلمين لأحل دينهم وعرّفت كثيراً من غير المسلمين بحقيقة الإسلام ودعوة التوحيد.

وكذلك من الأدوار الهامة التي قامت بها الفضائيات محاربة البدع والأفكار الباطلة المنتشرة بين عوام المسلمين ومن أبرز الأمثلة على ذلك المناظرات التي بثتها قناة المستقلة والتي كشف حقائق عديدة منها:

1- أن كثيراً من العقائد الباطلة التي كان يزعم بعض الناس أنها ماتت لا تزال حية رآها الناس بأعينهم وسمعوها بآذانهم من شخصيات تحمل لقب دكتور ! أو يلبس عمة! مثل سب الصحابة وتحريف القرآن وتكفير المسلمين من السنة والطعن أمهات المؤمنين.

2- كشف هذه المناظرات عن قوة الحق وضعف الباطل مهما تزين بالألقاب والأشكال.

3- قربت لإفهام الكثير من المسلمين حقيقة الخلاف بين السنة والشيعة وأنه ليس خلافاً في الفروع كما يزعم بعض الناس, بل هو خلاف عميق حول أصول الدين وأركان الإسلام.

وختاماً نكرر القول بأن المنابر الفضائية مهمة جداًَ لنصرة دعوة التوحيد فعلى القائمين عليها والقادرين على المشاركة فيها واجب عظيم في نصرة دعوة التوحيد لأهل الإسلام أولاً وللناس بعامة ثانياً وبكافة اللغات وهذا حلم بدأ يتحقق زاده الله رسوخاً وتحققاً.

2000 إيراني يتطوعون لتنفيذ هجمات في العراق وفلسطين

قالوا: "تطوع حوالي 2000 إيراني لتنفيذ هجمات انتحارية في العراق وفلسطين. وصرح محمد صمادي المتحدث باسم مجموعة "لجنة تكريم ذكرى شهداء حركة العالم الإسلامي" أنه حتى الآن سجل 2000 شخص أسماءهم. وأكّد صمادي أن عمر أصغر المتطوعين لا يتجاوز السبع سنوات وسجل اسمه مع باقي أفراد عائلته.

وأوضح صمادي أن هذه الحملة تهدف إلى التأكيد لأصدقائنا في العراق ولجميع المسلمين أننا مستعدون للتضحية بأرواحنا دفاعاً عن شرفنا وشرف الإسلام. وقال المتحدث أن المجموعة ستنفذ العمليات إذا طلب منها ذلك المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي".

وكالة الصحافة الفرنسية

2004/6/5

قلنا: متى ستنتهي الألاعيب التي تتقنها إيران والقصص المفبركة التي صارت مملة, وهل معنى ذلك أن خامنئي هو الذي يعارض الدفاع عن شرف الأمة والإسلام لأنه لم يأمر بتنفيذ العمليات؟

دينار شيعي في جنوب العراق

قالوا: "كشفت مصادر حدودية عراقية بأنه تم العثور على مجموعة من أوراق العملة العراقية الجديدة تختلف عن العملات الصادرة عن الحكومة العراقية الجديدة والتي تم اعتمادها عقب الاحتلال الأمريكي للعراق.

وبين المصدر الحدودي العراقي لـ "العرب اليوم" بأن العملة تم ضبطها بحوزة مجموعة من الأشخاص العراقيين, وتضمنت أوراقاً نقدية فئة 250 ديناراً ومكتوب عليها **دينار شيعي** وعبارة مروسة فيها "**من كنت مولاه فهذا علي مولاه.. اللهم انصر من نصره واخذل من خذله**" في إشارة لما يقال عن بيعة الرسول صلى الله عليه وسلم لابن عمه علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وأشار المصدر بأن المواطنين أبلغوهم بأن الورقة يتم تداولها في بعض المدن العراقية الشيعية, والتي قامت هي بنفسها بإصدار هذه العملة, موضحاً بأنه لغاية الآن لم تصل معلومات باعتماد هذه العملات في الأسواق العراقية".

يوسف المشاقبة – القادسية

العرب اليوم 2004/7/12

قلنا: حتى الدينار والدرهم لم يسلم من الطائفية, ومشروعهم الانفصالي.

ما حقيقة العلاقة بين الصدر والسيستاني؟

قالوا: "أعلن مكتب الصدر في النجف أن مقتدى الصدر قام بزيارة المرجع الشيعي الكبير علي السيستاني في منزله في النجف, وأفاد بيان صادر أن الصدر زار السيستاني فاستقبله بحفاوة بالغة, وبارك جهوده التي بذلها خلال الفترة الماضية.

وكان مقتدى الصدر وجّه انتقادات شديدة إلى المراجع الشيعية في خطب صلاة الجمعة التي كان يؤمها في مسجد الإمام علي في الكوفة. وقال في خطبة الجمعة في 29 أيار الماضي: "يدخل العدو مرة المدينة (النجف) وانت ساكت, تضرب فيه قبة أمير المؤمنين وأنت ساكت, يدوسون رؤوس شعبك ليس فقط بالأرجل وأنت ساكت. فمتى تتكلم؟

وتساءل الصدر: "هل الخطوط الحمراء تعني مكتب المرجعية فقط"؟ في إشارة إلى السيستاني الذي حذر قوات الاحتلال في العراق بعدم تجاوز الخطوط الحمراء المتمثلة في المزارات الشيعية".

وكالات الأنباء 2004/6/5

قلنا: غريب أمر مقتدى: يشن حملة شعواء على السيستاني ثم يضع نفسه تحت تصرف المرجعية.

ولماذا في العراق

قالوا: "إن اثنين من ضباط المخابرات الإيرانية ألقي القبض عليهم في منطقة الرصافة من قبل دوريات للشرطة العراقية وهم يتهيئون لزرع عبوة ناسفة".

وكيل وزارة الداخلية العراقية

حكمت موسى سليمان

صحيفة الصباح الجديدة العراقية 2004/7/6

قلنا: لماذا تنقل إيران صراعها مع الآخرين دائماً خارج حدودها, وتجعل أراضي الآخرين ميداناً لتصفية حساباتها.

40 ألفاً من الحرس الثوري الإيراني "تسربوا" إلى العراق

قالوا: " هناك معلومات مسندة ببعض المستمسكات والأدلة تؤكد أن عدد حرس الثورة الإيرانيين الذين تسربوا خلال عام ونيف إلى العراق وتمركزوا فيه يصل إلى نحو أربعين ألفاً"

وزير الإعلام الأردني الأسبق

صالح القلاّب

الرأي 2004/7/12

قلنا: ومتى سيتنبه العراقيون لما يحيكه الإيرانيون ضدهم.

حتى بهذه أخذ الأوامر من طهران

قالوا: "قال متحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية أمس إن المحامي العراقي الذي ينظم محاكمة صدام حسين سيزور طهران قريباً لبحث الاتجاهات التي تريد طهران توجيهها إلى الرئيس العراقي المخلوع. ومضى المتحدث حميد رضا اصفي يقول إن إيران أجرت بالفعل محادثات بناءة مع أعضاء في المحكمة وأحاطتهم علماً بالاتجاهات التي تنوي توجيهها إلى صدام".

وكالة رويترز – 2004/7/11

قلنا: حتى محاكمة رئيسهم المخلوع يذهب بعض الشيعة إلى إيران لأخذ التعليمات والأوامر.

حتى الآثار لم تسلم

قالوا: "أكد فتاح خليل وزير ثقافة حكومة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال طالباني أن حرس الحدود الكردي تمكن من مصادرة أكثر من ثلاثة آلاف قطعة أثرية أثناء محاولة تهريبها إلى إيران.

وكان مدير المتحف العراقي دوني جورج صرح في الأول من حزيران الماضي أن حوالي 15 ألف قطعة أثرية سرقت من المتحف العام الماضي لاتزال مفقودة مؤكداً تهريب عدد منها إلى تركيا وإيران اللتين اتهمهما بعدم التعاون في هذا المجال".

وكالة الصحافة الفرنسية

2004/7/9

قلنا: يبدو أنه حتى الآثار لم تسلم من التدخل الإيراني ومحاولة تحطيم العراق وإضعافه.

الانتخابات في العراق طريق إيران نحو دولة شيعية

قالوا: "إيران تدير في العراق سياسة باتجاهين: الأولى تأييد التغيرات التي تتم على الأرض مثل مجلس الحكم, والحكومة المؤقتة لكنها في الوقت نفسه تنقل معركتها مع الولايات المتحدة إلى الساحة العراقية, فهي تطور الموقف الشيعي المؤيد لها في العراق, للضغط باتجاه التغيير الديمقراطي, والدخول إلى حكومة منتخبة بهدف ضمان السيطرة الشيعية على العراق".

نصوح المجالي

الرأي الأردنية 2004/7/8

قلنا: واضح أن إيران لم يبق لها إلا تأييد إجراء انتخابات في العراق, لأنها تظن أن الانتخابات ستحمل الشيعة إلى الحكم وإلى دولة شيعية في العراق.

الباطنية تطلق على مجموعة من الفرق التي ادّعت أن للإسلام ظاهراً وباطناً: ظاهراً يعلمه عامة الناس، وباطناً لا يعلمه إلاّ العلماء والخاصة، فالشهادتان والصلاة والزكاة... وسائر العبادات والفرائض لها معانٍ . عندهم الخاصة . تختلف عن الذي عليه عموم أمة الإسلام، وبذلك صرف الباطنيون تعاليم الإسلام عن مرادها، فأوّلوها تأويلات باطلة.

كما أن اسم الباطنية يطلق على هذه الفرق لأنها أظهرت الإسلام لكنها أبطنت الكفر. ويدخل في الباطنية فرق النصيرية والدروز والإسماعيلية والقرامطة والبهائية والقاديانية........ الراصد

القرامطة

التعريف

القرامطة فرقة باطنية إسماعيلية تنتسب إلى شخص اسمه حمدان بن الأشعث ويلقب بقرمط لقصر قامته وساقيه، وهو من الأهواز ثم رحل إلى الكوفة. وقد اعتمدت هذه الحركة التنظيم السري العسكري وكان ظاهرها التشيع لآل البيت والانتساب إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق وحقيقتها الإلحاد والإباحية وهدم الأخلاق والقضاء على الدولة الإسلامية.

والقرامطة كانوا دعاة للإسماعيلية، ثم انحرفوا عنهم عندما علموا أن الدعوة في السلميّة (إحدى معاقل الإسماعيلية) لم تعد لأولاد محمد بن إسماعيل وإنما لأولاد عبد الله بن ميمون القداح.

التأسيس وأبرز الشخصيات

– بدأ عبد الله بن ميمون القداح رأس الأفعى القرامطية بنشر المبادىء الإسماعيلية في جنوب فارس سنة 260 هـ، ومن ثم كان له داعية في العراق اسمه الفرج بن عثمان القاشاني المعروف بذكرويه الذي أخذ يبث الدعوة سراً.

. وفي سنة 278 هـ نهض حمدان قرمط بن الأشعث يبث الدعوة جهراً قرب الكوفة ثم بنى داراً أسماها دار الهجرة، وقد جعل الصلاة خمسين صلاة في اليوم.

. هرب ذكرويه واختفى عشرين عاماً ، وبعث أولاده متفرقين في البلاد يدعون للحركة.

عقائدهم

ادّعى القرامطة أنهم يقاتلون من أجل آل البيت، وأسسوا دولة شيوعيه تقوم على شيوع الثروات وعدم احترام الملكية الشخصية، وجعلوا الناس شركاء في النساء بحجة استئصال أسباب المباغضة.

ألغوا أحكام الإسلام الأساسية، وأبطلوا القول بالمعاد والعقاب، ويعتقدون بأن الجنة هي النعيم في الدنيا، والعذاب هو اشتغال أصحاب الشرائع بالصلاة والصيام والحج والجهاد.

ويقولون بالعصمة، وأنة لابد في كل زمان من إمام معصوم يؤول الظاهر ويساوي النبي في العصمة ومن تأويلاتهم:

. الصيام: الإمساك عن كشف السر.

. البعث: الاهتداء إلى مذهبهم.

. النبي: شخص فاضت عليه من الإله الأول قوة قدسية صافية.

. القرآن: تعبير محمد عن المعارف التي فاضت علية ومركب من جهته وسمي كلام الله مجازاً .

ويقولون بوجود إلهين قديمين أحدهما علة لوجود الثاني، وأن السابق خلق العالم بواسطة التالي لا بنفسه، ويقولون بالرجعة، وأن علياً يعلم الغيب. ويفرضون على أتباعهم الضرائب الباهظة.

وقد استمد القرامطة عقائدهم وأفكارهم من الفلسفة المادية التي جاءت من تعاليم الملاحدة والمتآمرين من أئمة الفرس، وتأثروا بمبادئ الخوارج الكلامية والسياسة ومذاهب الدهرية، وتعلقوا بمذاهب الملحدين مثل مزدك وزرادشت.

المجتمع القرمطي

للمجتمع القرمطي ملامحه المتميزة إذ تشكلت في داخله أربع طبقات اجتماعية:

الأولى:" الإخوان الأبرار الرحماء " وتشمل الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة عشره و ثلاثين سنة، وهم ممن على استعداد لقبول الأفكار القرمطية عقيدة وتمثلاً في نفوسهم.

الثانية: ويعرفون بـ " الإخوان الأخيار الفضلاء " وأعمارهم بين الثلاثين والأربعين وهي مرتبة الرؤساء ذوي السياسات، ويكلفون بمراعاة " الإخوان " وتعدهم ومساعدتهم.

الثالثة: وتشمل أولئك الذين هم بين الأربعين والخمسين، ممن يعرفون الناموس الإلهي، وفق المفهوم القرمطي، ويتمتعون بحق الأمر والنهي ودعم الدعوة القرمطية ودفع خصومها، وهؤلاء هم الذين ألفوا الرسائل العقائدية القرمطية ونشروها.

الرابعة: " المريدون " ثم "المتعلمون" ثم "المقربون " إلى الله ممن تجاوزوا الخمسين من العمر، وهي أعلى المراتب القرمطية، ومن يبلغها يكون في نظر هذه الفرقة من الناموس والطبيعة، ويصبح من أهل الكشف اللدني إذ يستطيع رؤية أحوال القيامة من البعث والنشور والحساب والميزان.

دولتهم وجرائمهم

دامت حركة القرامطة قرابة قرنين من الزمان، وقد بدأها عبد الله بن ميمون القداح في جنوب فارس سنة 260 هـ، وانتقلت إلى سواد الكوفة والبصرة، وامتدت إلى الأحساء والبحرين واليمن س، وسيطرت على رقعة واسعة من جنوبي الجزيرة العربية والصحراء الوسطى وعمان وخراسان، وقد بذلوا جهداً كبيراً في محاربة دولة الخلافة العباسية، وقتل المسلمين في أنحاء عديدة.

قال الإمام ابن كثير رحمه الله في حوادث سنة 278هـ: وفيها تحركت القرامطة وهم فرقة من الزنادقة الملاحدة أتباع الفلاسفة من الفرس الذين يعتقدون نبوة زرادشت ومزدك، وكانا يبيحان المحرمات ثم هم بعد ذلك أتباع كل ناعق إلى الباطل.... وفي سنة ست وثمانين ومائتين (286 هـ) تحرك القرامطة برئاسة أبي سعيد الحسن بن بهرام الجنابي، واستولوا على هجر وما حولها من البلاد وأكثروا فيها الفساد.

وقد كان أبو سعيد هذا سمساراً في الطعام يبيعه ويحسب للناس الأثمان بالقطيف فجاء أبو سعيد.. وعاث في الأرض فساداً وأخافوا أهل العراق والشام، إلى أن هلك أبو سعيد سنة 301 هـ. ثم قام بأمر القرامطة من بعده ولده الملقب بأبي طاهر الجنابي.

وكثر دعاة القرامطة وصار لهم دولة. وفي سنة سبع عشرة وثلاثمائة (317 هـ) اشتدت شوكتهم جداً وتمكن من الوصول إلى الكعبة، والناس يوم التروية، فما شعروا إلا والقرامطة برئاسة أبي طاهر قد انتهبوا أموالهم وقتلوا كل من وجدوا من الحجيج في رحاب مكة وشعابها وفي المسجد الحرام وفي جوف الكعبة. وجلس أميرهم أبو طاهر على باب الكعبة والرجال تصرع حوله ويقول: " أنا الله وبالله أنا، أنا أخلق الخلق وأفنيهم أنا " ولم يدع أحداً طائفاً أو متعلقاً بأستار الكعبة إلا قتلة، ثم أمر بإلقاء القتلى في بئر زمزم، ودفن كثيراً منهم

في المسجد الحرام، ثم هدم قبة زمزم وأمر بقلع باب الكعبة ونزع كسوتها عنها، ثم أمر بقلع الحجر الأسود.. وأخذوه معهم فمكث عندهم اثنتين وعشرين سنة.

للاستزادة :

1- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة . إعداد الندوة العالمية للشاب الإسلامي . الطبعة الثالثة 1418 هـ.

2- التاريخ الإسلامي (الدولة العباسية) الجزء الثاني . محمود شاكر .

3- الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة . عبد القادر الحمد.

4- دراسات في الأديان والفرق . د. سعيد البيشاوي وآخرون.

5-الإسماعيلية . الراصد . العدد الخامس، باب الفرق.

رسالة مفتوحة من نواب السنة إلى الزعيم

تحمل هذه الرسالة أهمية خاصة جداً وذلك أنها من نواب السنة في مجلس الشورى الإسلامي الإيراني وهم في الغالب من الذين على علاقات جيدة بالسلطات الشيعية في إيران.

الرسالة المكتوبة بلغة دبلوماسية لا تكشف الحقيقة كاملة عن العديد من المظالم الواقع على أهل السنة في إيران أصحاب البلد الأصليين قبل استيلاء الشيعة على إيران. وهذه وقفات سريعة مع هذه الرسالة:

1- في النقطة الثالثة كشفت الرسالة عن الدور الخبيث التي تقوم به وسائل الإعلام الرسمية من إذاعة وتلفزة في التهجم على الصحابة وأمهات المؤمنين وعقائد السنة. وهذا يوضح حقيقة إدعاء الشيعة بأنهم لا خلاف بينهم وبين السنة سوى في الفروع. وكون وسائل الإعلام الرسمية هي التي تقوم بذلك يؤكد الطابع الطائفي للدولة الإيرانية وأنها ليست قضية مجموعة صغيرة هنا أو هناك بل سياسة دولة!

2- في النقطة الرابعة بينت الرسالة جزء من الأوضاع المأساوية التي تعيشها مناطق أهل السنة من البطالة ومنعهم من المناصب الإدارية العليا.

3- أشارت الرسالة في النقطة الخامسة إلى أهمية تفعيل المادة 15 و 16 من الدستور والتي تنص على أهمية اللغة العربية وذلك لأن اللغة العربية لا تنال حقها في (الجمهورية الإسلامية)!

وفي الفقرة (ج) من النقطة الخامسة ركزت الرسالة على تغيب السلطات أهل السنة عن علاج مشاكلهم وأهمية أن يكون علماء السنة هم الذين يتولون شؤونهم.

وفي الفقرة (د) أوضحت الرسالة أن مساجد السنة تتعرض للانتهاكات والاعتداء من المسؤولين وخاصة في طهران العاصمة!

هذه بعض أوضاع السنة في إيران بعد عشرين عام من الثورة الإسلامية! وبالمقارنة مع أوضاع السنة عند استلام الثورة نجدها هي هي! إن لم تكن زادت سوءاً.

فأين دعوة التقريب ودعاة الوحدة الإسلامية في إيران ولماذا لا يقدمون النموذج والقدوة للآخرين!!!...الراصد.

نص الرسالة:

إيران بيكك (صحيفة رسالة إيران) 2004/5/1

وجه نواب أهل السنة في مجلس الشورى الإسلامي رسالة مفتوحة إلى المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية على خامنئى اعتراضاً على صدور كتاب باسم " كتاب الحقيقة والوحدة في الدين "، وعلى الرغم من أنهم لم يشيروا في رسالتهم بشكل صريح وواضح إلى مضمون هذا الكتاب، إلا أنهم اعترضوا على ما جاء في هذا الكتاب من إهانة لأهل السنة وقلب الحقائق التاريخية.

فيما يلي نص هذه الرسالة:

1- إننا نعتقد بأن أي شخص في أي منصب أو في موقع مسئولية ويساعد على بث الفرقة والأحقاد بين أبناء الشعب الإيراني، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تحت تأثيرات أجنبية وخاصة البريطانية منها، لا يهدف من وراء ذلك إلا إلى بث الخلافات المذهبية، وإهدار القوى الوطنية والواحدة الوطنية والدينية الإيرانية لصالح الأعداء، وإن مثل هذه الأعمال الدنيئة تؤدي إلى ظهور جيل متعصب، وتزيد من البغض والفرقة بين عناصر الوحدة الوطنية الأمر الذي يمكن أن يزيد من حدة الأخطار التي تواجه الدولة.

2- إن أهل السنة في إيران يعتبرون وفقاً لمذهبهم أن محبة آل بيت الرسول (ص) جزء من معتقداتهم وإيمانهم، حتى أنهم لا يجيزون توجيه الإهانات للصحابة إذ أنهم يجرمون إهانة كبار الصحابة والتابعين وأتباع الرسول (ص).

3- إن المرشد باعتباره رجل دين وزعيم هذا البلد وأكبر مسئول بإمكانه توجيه النصح والإرشاد، ولذا فإننا نطلب منه في هذا الوقت أن يصدر أوامره للجميع باعتبار الإساءة للسنة من الأعمال غير الأخلاقية وغير الدينية، والتي فضلا عن كونها تعارض الأمن القومي، فإنها تتعارض مع مصالح جميع المسلمين، ويأمر بتوقف وسائل الإعلام الجماعية، وخاصة مؤسسة الإذاعة والتليفزيون،عن مثل هذه الأعمال، نظراً لآثارها السلبية.

4-   فضلا عن أن إهانة صحابة الرسول (ص) ومعتقدات أهل السنة تخالف السيرة النبوية فإن ذلك قد يفضي أيضا إلى ترسيخ العنصرية، خاصة وأن إهمال مناطق أهل السنة وإغفال أحجام البطالة فيها ومنعهم من تقلد المناصب الإدارية العليا قد يدفع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان إلى الدفاع عن حقوق أهل السنة في إيران سواء كان عن عمد أو بغير عمد.

5-   إننا طبقاً لعهدكم مع الشعب والقسم الذي قطعتموه، نذكركم بما جاء في صدر برنامجكم بالمحافظة على تقديم الخدمات للمواطنين كافة والإخلاص في حماية استقلال هذا الوطن. ومن منطلق المحافظة على الوحدة والتضامن القومي نوجه عنايتكم إلى ما يلي:

أ – ينبغي العمل وفقاً لبنود ومواد الدستور وخاصة البند 15 و 16 منه.

ب – إرسال لجنة من قبل المرشد لبحث الأوضاع الثقافية ولاقتصادية والدينية لمناطق السنة المعدمة، واقتراح سبل مواجهة المشكلات الموجودة.

ج – يجب تعيين مستشارين ونواب من بين علماء ومفكرى أهل السنة حتى يمكن النظر في قضايا ومشكلات السنة بشكل مباشر وبدون وسيط، لأنه لا يوجد أي اهتمام من قبل نواب المرشد بهذه المناطق.

د- ليس من شك في أن العدل من أهم المبادىء التي دعا إليها الدين الإسلامي، ولكن لماذا لم نشهد تطبيق مثل هذه المبادىء على أهل السنة؟ إن أي نظرة على عملية توظيف أهل السنة وخاصة في المناصب العليا ولا سيما السلطة التنفيذية والقضائية، إضافة إلى العمل في السفارات أو الجامعات أو بعض المؤسسات الحكومية الأخرى تؤكد هذا الزعم، فلماذا تظل مثل هذه النظرة من عدم الثقة في مواطني أهل السنة في إيران واستمرار عدم الاستفادة من إمكانياتهم في كافة المجالات، وإهدار خدماتهم المخلصة للدولة؟، إننا هنا لا نتعمد إثارة مثل هذا التساؤل، لكن بعد مرور أكثر من عشرين عاما على قيام الثورة الإسلامية في إيران مازال هناك إهمال لأكثر من عشرة ملايين مسلم من أهل السنة وحرمانهم من حقوقهم الطبيعية في المشاركة والمسئولية.

وفي النهاية، فإن المسئولية الدينية والقومية تقتضي اتباع المساواة والعدالة وعدم التفريق بين أبناء الوطن الواحد نظراً لأن دستور إيران قد كفل حقوق جميع المواطنين على اختلاف عقائدهم ومذاهبهم، كما كفل لهم حرياتهم، ومن هذا المنطلق، يتحتم إزالة كافة العقبات إلى تحول دون احترام هذه الحقوق والواجبات.

نقلاً عن مختارات إيرانية – العدد 47 يونيو 2004.

الثورة الإيرانية بعد 25 عاماً... تحولات الدولة والمجتمع

سامح راشد

السياسة العربية – العدد 157 يوليو 2004

يمر هذا العام خمسة وعشرون عاماً على قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979ويسعى هذا المقال إلى النظر بتأمل إلى التحولات والتغيرات التي شهدتها إيران خلال هذه الفترة, ومحاولة تحديد مدى اقتراب هذه التحولات أو ابتعادها بالثورة الإسلامية عن مسارها الذي بدأته قبل ربع قرن, دون انزلاق في سرد حصري لما جرى في إيران منذ قيام الثورة ودون اقتصار على سمات وخصائص ثابتة في المجتمع الإيراني.

إن الغاية الرئيسية المرجوة من هذه السطور ليست مجرد الوقوف على الأسباب المباشرة للتحولات الإيرانية, وإنما بالأحرى التعرف على عوامل وخلفيات قد لا تبدو ظاهرة للعيان, لكنها قائمة وفاعلة. فالهدف ليس مجرد رصد التحولات وإنما النظر لما وراءها.

هل حقاً إيران نموذج فريد من نوعه؟

شأن أي دولة, هناك عدد من المحددات والعوامل الحاكمة تؤثر في توجيه دقة الأمور في إيران. ومن الطبيعي أن تشترك إيران في بعضها مع كثير من بلدان العالم لكنها تحتفظ بخصوصية في البعض الآخر, ومن تلك المحددات والعوامل طبيعة النظام السياسي الإيراني, الذي يمزج بين العقيدة والسياسة, حيث تلعب القيم الدينية والتعاليم الفقهية دوراً رئيسياً في تحديد التوجهات والسياسات نتيجة التداخل بين رجال الفقه والسياسة, أو بمعنى أدق اختفاء الحدود الفاصلة بينهما, فالمدارس الفقهية (الحوزات) هي المورد الأكبر للساسة ورجال الحكم انطلاقاً من إعمال مبدأ ولاية الفقيه كجوهر لنظام الحكم.

ولابد من الإشارة إلى أن تلك الخصوصية لا ترتبط بالمبدأ في حد ذاته وإنما في كيفية تطبيقه وما يعكسه عند الممارسة السياسية العملية من تعاليم وأفكار دينية وروحية. فالدولة الإسلامية على وجه العموم لا تفرق بين الدين والسياسة وتجعل التعاليم الدينية هي الموجه والمحرك للممارسات السياسية, كما تمثل معيار تقييمها, والأمر ذاته ينطبق على حالات أخرى غير دينية فتركيا على سبيل المثال تتخذ من العلمانية عقيدة لها وتمثل

المحرك والمقياس لتوجهات الدولة. وما يتفق وتعاليم الإسلام وفق المذهب المتبع في إيران, يحظى بموافقة رجال الفقه وبالتالي تكسبه الشرعية الدينية. ومن ثم السياسية تماماً كما هو مصير كل ما لا يتفق ومبادئ العلمانية حسبما يؤمن بها رجال الجيش والحكم في تركيا ففقدان الروح "العلمانية" يؤدي بالضرورة إلى غياب الشرعية السياسية. المغزى هنا أن السياسة الخارجية الإيرانية لا تختلف عن غيرها من الدول في المنطلقات والأسس لكنها تختلف في مضامين هذه المنطلقات وتفصيلات تلك الأسس.

وعلى هذا الأساس ليس صحيحاً أن ما يطلق عليه النموذج الإيراني هو حالة فريدة من نوعها في العالم وأن طهران تقدم للعالم مثالاً ناجحاً وحيداً للدولة الإسلامية, فحقيقة الأمر أن الدولة الإيرانية القائمة حالياً ليست إلا أحد أشكال نظم الحكم المتعارف عليها في أدبيات علم السياسة والمعروف بالدولة الدينية (الثيوقراطية) حيث القيمة العليا للمبادئ والتعاليم الدينية, وبالتالي فإن الغلبة في موازين القوى لمن هم أقرب إلى تلك التعاليم وأدرى بها وهم علماء الدين ورجال الفقه.

لكن هذا لا يعني أنه لا يوجد فارق حقيقي بين الحالة الإيرانية وغيرها, فهناك بالطبع فوارق واضحة فالتأكيد على أن طهران ليست حالة فريدة أو غير مسبوقة ينسحب على الأساس الذي تقوم عليه تركيبة النظام السياسي وليس على مضمون ومفردات هذا النظام, وهنا يأتي التميز الإيراني بمعنى أن الاختلاف يأتي من تفاصيل مبدأ حكم رجال الدين وهي مترتبة بالضرورة على أحكام المذهب الشيعي الإثنى عشري الذي تتبعه إيران حالياً وإعلاء مكانة الولي الفقيه على غيرها من ركائز الحكم.

التغير في المواطن والمجتمع:

نجمت موجة التغير التي تجتاح طهران عن تطورات تراكمت في مسارين يبدوان في الظاهر متعارضين, الأول: أن هذه التحولات نتيجة غير مباشرة للوضع الذي ساد عقب قيام الثورة قبل خمسة وعشرين عاماً أي نتيجة التراكم التدريجي في أساليب إدارة الحكم وترسيخ أنماط معينة من ممارسة السلطة على مدى ربع قرن, وجوهر هذه الأنماط إخضاع جميع أوجه الحياة في الدولة والمجتمع لمقتضيات مرحلة تثبيت الثورة والقضاء على أعدائها, وأدت هذه العوامل إلى إيجاد مجتمع تواق إلى الحرية في حالة ترقب دائم للمستقبل يعاني من معضلات هيكلية في معظم مناحي الحياة اليومية, تشمل البطالة وانخفاض مستوى الدخل وتقلص القاعدة الاقتصادية بصفة عامة, أي بإيجاز حالة من الجمود والتكلس في شرايين الدولة وأوردة المجتمع.

المسار الثاني هو النقلة الهائلة التي تجتاح العالم في مجال الاتصالات, مما يحد تماماً من قدرة أي نظام حاكم على حرمان مواطنيه من متابعة ما يجري في العالم أو العكس, مما من شأنه أن يجعل النظرة للأوضاع في المجتمعات الأخرى دائماً نظرة مقارنة بما يؤدي بدوره إلى اختراق أنماط الثقافة والفكر الخارجية للنسيج الاجتماعي, خاصة إذا صوحبت هذه العملية بتغير في تركيبة المجتمع وتكوينه وهو ما ينطبق تماماً على المجتمع الإيراني. فقد شهد تغيرات هيكلية أبرزها التغير في التركيبة السكانية خاصة بالنسبة للعمر والجنس فنتيجة سنوات الحرب الطويلة مع العراق وتجنيد أعداد ضخمة من الرجال والشباب, خرجت نسبة كبيرة منهم من نسيج المجتمع بالقتل أو الأسر أو الاختفاء في الحرب, مما أدى إلى اختلال التوازن بين الجنسين حيث تزايدت نسبة النساء بين أفراد الشعب عما كانت عليه قبل الحرب, مما يفسر بدوره بعض أسباب صعود دور المرأة في السنوات التالية للحرب.

وكذلك بالنسبة للشرائح العمرية حيث يمثل الشباب دون سن الخامسة والعشرين الغالبية العظمى من عدد السكان وتلك الغالبية لا تعرف شيئاً عن مرحلة ما قبل الثورة ولا عن مراحلها الأولى الأشد ثورية وعنفواناً إلا ما تقدمه الملفات الوثائقية وما يدرس في مراحل التعليم كجزء من التاريخ, وهو ما انعكس بشكل واضح على التوجهات السياسية لهم.

لقد ساعد كل ذلك على تغير اتجاهات الرأي العام الإيراني بالابتعاد عن الانغلاق الجامد على أفكار ومفاهيم لا تلائم العصر, ومن الواضح أن هذا التقابل بين مدخلات الحياة السياسية والاجتماعية ساعد على تفاعلها وإفرازها للنتيجة ذاتها, فالتناقض الواضح بين حالة الانغلاق ومراوحة المكان والانفتاح الكبير الذي يجتاح العالم إعلامياً ومعلوماتياً, ساعد على اندفاع الإيرانيين للخروج من القوالب المفروضة عليهم والسعي حثيثاً إلى اللحاق ببقية الشعوب.

تغير الساسة والسياسة:

لم يتوقف تنازع السلطة بين الإصلاحيين والمحافظين منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران قبل ربع قرن. لكن القوى والتيارات السياسية التي وجدت وقت قيام الثورة لم تكن مصنفة وموزعة بالشكل القائم حالياً, فباستثناء بعض القوى اليسارية التي تضاءل وجودها تدريجياً ظلت خريطة القوى السياسية على مدى يقترب من عقد ونصف عقد من عمر الثورة موزعة بين موقفين واضحين بينهما مسافة شاسعة: إما مع الثورة تماماً أو من أعدائها إطلاقاً وكان أصحاب الموقف المؤيد للثورة هم الأغلبية عدداً وعدة, لذا كانت المحصلة العامة أن

الاختلاف والتباين في الآراء والتصورات حول كيفية تحقيق أهداف تلك الثورة ونشر مبادئها محدوداً وكانت الرؤى المخالفة تنطوي تحت عباءة الثورة, إما بالتخلي عنها أو بتصفية أصحابها دون السماح بخروجها إلى النور.

وشأن أي ثورة, شهدت الثورة الإسلامية في إيران خلافات داخلية وصراعات داخل القوى التي قامت بها فمعروف أن العداء لنظام الشاه استقطب مختلف القوى والتيارات من شيوعية إلى إسلامية إلى ليبرالية. وبعد أن نجحت الثورة وسقط النظام انعكست الاختلافات بين رؤى وتوجهات تلك القوى على خريطة الحكم والحياة السياسية, فراح التيار الإسلامي بقيادة الإمام الخميني يقصي القوى الأخرى تدريجياً ليس بإبعادها عن السلطة وحسب بل بمحاولة استئصالها من الحياة السياسية وحرمانها من شرعية الوجود الرسمي (مثال ذلك حركة حرية إيران).

في الوقت ذاته, دبت خلافات داخل النخبة الحاكمة الإسلامية نفسها وتنوعت هذه الخلافات بدءاً من كيفية التعامل من القوى والتيارات الأخرى التي شاركت أو –على الأقل– أيدت الثورة وامتدت إلى شئون الحكم حتى وصل الأمر إلى الاختلاف حول مسائل جوهرية مثل مبدأ ولاية الفقيه الذي لم يكن مقرراً العمل به وظل محل سجال داخلي على مستوى قيادات الثورة, حتى حسم الخميني الأمر لصالح تفعيله واتخاذه منطلقاً لروح النظام السياسي للجمهورية الإسلامية.

أي أن اختلاف المشهد الحالي في إيران ليس في مبدأ وجود تباينات أو اختلافات بين رؤى وأفكار, وإنما في طبيعة تلك الأفكار من جهة وكيفية التعاطي من قبل جميع الأطراف مع ذلك التباين بعبارة أخرى التنازع السياسي قائم منذ بداية الثورة, والتحول طرأ على قضايا ذلك الصراع وكيفية إدارته مع التسليم بأن التحول في هذين الجانبين انعكس بالطبع على اشتداد حدة الصراع واتساع الفجوة بين أطرافه بدرجة كبيرة تدفع إلى الظن أحياناً بأنه جديد أو أن السنوات السابقة لم تشهد سوى توافق وانسجام بين رموز النظام والطبقة الحاكمة والمجتمع, لكن هذا غير صحيح.

ما حدث طوال العقد الأول من عمر الثورة أن الحرب مع العراق استغرقت جل قدرات وتركيز الدولة الإسلامية الوليدة وظل صوت المعركة أعلى مما عداه, حتى تواكبت وفاة الخميني وتولي علي أكبر هاشمي رافسنجاني رئاسة الجمهورية مع انتهاء الحرب ثم حرب الخليج الثانية في قتال تاريخي ترك بصمات قوية على أداء النظام الإيراني داخلياً وخارجياً.

فقد عادت إيران داخلياً إلى مرحلة بناء الدولة وإحياء قدراتها التي استنزفتها الحرب, فأصبح التركيز على الاقتصاد أكثر من السياسة (وهو ما يتوافق أيضاً مع طبيعة رفسنجاني وخلفيته الشخصية المهنية). وخارجياً انكفأت إيران تماماً على السعي نحو تحقيق مصالحها الاستراتيجية العليا كدولة محوطة ببيئة إقليمية متحركة وقلقة وبيئة عالمية غير متوازنة ليتكرس التراجع عن تطلعات النفوذ الإقليمي وليصل مبدأ تصدير الثورة الإسلامية إلى حالة من التجمد بعد أن كان قد انحسر تماماً نتيجة الانشغال لسنوات طويلة في الحرب مع العراق.

ومن المفارقات أن هاشمي رفسنجاني –الذي يعد في حقيقة الأمر أول من دشن مرحلة الإصلاحات في إيران– لم تتح له الفرصة ليحصد نتائجها بل ولا ليكملها, فالسنوات الثماني التي قضاها في رئاسة الجمهورية (1989–1997) لم تكن كافية بالطبع لتغيير تراكمات وتطورات مفصلية تلاحقت على إيران, ثورة ثم حرب مع العراق ثم انتهاء الحرب الباردة وسقوط القطب السوفييتي وانقلاب الأوضاع عالمياً ثم حرب الخليج الثانية وانقلاب الأوضاع إقليمياً.

لذا, جاءت انتخابات الرئاسة عام 1997 في ظروف مهيأة تماماً لقيادة جديدة لمرحلة جديدة فبعد أن لعبت الاعتبارات السياسية داخلياً وخارجياً دورها وكانت لها الغلبة لما يقرب من عقدين من عمر الجمهورية الإسلامية كان الوقت قد حان لتلعب الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية دورها هي الأخرى, فتقدم الشعب الإيراني أخيراً لينهي في صناديق الاقتراع مرحلة من الصمت والتشبع ويرفع في الوقت ذاته الغطاء عن تململ وضيق تراكما لديه طوال هذه السنوات.

كان الشعب الإيراني ينتظر ظهور محمد خاتمي, وتوافقاً مع الحس الديني لدى الإيرانيين بدا خاتمي كأنه "الإمام الغائب" المنتظر, وساعد على إكتسابه تلك الشعبية وفوزه في سباق الرئاسة الصعب سماته الشخصية وخلفيته الثقافية والفكرية المتميزة مقارنة بمنافسين عتاة لكن تقليديين.

وكان خاتمي على قدر من الذكاء دفعه إلى تبني خطاب سياسي موجه للشعب أولاً وأخيراً, متضمناً رسالة جديدة هي أن الاحتكام ينبغي أن يكون لمرجعية جديدة هي الشعب, وفوجئ أنصار التمسك بمبادئ الثورة وتطبيقها حرفياً (المحافظون) بأن رهان خاتمي على رجل الشارع الإيراني كان في محله وأن اللجوء إلى المواطن العادي حمل خاتمي إلى مقعد الرئاسة وتجاهل رجال الدين ورجال البازار وغيرهم من أصحاب النفوذ والسطوة تقليدياً.

من هنا, كانت محاولات المحافظين كبح جماح هذا الاتجاه فجاءت الحملة المستمرة على الصحافة والصحفيين وإحكام السيطرة على وسائل الاتصال الأخرى خاصة الإذاعة والتلفزيون إلى غير ذلك من محاولات قطع أو تقييد الاتجاه المتنامي إلى تعريف وتوعية المواطنين من خلال وسائل الإعلام.

وفي الفترة الماضية كانت الخلافات تتأجج والصراعات تتكشف أمام قضايا أو مواقف تواجه الدولة والمجتمع وتختلف التيارات المتصارعة حول أسس ووسائل تلك المواجهة وأمثلة ذلك عديدة منها تكرار أزمة الاحتجاجات الطلابية (1999 و 2003) وعمليات الاغتيال لمفكرين ومثقفين والخلاف حول الوضع الاقتصادي وكيفية الخروج من حالته المتردية وقضايا أخرى خارجية مثل العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والعلاقة مع العراق (قبل الاحتلال) والموقف من تداعيات تفجيرات سبتمبر والحرب على الإرهاب, ثم أخيراً الموقف من احتلال العراق.

في جميع هذه القضايا, وضح الاختلاف والتباين في التقييم والرؤية للموقف المطلوب اتخاذه, لكن ظل الخلاف محصوراً في نطاق قضايا وموضوعات تستجد على الساحة السياسية إلى أن بدأت عوامل التحول في المجتمع تتفاعل وتؤتي مخرجاتها لتؤثر جذرياً على ما يفرزه المجتمع من أفكار وقوى وقنوات للتفاعل الداخلي, فكان من الطبيعي أن تسفر مساعي كل من التيارين المتصارعين لتوظيف الوسائل المتاحة له عن نجاح التيار القادر على الاستجابة لهذه التفاعلات وضخ دماء جديدة في قنوات التواصل مع المجتمع وهو ما تجسد في نجاح الإصلاحيين في تحقيق شعبية ومساندة جماهيرية تتزايد باستمرار من خلال الصحف والمطبوعات... الوسيلة الإعلامية المتاحة أمامهم.

من هنا بدأت تزداد أهمية الصحافة كوسيلة للتعبير وبلورة اتجاهات المجتمع وردود فعله على الواقع بشتى جوانبه وكانت الصحف القناة الأوسع والأقرب لكثرتها واتساعها لتشمل كافة التيارات والأفكار وكذلك لكونها القناة الأقل إحكاماً في السيطرة عليها من قبل النظام.

ووجه الخطورة التي استشعرها قادة الرموز القدامى من الصحافة أن قدرتهم على المنافسة فيها أقل كثيراً ممن يعتبرونهم "أعداء الثورة" حيث لا قيود ولا رادع وهامش الحركة والكتابة مفتوح إلى حد كبير, الأمر الذي انعكس على رد الفعل من قبل هؤلاء المحافظين تجاه دخول الصحافة كوسيلة لإدارة الصراع. فبدلاً من استخدام الوسيلة ذاتها كان اختيارهم هو محاولة تدمير هذه الوسيلة وقطع قناة الاتصال بين القلة أصحاب الأفكار

الجديدة والشعب وكانت البداية بتوجيه انتقادات ضمنية ثم علنية لبعض الصحف ثم محاولات رفع غطاء الشرعية عنها باتهامها والقائمين عليها بالعداء للثورة ومحاولة هدمها والعمالة للأعداء الخارجيين.

ومع إخفاق هذه السياسة المحافظة في تحقيق أغراضها نتيجة عدم القدرة على التحكم في أعداد وتوجهات الصحف والمطبوعات, انتقل المحافظون إلى خطوة أبعد وهي التقييد القانوني لهذا الانفتاح, وتمثل ذلك في ممارسات تشريعية تحد من هذا التدفق في حرية الصحافة والإعلام استناداً إلى سيطرة شبه كاملة على مؤسستين من أهم المؤسسات في تركيبة النظام السياسي الإيراني هما: مجلس الشورى الخامس (1996–2000) والمؤسسة العدلية (القضاء).

وعلى هذا الأساس, وضح أن الاتجاه العام في المجتمع يسير لصالح فكر التغيير والإحلال, والدليل الأوضح على ذلك أنه بعد ثلاث سنوات من حكم خاتمي ورغم العقبات التي واجهته بدءاً بانتقادات حادة تتهمه بعدم وجود برنامج واضح لديه في بعض المجالات كالموضع الاقتصادي وانتهاء بعدم قدرته على تحقيق ما أعلنه من إصلاحات فإن الشعب الإيراني اختار أصحاب هذا الفكر التغييري في الانتخابات التشريعية لمجلس الشورى السادس (2000–2004) ليدخل للمرة الأولى في مؤسسات الدولة الرئيسة أغلبية جديدة تنتمي لهذا الفكر.

حرب المؤسسات:

لكن التطورات كشفت عن تغير جوهري في مسار الأحداث, فبعد أن كانت المواجهات تحدث حول القضايا والموضوعات محل الخلاف ثم انتقلت إلى وسائل وأدوات إدارة هذا الخلاف, راحت تنتقل إلى الأجهزة والمؤسسات وتزامنت هذه النقلة مع هيمنة التيار الإصلاحي على مجلس الشورى السادس ثم إعادة انتخاب محمد خاتمي لفترة رئاسة ثانية في مايو 2001, فمن ناحية سارع الإصلاحيون إلى محاولة الاستفادة من سيطرتهم على مجلس الشورى السادس وتقنين وتشريع أفكارهم وسياساتهم. ومن ناحية أخرى كان تراجع نسبة التأييد التي حصل عليها خاتمي في انتخابات 2001 مقارنة بانتخابات 1997 بمثابة جرس إنذار له وللإصلاحيين بضرورة تسريع وتيرة الإصلاح وتطبيق الأفكار التي حمل الشعب خاتمي إلى مقعد الرئاسة ليحققها.

وبعد أن كان رموز التيار المحافظ يعتمدون على أغلبيتهم في مجلس الشورى –إضافة إلى سيطرتهم على مؤسسات أخرى سيادية– في تكييل الضربات للإصلاحيين اختل التوازن بالسيطرة شبه الكاملة لهؤلاء

الإصلاحيين "أعداء الثورة" على مجلس الشورى السادس ليس هذا وحسب بل مضى الإصلاحيون سريعاً إلى رفع القيود التشريعية التي كان يفرضها عليهم المحافظون من خلال المجلس السابق, مما اضطر مرشد الثورة على خامنئي للتدخل واستخدام صلاحياته الدستورية التي تجب جميع السلطات الأخرى للحد من تبعات هذا الخلل في التوازن بين المؤسسات.

وبعد أن ظل هؤلاء "المحافظون" مترددين في استخدام سيطرتهم على المؤسسات الرئيسة في النظام لم يجدوا بدا من ذلك فقد ظل خاتمي ورفاقه يعانون من تسلط الحرس الثوري والقبضة الحديدية لرجال الشرطة والاستخبارات طوال العامين الأولين له في السلطة (97–99), فضلاً عن تبنيه منهج تحسس الخطى وكانت نتيجة ذلك أن صداماً قوياً لم يقع بينه وبين أركان النظام ومؤسساته الرئيسة خلال هذه الفترة.

وبمجرد اتجاهه إلى إدخال تغيير يوحي بنزعة إصلاحية تمس قناعات ومصالح رجال الحرس القديم ورموز الثورة التقليديين, سرعان ما واجه حملات عنيفة متعددة الأشكال والدرجات واعتمدت هذه الحملات إلى حد كبير على امتلاك المحافظين سلطة الأمر والنهي في أجهزة الحكم الحيوية, ونظرة سريعة على صلاحيات واختصاصات المؤسسات التالية تؤكد ذلك بسهولة: مؤسسة المرشد, مجلس الخبراء, مجلس تشخيص مصلحة النظام, مجلس صيانة الدستور, القضاء, مجلس الأمن القومي, الاستخبارات, الإذاعة والتلفاز.

وبعد أن كان التركيز خلال فترة الرئاسة الأولى لخاتمي عليه كشخص وكقيادة جديدة بفكر جديد, وضح مع توليه الرئاسة لفترة ثانية أن الصراع أكبر من شخص خاتمي ومن منصبه كرئيس, حيث انقسمت ساحة الصراع بين جبهتين تضم الأولى الرئيس والحكومة ومجلس الشورى "السادس" والمجالس البلدية والسواد الأعظم من الآلة الإعلامية. وعلى الجبهة الثانية تقف المؤسسات المشار إليها وهي الأقوى في النظام والأشد سطوة في ساحة العمل العام, وقد دخلت أكثر من مؤسسة وهيئة حلبة الصراع الداخلي مثال ذلك هئية الإذاعة والتلفاز التي وقفت في حملة انتخابات الرئاسة عام 2001 موقفاً اعتبره أنصار خاتمي متحيزاً ضده فبادر مجلس الشورى السادس عقب الانتخابات إلى مناقشة مشروع قانون يجيز له التحقيق في أنشطة الإذاعة والتلفاز خاصة الأمور المالية لهذه المؤسسة في محاولة لاختراق هذه المؤسسة الخاضعة كاملة تقريباً لسيطرة المحافظين فضلاً عن أنها رسمياً تتبع المرشد مباشرة. المغزى هنا أن مؤسسة الإذاعة والتلفاز دخلت الصراع أولاً كطرف فيه ثم كموضوع له ثانياً, ومعروف أن تلك المؤسسة شبه منفصلة عن وزارة الثقافة والإرشاد التي تميل نسبياً إلى جانب الإصلاحيين.

ولم يكن هذا التحرك الإصلاحي الأول من نوعه, إذ كان مجلس الشورى فور انتخابه عام 2000 قد حاول إدخال تعديلات على قانون الصحافة تخفف بموجبها القيود القانونية والتنفيذية المفروضة عليها ثم حاول عشية انتخابات الرئاسة تمرير قانون يزيد صلاحيات رئيس الجمهورية وهي المحاولة التي تكررت بعد ذلك عامي 2002 ثم 2003, غير أن المحافظين استخدموا سيطرتهم على مؤسسات أقوى من مجلس الشورى وأعلى سلطة لإجهاض هذه المحاولات في مهدها.

وكان التغير في وسائل وأدوات الصراع قد طال أيضاً المؤسسة القضائية, فنتيجة الشعبية المتزايدة لتيار التجديد والإصلاح أصبحت القيود القانونية الوسيلة الأقرب والأنجح بيد المحافظين لضرب هذه التوجهات الجديدة وليست ملاحقة الصحف والصحفيين وسجن العشرات منهم سوى مثال نموذجي على مهارة المحافظين في توظيف المؤسسة القضائية وفقاً لمقتضيات الصراع.

ورغم أن كلا من الرئيس الحالي للسلطة القضائية علي جنتي –ومن قبله محمود شهرودي– أقل تشدداً وميلاً للمحافظين من سلفه محمد يزدي لكن سلوك بقية أعضاء تلك المؤسسة والأجهزة الفرعية التابعة لها يكشف عن تحيز واضح لهذا التيار.

وهناك مؤسسات أخرى لا تزال تحت سيطرة المحافظين معرضة في أي وقت للنزول –طوعاً أو كرهاً– إلى حلبة الصراع والانخراط في حرب المؤسسات هذه منها على سبيل المثال لا الحصر مجلس تشخيص مصلحة النظام الذي يرأسه حالياً الرئيس السابق هاشمي رافسنجاني (المختص بالفصل في النزاعات بين مؤسسات وأجهزة الدولة) وهو بطبيعته مختص بتحديد أين تكون "مصلحة النظام" عندما يحدث تعارض أو تنازع بين سلطات وأجهزة الدولة الرئيسية: الحكومة والبرلمان مثلاً أو البرلمان والسلطة القضائية. وبالتالي فإن هذه المؤسسة ستدخل حتماً إلى دائرة المواجهة آجلاً أو عاجلاً بل إنها الجهة التي كان يفترض أن تنزلق سريعاً في الخلافات بين مختلف التيارات والقوى السياسية في أجهزة ومؤسسات الدولة, لكن وجود رافسنجاني على رأسها برغبته في عدم الانحياز الكامل إلى أحد التيارين والحصول قدر الإمكان على تأييد كليهما كان سبباً جوهرياً في تأجيل انجراف تلك المؤسسة سريعاً إلى مواجهة مع هذه السلطة أو تلك. وهو ما وضح خلال أزمة الترشيحات لانتخابات مجلس الشورى السابع التي أجريت في العشرين من فبراير 2004, فرغم احتدام الأزمة وتعقدها بدرجة هددت استقرار النظام إلا أن مجلس تشخيص مصلحة النظام لم يتدخل فيها بشكل قوي وأثر النأي عن الأزمة وتداعياتها.

لكن من الصعوبة بمكان أن تستمر هذه الحيادية, لا من قبل المجلس ولا من جانب رافسنجاني شخصياً. ليس هذا وحسب فهناك مؤسسات وأجهزة حيوية تقف حتى الآن بعيداً عن دائرة الصراع (أو على الأقل الوجه المعلن منه) منها: مجلس الأمن القومي, ووزارة الخارجية, ووزارة الاستخبارات, والجيش.

وليس من المتصور بحال أن تستمر هذه المؤسسات خارج الساحة, فإن لم تجد نفسها في وقت ما مضطرة للتدخل أو اتخاذ موقف, فإن أطراف الصراع وربما المؤسسات الأخرى ذاتها قد تدفعها دفعاً إلى تحديد مواقف أو تأييد طرف دون آخر.

إن مغزى التحولات الأخيرة يتجاوز حدود تصارع الأفكار أو القوى السياسية أو حتى مناورات وتحركات للحد من نفوذ وقوة هذا الطرف أو ذاك, فالأمر يتعلق الآن بهيكل النظام والتوازن القائم بين أجهزته ومؤسساته وهو ما أكدته عودة المحافظين إلى الهيمنة على مجلس الشورى إثر الانتخابات الأخيرة, فإضافة إلى ما لهذه "الردة" من دلالات لجهة تراجع شعبية خاتمي والإصلاحيين تظل الدلالة الأهم وهي أن ميزان القوى بين مؤسسات وأجهزة الجمهورية الإسلامية هو المحك والمؤشر على حال النظام والدولة.

دلالة أخرى مهمة حملتها التطورات الأخيرة تتعلق بدور المرشد وموقعه من النظام, فباعتبار منصب المرشد من المؤسسات العليا في النظام أو بالأحرى هو المؤسسة الأعلى فوق جميع أجهزة النظام الأخرى, فإن خطوة تدخله في مسار الصراع قد فتحت الباب أمام الحديث عن حدود صلاحيات وسلطات هذا المنصب, مما يعني أن (مؤسسة) المرشد ستصبح طرفاً مباشراً في الصراع. وما يدعو هنا للانتباه والترقب أن أحد أهم أركان الدولة الإيرانية –وهو منصب المرشد الذي يجسد مبدأ الولي الفقيه– بدأ ينغمس في مقتضيات تنازع السلطة بين بقية المؤسسات, الأمر الذي يعني بالضرورة انتقاص قدر من القدسية والحصانة التي يتمتع بها هذا المبدأ. وفضلاً عن أن خامنئي سيكون أول المتضررين من هذا الانتقاص, فإن نتيجة أخرى ستترتب على ذلك هي التشكيك في مواقفه وتدخلاته المستقبلية ولابد من الإشارة عند هذه النقطة إلى أن حدود صلاحيات "الولي الفقيه" ليست محددة بشكل قاطع مانع, أي أن الحدود والفواصل بين دوره الديني والسياسي اختلفت في الفقه الشيعي من مرحلة إلى أخرى وليست ثابتة. وبالتالي فإن وضعها الحالي يظل في التحليل الأخير معرضاً للتغير.

مستقبل مفتوح:

اعتبر كثير من المراقبين نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة وتراجع حجم التأييد الشعبي للإصلاحيين فيها مؤشر على انحسار التيار الإصلاحي ذاته وعلى انتهاء دور الرئيس محمد خاتمي, خاصة أن عاماً واحداً يتبقى من فترة رئاسته الثانية والأخيرة وستجري انتخابات رئاسية جديدة العام القادم.

ولهذه الرؤية وجاهتها, فهذه الانتخابات مثلت جزئياً استفتاء على شخص خاتمي كما عكست موقف الشعب الإيراني (الهيئة الناخبة تحديداً) من عجزه بعد سبع سنوات عن تنفيذ أفكاره. وقد قدم خاتمي للإيرانيين ما يشبه صك الغفران عندما اعترف بأن الجزء الأعظم من وعوده الانتخابية عام 1997 لم يتحقق.

مستقبل التوجه الإصلاحي لا يتوقف كلية على ارتباط هذا التوجه بخاتمي, حيث توجد عوامل واعتبارات وأطراف أخرى تلعب دوراً جوهرياً في توجيه دفة الصراع السياسي في إيران, ومن أبرز هذه العوامل والاعتبارات موقع الرئيس في النظام السياسي فبغض النظر عن فوز خاتمي أو غيره في الانتخابات فإن حدود الصلاحيات والسلطات المخولة له تحد كثيراً من قدرته على إحداث التغيير أو إيقافه إن أراد. وبالتالي فالاستحقاق الانتخابي الرئاسي القادم لا يعني بالضرورة محطة مفصلية أو نقطة تحول جديدة في مسار نظام الجمهورية الإيرانية أو مستقبل الثورة الإسلامية, فرئيس الجمهورية في هيكل النظام السياسي الإيراني أقرب ما يكون إلى منصب رئيس الوزراء في النظم الرئاسية مع صلاحيات أوسع قليلاً فوفقاً للدستور الإيراني تعلو سلطة المرشد جميع السلطات المخولة لأركان ومؤسسات النظام الأخرى, ويشمل هذا المجالين التشريعي والتنفيذي ثم بعد ذلك تأتي مؤسسات أخرى تفوق سلطاتها أيضاً رئيس الجمهورية مثل مجلس تشخيص مصلحة النظام (يرأسه هاشمي رافسنجاني رئيس الجمهورية السابق) ومجلس صيانة الدستور ومجلس الخبراء.

وبغض النظر عن خصوصية عمل ومجال اهتمام كل من هذه المؤسسات, فإن صلاحيات رئيس الجمهورية تأتي في مرتبة تالية لكل منها في مجالها وباستثناء مجلس الخبراء الذي يتولى اختيار المرشد ومراقبة عمله – وهي مهمة بعيدة عن نطاق عمل رئيس الجمهورية– فإن أيا من المؤسسات الأخريات تستطيع إلغاء ووقف سياسات وقرارات رئيس الجمهورية أو مجلس الشورى أو على الأقل عرقلتها وإحالة الأمر إلى المرشد ليفصل فيه نحن إذن أمام منظومة سياسية متكاملة بغض النظر عن خصوصيتها أو التوزيع النسبي للقوى والسلطات فيها. إن موقع رئيس الجمهورية فيها ليس على رأسها. إذ يأتي ترتيبه في هرم القوة ثالثاً أو رابعاً.

والنتيجة الطبيعية المترتبة على هذا التوزيع النسبي للقوة أن يظل انعكاس الانتخابات الرئاسية ونتائجها –أيا كانت– منحصراً في إطار هذا التوزيع. بمعنى أنه حتى لو كان الفائز في الانتخابات القادمة على غرار النموذج الخاتمي فإن هذا لا يعني بحال أن المرحلة القادمة ستشهد طفرة أو قفزة نوعية في مسيرة التغيير مع ثبات العوامل والاعتبارات الأخرى أي لمجرد أن الرئيس القادم من أنصار التجديد والإصلاح.

والعكس, لا يعني فوز أي ممن قد يحسبون على تيار المحافظين انتهاء النزعة الإصلاحية الغالبة على المناخ السياسي في إيران حالياً أو حتى أن يستطيع هذا الرئيس وقف عجلة تغير بدأت ولو ببطء, ذلك أن مؤسسات وهيئات أخرى تشارك بدور رئيسي في صنع واتخاذ القرار ومباركته, وبدور رئيسي أيضاً في وأد قرار آخر أو رفع الشرعية عنه.

عامل آخر مرتبط بتحديد مستقبل سياسة الإصلاح والتجديد هو موقع خاتمي وثقله داخل هذا التيار ذاته, وهنا تساؤل يفرض ذاته. هل خاتمي وهذا التيار كل لا يتجزأ أي مجرد وجهين للعملة ذاتها لا يصلح هذا إلا بذاك؟ والعكس –وبعبارة أكثر وضوحاً ومباشرة– هل خاتمي مجرد إفراز لتصاعد الرغبة في التجديد لدى صفوف الإيرانيين أم أن هذه الرغبة ولدت على يديه؟ ولم يكن هذا التيار ليتواجد ويزدهر بالشكل القائم دون وجود شخص كخاتمي.

تحضرنا هنا المقارنة بين خاتمي وجورباتشوف صاحب "الجلاسنوست" و"البريسترويكا" في الاتحاد السوفيتي السابق, فقد رأى البعض أن الاتحاد السوفيتي كان في سبيله إلى التفكك والانهيار من الداخل, سواء كان ذلك على يد جورباتشوف أو غيره وفي هذا التوقيت أو قريباً منه سابقاً أو لاحقاً, في حين ظل الطرح المقابل وجيهاً وذا مبررات قوية ومفاده أنه لولا وجود شخصية تملك مفاتيح التغيير لم يكن باب التغيير ليفتح يوماً.

والحالة الإيرانية ليست بعيدة بحال عن هذه المناظرة, لكن أهمية استحضار مثال الاتحاد السوفيتي (روسيا حالياً) تظهر من الفارق الزمني بين الحالتين فقد شهدنا في النموذج السوفيتي ما لا يزال خافياً علينا بالنسبة لطهران فقد ذهب جورباتشوف وجاء يلتسن واستمر التحول بل تسارع حتى إن جورباتشوف نفسه تعرض للاتهام بأنه يعرقل الإصلاحات ويكبل عجلة التغيير وكأن البركان الذي رفع هو الغطاء عنه انفجر في وجهه أيضاً. ومع التسليم بوجود فوارق واختلافات بين النموذجين, فإن أمراً واقعاً لا يمكن إنكاره هو أن تبلور الدعوة إلى التغير في الحالتين تزامن تماماً مع بروز شخصية قيادية ارتبطت بها تلك الدعوة.

ونذكر القارئ هنا بمشروع "تجاوز خاتمي" الذي ما زالت اصداؤه تتردد في أوساط الإصلاحيين وهو فكرة تبناها بعض المغالين في التوجه الإصلاحي مفادها أن خاتمي ليس مدافعاً عن هذا التوجه بما يكفي وأنه لم يعد الشخص المناسب لقيادة هذا التيار.

إن مغزى الوضع الحالي في إيران بعد ربع قرن من الثورة يتجاوز حدود تصارع الأفكار أو القوى السياسية أو حتى مناورات وتحركات للحد من نفوذ وقوة هذا الطرف أو ذاك, فالأمر يتعلق الآن بهيكل النظام التوازن القائم بين أجهزته ومؤسساته, لا بأشخاصه أو رموزه.

وبعد... قضت الثورة الإيرانية سنوات تسعى للامتداد خارج حدودها ثم اضطرت للانكفاء على نفسها والعمل على تحسين أوضاعها, فإن حصاد ربع القرن الذي مر عليها حتى الآن يشير إلى أن الإخفاق في تصدير الثورة لم يكن فقط للانشغال في حرب خارجية, وأن استمرار التعثر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ليس وليد ضغوط خارجية أو عزلة دولية انتهت عملياً منذ سنوات, فالواضح الآن أنه في مقابل نجاحات عديدة لا تزال مشكلات وعثرات الثورة الإسلامية في إيران قائمة بفعل عوامل واعتبارات ذاتية بالأساس, وأن على قادة النظام, الخروج من نفق الصراعات الداخلية والخلافات حول تفصيلات وسياسات تبدو جزئية وربما لا تمس جوهر أو ثوابت النظام, وإلا فالمخاطر والأزمات التي هددت استقرار النظام في السنوات الماضية قابلة للتكرار بصورة أقوى كما وكيفا.

أحوال أهل السنة في إيران ـ كتاب الخميني الوجه الآخر

نعيد نشر هذا الفصل عن أحوال أهل السنة في إيران من كتاب الخميني والوجه الآخر للدكتور زيد العيص والذي يرسم لنا صورة قاتمة عن أحوال أهل السنة في إيران في بدايات الثورة الإيرانية وذلك حتى نقارنها بالصورة الحالية لأهل السنة في إيران من خلال رسالة نواب أهل السنة في مجلس الشورى الإيراني لنجد أن الصورة لا زالت قائمة ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وهذا يكشف زيف الادعاءات الإيرانية بالرغبة بالتعاون والوحدة مع جمهور المسلمين السنة..الراصد.

قد يثير هذا العنوان تساؤلاً لدى القارئ الذي اعتاد أن يسمع، ويقرأ عن أحوال المسلمين في الدول غير الإسلامية والتي يشكل المسلمون فيها أقلية مضطهدة، محرومة من غالبية حقوقها.

ولكن ما بال المسلمين السنة في إيران بخاصة في ظل الحكومة الإسلامية التي أسسها الخميني؟ أليسوا يعيشون في أكناف دولة إسلامية، تعرف لهم حقوقهم وترعى لهم شؤونهم، وتسهر على مصالحهم؟ !

كم تمنينا أن يكون الأمر كذلك، بخاصة أنه لا يصح غير ذلك، ولكن الواقع المؤلم اغتال هذه الأماني، حين كشف مأساة مركبة من مآسي يعيشها أهل السنة في إيران.

فقد غيبت قضيتهم عن الأنظار، وأسدل عليها الستار، فعامة المسلمين يجهلون هذه القضية، وقلة يتجاهلونها، والأعلام أغفلها تماماً وإن تعرض لها فلماماً.

عدد أهل السنة في إيران:

لقد خضع عدد أهل السنة في إيران إلى التقليل، المؤذن بالتضليل، فقد ذكر بعضهم[1] أن عددهم لا يتجاوز المليون من أصل مجموع السكان الذي يقارب الواحد والثلاثين مليون نسمة، فتكون نسبتهم 3% فقط، وقد ذكر آخرون أن عددهم قرابة سبعة ملايين ونصف[2] ويشكلون سبعة عشر بالمائة من عدد السكان والحق أنهم يشكلون 35% من عدد السكان.

---

(1) العالم الإسلامي المعاصر ص33 د. جمال حمدان.

(2) ذكر هذا الأستاذ فهمي هويدي في كتابه إيران من الداخل ص351.

إن عدد أهل السنة في إيران أكثر بكثير من هذه التوقعات، وقد ذكر الأستاذ محمود شاكر أرقاماً دقيقة معتمداً على إحصاء سنة 1399 هـ – 1979 م الذي أظهر أن عدد سكان إيران 38.660.000 موزعون على النحو التالي:-

1- الإيرانيون وعددهم 24.420000 ونسبتهم 63%

2- الأتراك وعددهم 7.820000 ونسبتهم 20%

3- العرب وعددهم 2.700.000ونسبتهم 7%

4- الأكراد وعددهم 2.316.000ونسبتهم 6%

5- البلوش وعددهم 772000 ونسبتهم 2%

6- جماعات أخرى وعددهم 632000 ونسبتهم 2% (3)

فيكون عدد الشيعة الذين عبر عنهم بالإيرانيين 24.420000 ونسبتهم 63% مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض هؤلاء الإيرانيين من أهل السنة، ولا يؤثر ذلك على النسبة التي ذكرت، لأن ضمن الفئات الأخرى السنية نسبة 2% من الشيعة تقريباً، هم الأتراك، والعرب، والأكراد، والبلوش. وعددهم 13.608.000 نسمة ونسبتهم 35%، والمنتمون للديانات الأخرى عددهم 632000نسمة ونسبتهم 2% منهم 100 ألف نصراني 25 ألف يهودي و 12 ألف مجوسي، وسنرى ان لهذه الفئات القليلة حقوقاً في مجال العبادة، ليست لأهل السنة، الذين يشكلون أكثر من ثلث السكان، ويزيدون على نصف عدد الشيعة.

يتوزع أهل السنة في إيران على مناطق مختلفة، فالأتراك يسكنون أذربيجان، وخراسان، والعرب يسكنون منطقة الأهواز جنوب إيران، في حين يسكن الأكراد منطقة كردستان في الشمال الغربي من إيران، أما البلوش فيسكنون منطقة بلوشستان، على حدود الباكستان، ويسكن التركمان في شمال إيران.

---

(3) إيران ص9 – محمود شاكر – من سلسلة مواطن الشعوب الإسلامية رقم 13.

ويظهر لنا أول خيوط هذه المأساة بالموازنة بين النسبة التي قدرناها لأهل السنة وهي 35%، والنسب التي ذكرها بعض الباحثين، بخاصة أولئك الذين نظروا إلى الحقوق الممنوحة لأهل السنة في ضوء هذه النسب ومنهم الأستاذ فهمي هويدي الذي يرى أن نصوص الدستور الإيراني حفظت حقوق أهل السنة بصورة مقبولة إلى حد كبير [1]، وسنراه ينقض كلامه هذا عندما يقف بنفسه على الواقع في بعض المجالات.

ومما ينبغي ذكره في هذا المقام أن أهل السنة كانوا الأكثرية في إيران إلى عهد قريب، وكان الشيعة أقلية، محصورة في بعض المدن الإيرانية، مثل قم، وقاشان أوكاشان، ونيسابور، ولما وصل الشاه إسماعيل الصفوي إلى الحكم سنة 907 هـ أجبر أهل السنة على التشيع حين خيرهم بينه، وبين الموت، وكانت وراء هذا الملك قوى شيعية كبرى تحركه.

وقد اعترف بهذه الحقيقة عالم شيعي كبير إذ يقول: (وفي عام 907 هـ استطاع الشاه إسماعيل أن ينصب نفسه ملكاً على إيران بعد أن كانت الحروب العثمانية قد أنهكت إيران تماماً، ولا شك أنه كانت وراء الشاه إسماعيل الذي توّج رسمياً، وهو بعد في سن الثالثة عشر قيادات صوفية[2] تحرك الملك الفتي إلى مآربها..

ولم تكن إيران شيعية عند استلام الشاه إسماعيل السلطة، اللهم إلاّ مدناً قليلة، منها قم، وقاشان ونيسابور، فأعلن الشاه المذهب الشيعي مذهباً رسمياً لإيران.

وبدأت جحافل الصوفية تتحرك بين المدن الإيرانية تنشد الإشعار والمدائح، في حق علي، وأهل بيته، وتحث الناس على الدخول في المذهب الشيعي.

وأعمل الشاه إسماعيل السيف في رقاب الذين لم يعلنوا تشيعهم، ثم قال: ومن طريف القول أن نذكر هنا أن سكان مدينة أصفهان كانوا من الخوارج، وعندما وصلهم أمر الشاه بقبول التشيع أو قطع الرقاب طلبوا منه أن يمهلهم أربعين يوماً ليكثروا فيها سب الإمام علي ثم يدخلوا في المذهب الجديد فأمهلهم الشاه كما أرادوا، وهكذا انضمت أصفهان إلى المدن الشيعية الأخرى)[3].

---

(1)إيران من الداخل ص 358.

(2) وهي قيادات شعبية استغلت انتشار الصوفية وحب آل البيت فروجت للمذهب الشيعي.

(3) الشيعية ولتصحيح ص 70-71 د.موسى الموسوي

إن هذا النص الوارد عن عالم شيعي تؤيده أخبار تاريخية كثيرة، ويعد وثيقة لها دلالتها، وينذر بأن يعيد التاريخ نفسه، بل إن الوقائع والممارسات اليومية تشير إلى وجود هذه النية.

ورغبة مني في عرض أوضاع أهل السنة بوضوح وإيجاز ، فإني سأجعل حديثي في نقاط محددة، مشفوعة بما تيسر من أدلة ووقائع.

أولاً: أهل السنة وحرية العبادة.

لقد حددت الحكومة الإيرانية موقفها من أهل السنة منذ البداية، حين نصت في دستورها في المادة الثانية عشرة على: (أن دين الدولة الإسلام والمذهب الجعفري الإثنى عشري، وهذه المادة غير قابلة للتغيير إلى الأبد).

ومع أن المادة نفسها أشارت إلى حقوق أهل السنة التي عبرت عنهم بالمذهب الحنفي، والشافعي، والمالكي، والحنبلي، إلاّ أنها من حيث الواقع لم تعترف بوجودهم أصلاً، والشواهد على هذا كثيرة.

وفي الوقت نفسه حفظ الدستور حقوق الأقليات، غير الإسلامية، واعترف بوجودها،ومنحها حق العبادة، فقد ورد في المادة الثالثة عشر (الإيرانيون الزاردشت واليهود والمسيحيون هم الأقليات لدينية الوحيدة المعروفة التي تتمتع بالحرية في أداء مراسيمها الدينية).

وقد يظن القارئ أن عدم ورود أهل السنة ضمن هذه الأقليات يعني أنهم داخلون في الأكثرية الشيعية، وهذا الظن بعيد، فإن المادة الثانية عشرة نصت على الشيعة الجعفرية في حين نصت المادة الثالثة عشرة على حقوق الأقليات غير الإسلامية، ومعلوم أن أهل السنة ليسوا من هؤلاء ولا من هؤلاء.

كأن أهل السنة في إيران هم المقصود ون بمن أشار إليه الحديث (القابض على دينه كالقابض على الجمر) فهم بحق غرباء يعانون من مضايقات كثيرة، متنوعة ومحرومون من أبسط حقوقهم، والأدلة على هذه الحالة كثيرة منها:

(1) يعاني أهل السنة في إيران من قلة المساجد الخاصة بهم، فالدولة لا تقدم مساعدات لبناء المساجد، ولم يقتصر الأمر على هذا بل أنها قمت بهدم مساجد أهل السنة كما حصل لمسجد جزيرة قشم، وهاجم رجالا كذلك مسجد بندرلنكة التابع لأهل السنة، بسبب خطبة ألقاها د.إسماعيلي وحاولوا قتله، فحصل صدام مسلح بين الطرفين، قتل فيه عدد من الأشخاص.

وثالثة الأثافي: أنه لا يوجد مسجد في طهران، بالرغم من أن عددهم يتجاوز النصف مليون، مع أنه يوجد أماكن عبادة للأقليات جميعها في العاصمة الإيرانية.

وقد ذكر هذا الأمر أكثر من واحد ممن زاروا إيران، منهم الشيخ محمد عبد القادر آزاد رئيس مجلس علماء باكستان، الذي وجهت له دعوتان رسميتان لزيارة إيران، الأولى سنة 1980، والثانية سنة 1982، وكان على رأس وفد يضم 18 عالماً، وقد اجتمع إلى الخميني وكبار المسؤولين الإيرانيين.

وقد كتبت بعد عودته تقريراً مفصلاً حول زيارته، ومشاهداته، ذكر فيه أنه لا يوجد في طهران كلها مسجد واحد لأهل السنة، بالرغم من وجود 12 كنيسة للنصارى، و 4 معابد لليهودية، وبعض المعابد للمجوس.

وقال في تقريره: منذ ثلاث سنوات، وعد الخميني في لقاء مع وفد أهل السنة، برئاسة الأستاذ عبد العزيز رئيس خطباء أهل السنة في زاهدان، بإعطاء قطعة أرض في طهران يشاد عليها مسجد لأهل السنة، ورغم أنهم دفعوا ثمنها إلاّ أن الخميني أصدر أمراً بالاستيلاء على الأرض وسجن القائمين على المشروع.

ثم يقول: ورغم مطالبتي للخميني في العام الماضي بإنجاز وعده لأهل السنة، فوجئت في المؤتمر الذي حضرته هذا العام بقول بعض أنصاره: لو أعطينا قطعة أرض ليقام عليها مسجد لأهل السنة، فإنه سيصبح مسجد ضرار.

وأصر الخميني على أخذ الأرض، واعتقال القائمين على المشروع، ورغم تدخل بعض سفراء الدول العربية والإسلامية، ويصلي بعض أهل السنة الجمعة في ملحق تابع للسفارة الباكستانية في طهران، ولولا ما يسمى بالحصانة الدبلوماسية لكان للسلطات الإيرانية مع هؤلاء شأن آخر، في حين يوجد لأهل السنة مساجد في كبرى العواصم العالمية كواشنطن، وموسكو، وباريس ولندن، وغيرها ولا يوجد لهم مسجد في طهران العاصمة الإيرانية !

وقد ناقش مؤتمر الأئمة العالمي، الذي عقد في طهران سنة 1982 موضوع مسجد أهل السنة، وجاء في التوصيات التي أصدرها: التوصية الثانية أن تعطي الحكومة الإيرانية قطعة أرض التي وعدت بها أهل السنة، لبناء مسجد في طهران بعد أن سدد أهل السنة ثمنها، وقد صدرت هذه التوصية على الملأ في طهران، وعلى مسمع من الحكومة، مما يؤكد صحة الخبر وتواتره.

وكم كنت أتمنى على قادة الحركات الإسلامية الكرام الذين قاموا، ويقومون بزيارة إيران، وعاصمتها طهران مراراً أن يسألوا عن هذا الموضوع ويذكروا القادة الإيرانيين به، وليتهم عندما يكونون في طهران يسألون عن مسجد لأهل السنة للصلاة فيه بدلاً من الذهاب إلى ضريح الخميني للصلاة عنده.

ربما يقول قائل لِمَ يحرص أهل السنة على إقامة مسجد خاص بهم، في العاصمة الإيرانية، ولِمَ لم يكتفوا بالصلاة في مساجد الشيعة.

يمكن أن يكون هذا الاقتراح وجيهاً، ونتمنى أن يأتي اليوم الذي يجمع أهل القبلة الواحدة مسجد واحد، ولكن دون تحقيق هذا الأمر عقبات، أو تنازلات يتعين على أهل السنة تقديمها عند الصلاة في مساجد الشيعة.

فإن في مساجد الشيعة مخالفات شرعية عند أهل السنة منها:

أ- إن الآذان في مساجد الشيعة يتضمن أموراً ليست منه، فقد أدخل فيه الشهادة لعلي بالولاية، والقول حيا على خير العمل، وأدخل أخيراً اسم الخميني في كثير من المساجد.

ب- إن الشيعة يرون المسح على القدمين في الوضوء، دون غسلهما، وهذا الوضوء في رأي أهل السنة باطل، مما يعني أن يصلي السني خلف من يرى صلاته باطلة.

ج- الشيعة يصلون في مساجدهم على قطعة من التربة الحسينية، يضعونها تحت جباههم في أثناء السجود، ومساجدهم مملوءة بها، فأما أن يتابع السني الشيعي ويسجد على هذه القطعة، وإما أن يتجنبها فيكون عرضة لما لا يسره.

د- يعقد الشيعة في مساجدهم ما يسمى بحلقات اللعن، وهي تتضمن لعن الصحابة الكرام، وبخاصة الشيخين، وبعض أمهات المؤمنين، فهل يعقل أن يدخل أهل السنة هذه المساجد، والحالة هذه..

هـ - من مبطلات الصلاة عند الشيعة وضع اليدين على الصدر، وقول آمين، وهذه الأفعال من السنن الثابتة عند أهل السنة.

فإن صلّى السني في مساجد الشيعة، فإما أن يتابعهم، ويخالف السنة الثابتة، وإما أن يلتزم بها، ويحكم ببطلان صلاته، ويظهر مخالفته لهم في مساجدهم.

و- تمارس في مساجد الشيعة أعمال يرى أهل السنة أنها من الشرك كالصلاة إلى قبور الأئمة الذين يمارسون مثل هذه الأعمال.

فأهل السنة في طهران مخيرون بين الصلاة في مساجد الشيعة ومجاراتهم بما يحدثونه فيها، أو الصلاة في بيوتهم، ولا شك أن هذه الأساليب تساعد على بعد أهل السنة عن دينهم، إما بإهماله بالكلية، وإما بالتردد

على مساجد الشيعة، والتأثر بما يقال فيها ويمارس، أو ربما أدى ترددهم إلى إنكار هذه الأعمال مما يؤدي إلى حدوث فتن بينهم.

إن المخرج من هذا كله أن يكون لأهل السنة مساجدهم الخاصة بهم، يمارسون فيها عبادتهم على الوجه الذي يرون، إلى أن يفتح الله بين عباده.

ولم تسلم مساجد أهل السنة في مناطقهم من تدخل الحكومة الإيرانية، فإنها تضيق على الخطباء، وتعتقل من يخرج على نهجها، وتبذل شتى الوسائل لشراء بعض خطباء أهل السنة، وقد نجحت في استمالة بعضهم، بخاصة أن خطباء أهل السنة فقراء لأن الدولة لا تنفق على مساجدهم بحال، وهم يعيشون على تبرعات المحسنين،وهم قلة في المناطق السنية لفقرها الشديد، وإن حدث أن توجه بعضهم إلى الدول المجاورة طلباً للمساعدة اتهم بالعمالة الخارجية.

وكثيرون أولئك الذين حكم عليهم بالإعدام، أو بالسجن المؤبد بتهمة معاداة الثورة، والتآمر مع أمريكا، وكم يكون الأمر مضحكاً ومبكياً في آن واحد عندما يتهم إمام مسجد سني في قرية سنية بأنه عميل لأمريكا ويساق للموت، ثم تتكرر هذه المأساة في أكثر من مكان وزمان، ولا يجد هؤلاء سبيل للنجاة إلا مغادرة ديارهم ليخلو الجو لعلماء الشيعة.

أهل السنة والتعليم:

لقد وضعت الحكومة الإيرانية في عهد الخميني سياسة تعليمية تؤدي إلى تجهيل أهل السنة وتضليلهم، ويمكن أن نلخص هذه السياسة في المظاهر التالية:

أ- قامت السلطة الإيرانية بهدم بعض المدارس الدينية التابعة لأهل السنة، بحجة أن القائمين عليها عملاء لأمريكا، أو أنهم وهابيون وقد حصل هذا للمدارس في منطقة باهو، كما قامت بإغلاق عدد من المدارس السنية للحجج ذاتها، في مناطق مختلفة.

ب- قامت السلطة الإيرانية بتغيير أسماء المدارس السنية الحكومية حيث استبدلت الأسماء الشيعية بالأسماء السنية، فقد أطلقت على مدرسة أبي بكر الصديق رضي الله عنه اسم آية لله بهشتي، وأطلقت على مدرسة عمر بن الخطاب رضي الله عنه مدرسة قنبر.

جـ - فصلت السلطة عدداً كبيراً من مدرسي الدين في المدارس السنية، بخاصة ذوي التأثير منهم على الطلاب، وأحلت مكانهم مدرسين شيعة يدرسون عقيدة أهل السنة.

د- فرضت السلطة تدريس كتب دينية، في المدارس السنية الحكومية تنفر من عقيدة أهل السنة، وتروج للتشيع.

هـ - استطاعت السلطة توظيف بعض مدرسي المدارس السنية لإقناع الطلاب من أهل السنة أن الفروق بين السنة والشيعة لا تكاد تذكر.

و- قامت السلطة بإنشاء مدارس دينية تدرس المذهب الشيعي، لطلاب أهل السنة، ووعدت من يلتحق بهذه المدارس، بالإعفاء من الخدمة العسكرية، وبتأمين عمل مناسب له، وقد استقطبت هذه المدارس أعداداً كبيرة من الطلاب بسبب هذه الإغراءات.

ز- قامت السلطة بإنشاء مساكن خاصة بطلاب أهل السنة القادمين من القرى للدراسة في مدارس المدن لأن قراهم تخلو من المدارس الثانوية، ووضعت هذه المساكن تحت إشراف علماء شيعة، بين أيديهم إمكانات كبيرة، وبقصد تحويل هؤلاء الطلاب إلى شيعة.

ح- تنظم السلطة رحلات ترفيهية لطلاب المدارس السنية، بخاصة النابهين منهم إلى المناطق الشيعية المشهورة، وإلى مقامات الأئمة، ويوزعون عليهم الهدايا.

ط- صبغ جدران المدارس السنية بشعارات الشيعة مثل يا مهدي أدركني، وبصور مزعومة للأئمة الإثنى عشر، وبأحاديث في فضائل آل البيت المنسوبة إلى كتب أهل السنة، حتى بات بعض الطلاب يظنون أن الأئمة أنبياء لكثرة ذكرهم والحديث عنهم في كل مناسبة.

ي- أصدرت السلطة قراراً بعدم السماح لأهل السنة بإنشاء مدارس خاصة بهم، وقامت هي بذاتها بإنشاء مدراس لتدريس عقيدة أهل السنة لأبناء أهل السنة، وأطلقت على واحدة منها اسم الشيخ محمود شلتوت الذي كان من دعاة التقريب بين السنة والشيعة، وقد عينت لهذه المدارس مدراء شيعة، وقد استهجن هذا التصرف أحد أنصار الخميني[1] من أهل السنة.

ك- أقدمت السلطة على اعتقال عشرات الطلاب، والطالبات من مدارس أهل السنة وبخاصة أولئك الذين لهم نشاط واضح، وأقدمت على إعدام بعضهم، وقد ذكرت هذا منظمة العفو الدولية، وتقارير أخرى أصدرها أهل السنة في إيران، ومنظمات حقوق الإنسان التي أوردت قائمة بأسماء بعض هؤلاء الطلاب.

---

(1) هو فهمي هويدي في كتابه إيران من الداخل 354.

ولا أرى بأساً من إيراد بعض ما ورد في تقارير كتبها علماء فضلاء زاروا إيران، وبعضها كتبه علماء أهل السنة في إيران نفسها، من أجل أن تتضح الأمور بجلاء، وأود أن أقدم بين يدي هذه المقتطفات المعالم التالية:

1- كتب هذه التقارير علماء فضلاء، لهم مكانتهم، ولا أدل على هذا من أنهم زاروا إيران بدعوات رسمية من حكومتها، وقبلوا كبار المسؤولين، وعلى رأسهم الخميني.

2- إن هذه التقارير كتبت بتجرد، ودونما تحامل على السلطة في إيران، وقد أثنى بعض أصحاب هذه التقارير على المقابلة الحسنة التي لقيها، وشكر الحكومة الإيرانية على حسن ضيافتها.

3- إن هذه التقارير نشرت على الملأ، فقد نشر بعضها في مجلات معروفة وبعضها نشر في كتيبات، ومنها ما قدم إلى جهات رسمية، مما يدل على ثقة أصحابها بمضمونها، وتحملهم مسؤولية ما ورد فيها، بخاصة أنهم كتبوا هذه التقارير بعد قيامهم بزيارات رسمية إلى إيران.

4- إن بعض هذه التقارير كانت عبارة عن توصيات أصدرها مؤتمر الأئمة العالمي الذي عقده أهل السنة في إيران، ومن المستحيل في نظري أن تصدر عن هذا المؤتمر توصيات تتضمن مغالطات أو أموراً غير حقيقية وهو ينعقد تحت سمع وبصر الخميني، والحكومة الإيرانية ؛ بل إن الواقع يؤكد أن هذه التوصيات لم تخل من مجاملة للسلطات الإيرانية، وأنها لم تتطرق لكل مشاكل أهل السنة في إيران.

5- إن بعض هذه التقارير كتبه علماء أهل السنة في إيران، وهؤلاء يجدون حرجاً شديداً عند ذكرهم المشاكل التي يعانون منها، والمظالم التي يتعرضون لها فإذا صدر عنهم شيء من هذا دل على صحته واستفاضته بين الملأ.

6- تضمنت هذه التقارير أموراً مشتركة بالرغم من أنها كتبت في أوقات متباينة، ومن أشخاص متعددين ربما لم يلق بعضهم بعضا، ولم يتعرف بعضهم إلى بعض، وهذا مؤشر على صحة ما ورد فيها، ولهذا لم أعمد إلى حذف المعلومات المتكررة، في هذه التقارير ليعلم القارئ أنها وردت من عدة طرق.

بعد هذه المقدمة نورد بعض ما جاء في هذه التقارير، فقد جاء في تقرير كتبه مجموعة علماء أهل السنة في إيران بعنوان (ماذا يجري لأهل السنة في إيران) ونشره مجلس علماء باكستان:-

قامت الثورة الخمينية في إيران على أنقاض دولة علمانية صريحة، وتعلقت بها قلوب المسلمين شيباً وشباباً، لعلها تعيد وجد الإسلام المشرق وترفع راية الله في الأرض وتقضي على الفساد والانحلال الخلقي، والتبعية في داخل إيران.

ولكن ما توقعه المسمون كان سراباً، فالثورة الخمينية في إيران سجلت في دستورها أن مذهبها الرسمي هو المذهب الشيعي ومن هنا أصبحت الثورة الإيرانية ثورة مذهبية، شيعية، ولم تعد ثورة إسلامية.

ولما كانت إيران ليست شيعية خالصة، حيث أن نسبة أهل السنة والجماعة فيها تصل إلى ثلث الشعب الإيراني فقد كان من المنتظر ألاّ يؤثر المذهب الرسمي للثورة الإيرانية على أهل السنة في شيء لأن أهل السنة والجماعة في النهاية مسلمون وليسوا كفاراً، ولا ملاحدة ولا أعداء للوطن إنهم مواطنون إيرانيون مثلهم مثل الشيعة تماماً.

ولكن تبين أن إعلان الوجه المذهبي للثورة الإيرانية قد ضيع حقوق أهل السنة والجماعة ضياعاً كاملاً، وحرمهم مما يتمتع به أي مواطن إيراني حتى ولم كان من النصارى، أو اليهود، أو المجوس.

ففي مدينة طهران على سبيل المثال سبعة ملايين من أهل الشيعة وأهل السنة وغيرهم وليس في هذه المدينة مسجد واحد لأهل السنة والجماعة على الرغم من وجود اثنى عشر معبداً للنصارى، وأربعة معابد لليهود وغير هذا من معابد المجوس[1].

وهكذا يتاح لهذه الطوائف غير المسلمة أن تمارس عبادتها الباطلة، في هذه المدينة، في ظل الثورة الإيرانية ويحرم أهل السنة والجماعة المسلمون من ممارسة عبادتهم في مسجد خاص بهم في العاصمة الإيرانية)[2].

وقد تعرض التقرير لمدارس أهل السنة فقال: لم يكن مصير مدارس أهل السنة بأفضل من مصير منظماتهم، وجمعياتهم، ومساجدهم، وعلمائهم، فقد تعرضت هذه المدارس التي بنتها جهود أهل السنة للإغلاق، حتى يحرم أبناء أهل السنة من الدراسة المنظمة، التي تقوم على مبادئ أهل السنة والجماعة.

وكان الهدف ألا يبقى في ظل الثورة المذهبية الشيعية في إيران إلا تعاليم الشيعة وحدها، تدرس لجميع الطلاب على السواء، من أهل السنة، والشيعة.

---

(1) يذكر بأن عدد أهل السنة في طهران وحدها أكثر من نصف مليون في حين أن عدد النصارى في إيران كلها لا يتجاوز مئة ألف، وعدد اليهود لا يتجاوز 25 ألف وعدد المجوس في إيران كلها أيضاً لا يتجاوز اثنى عشر ألف، وعدد أهل السنة يتجاوز 13 مليون كما ذكرنا.

(2) ماذا يجري لأهل السنة في إيران ص6-7.

وكانت لأهل السنة أكبر مدرسة إسلامية عربية في مدينة بندرلكنه، يديرها ويشرف عليها ويرأسها العالم الكبير فضيلة الشيخ سلطان العلماء وهذه المدرسة تربوية، وليست منظمة سرية، ولكن النظام المذهبي خطط لإغلاق هذه المدرسة بنفس الأسلوب الذي أغلق به الجمعيات الخيرية من قبل.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، من الحكومة مع مدارس أهل السنة، ولكن الحكومة كانت تقدم مساعدة شكلية لبعض المدارس العربية، وهي مساعدة لا تسمن ولا تغني من جوع، ومع هذا فإن حكومة الثورة أعلنت أن هذه المدارس في خدمة أمريكا العدو الأول والأكبر للثورة الإيرانية، وقطعت عنها هذه المساعدات.

ومن الطبيعي أن تسحب الحكومة مساعدتها الشكلية لهذه المدارس العميلة لأمريكا والتي تناصر الأعداء، وبهذا الأسلوب امتنعت الحكومة عن مساعدة هذه المدارس وجاء في التقرير تحت عنوان أهداف الثورة الإيرانية: أعلنت الثورة الإيرانية أنها ثورة إسلامية، وتعاطف معها المسلمون، وخاصة الشباب منهم، ثم تبين بعد ذلك أنها ثورة شيعية مذهبية ضيقة الأفق فما هي الأهداف الحقيقية لهذه الثورة؟

نحن لن نخترع أهدافاً من عند أنفسنا لنلبسها لها، ولكننا سوف نأخذ بما أعلنوه، وبينوه وأذاعوه، فقد جاء في مجلة رسمية حكومية أن الهدف النهائي أن تجعل البلوش السنيين شيعة.

وكان تحويل تسعة أنفار من البلوش السنيين إلى شيعة عملاً عظيماً، في نظرهم تحدثت عنه الصحف الرسمية ليبتهج الشعب الإيراني به، وهذا هو بالضبط ما يفعله المبشرون النصارى حينما ينجحون في تحويل بعض المسلمين الأغرار إلى النصرانية.

وحيث أن الهدف المعلن للثورة الإيرانية أن يتحول السنيون إلى شيعة كان من الطبيعية أن تغلق المدارس، والمساجد، والجمعيات السنية، ويعتقل علماء أهل السنة، وتغلق جرائدهم ومجلاته، ويجند شبابهم في الجيش، وتمنع المساعدة عن مدارسهم، ويتهمون بموالاة الدول الخليجية، أو بممالأة أمريكا أو باعتناق المذهب الشيوعي !

ومن الطبيعي كذلك أن يقتل الرجال والنساء والأطفال وأن تنتهك حرمات البيوت، وأن يروع الآمنون، وأن يعيشوا الذعر، والفزع، والهلع في النفوس، فكل هذه الوسائل قد تؤدي في نظرهم القاصر إلى تحويل أهل

السنة كلهم أو بعضهم، إلى المذهب الشيعي، فيعيشون حينئذ في بلادهم كما يعيش المواطن الإيراني الشيعي فيحصل على حقوقه، ويطمئن على حاضره ومستقبله[1].

وتحدث التقرير عن الحصار الاقتصادي المفروض على مناطق أهل السنة، فقال: لقد قامت حكومة طهران بفرض حصار اقتصادي على مناطق أهل السنة وقامت بقطع معاملاتهم مع جيرانهم في دول الخليج، وما يحدث الآن في جزيرة قشم يمثل بعض صور الحصار الاقتصادي، حيث يحاكم العديد من التجار في منطقة بندر عباس بتهمة جلب بعض أهل السنة، من دبي للإقامة في الأراضي الإيرانية[2].

علماً بأن مصادرة أموال أهل السنة قد تكررت آلاف المرات[3].

وبعد أن تحدث التقرير عن الحالة المحزنة لأهل السنة في إيران وذكر الممارسات غير الإنسانية التي يتعرضون لها، وجه نداء للمسلمين جميعا جاء فيه:

((أيها المسلمون في كل مكان هذا هو حال أهل السنة في إيران، وهذا هو واقعنا ونحن لا ندري متى تنقشع هذه الغمة، ولا متى تنجلي هذه الظلمة، ولا متى تنتهي هذه الكارثة؟!!.

إننا نعيش الظلم، ونتنفس الظلم، وننام به، ونصحو عليه، وظالمونا يعلنون الإسلام، ويزعمون حمايته، ويتحدثون في العالم باسمه، وصوتنا هنا لا يصل إلى أحد، فهل من صاحب جاه ينصفنا بجاهه؟ أو من صاحب كلمة مسموعة عند الثورة الإيرانية يذكرهم بحقوقنا؟

إن إنصافنا ورد الحقوق إلينا ومعاملتنا بصفتنا مواطنين ليس فيه خدمة لنا وحدنا، ولكن فيه خدمة للثورة الإيرانية ذاتها، وللوطن كله بعد ذلك.

نحن نعلن وبأعلى صوتنا أننا نعيش، في أشد أنواع الظلم، والقهر من حرس الثورة، ومن المتعصبين المذهبيين، ونحن نطالب هؤلاء، بأن يعاملونا معاملة المواطن الإيراني العادي، بلا حقد ولا ضغينة، ولا كيد، ولا ظلم، ولا قهر.

---

(1) تقرير ماذا يجري لأهل السنة في إيران ص 15 ـ 20 بتصرف.
(2) المصدر السابق ص 49.
(3) المصدر السابق ص26.

ونحن إذا اختلفنا مع أحد فلن يكون خلافنا أبداً خلاف أعداء، فلسنا أعداء للشيعة ولا أعداء للثورة الإيرانية[1].

وبسبب الظروف السيئة التي يعيشها أهل السنة في إيران، انعقد المؤتمر العالمي لأئمة الجمعة، والجماعات السنية، في العاصمة الإيرانية طهران سنة 1982، وانتهى إلى إصدار مجموعة من التوصيات والاقتراحات، وانطلاقاً من مبدأ وجوب تقديم النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين، وعامتهم، وعسى أن تستجيب لها القيادة الإيرانية، فإن استجابوا لها، فهذا من فضل الله تعالى، وإن لم يستجيبوا لها فقد أدى المجتمعون ما وجب عليهم من النصح، وتخلصوا من تبعة السكوت عن الحق.

وقد جاء في التوصيات ما يلي:

(1) لا بد للإمام الخميني أن يعلن أن أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم مسلمون[2]،ولا بد لكل مسلم سواء من أهل السنة، أو من الشيعة أن يحترم، وأن يؤمن على حياته، وماله، وعرضه وولده، وعندئذ يرتفع الخلاف المشهور بين أهل السنة والشيعة.

(2) أن تعطى الحكومة الإيرانية قطعة الأرض التي وعدت بها أهل السنة، لبناء مسجد في طهران، بعد أن سدد أهل السنة ثمنها.

(3) نعد بإحراق الكتب التي طبعت في رد عقائد الشيعة في الدول الإسلامية وكذلك نريد أن يحرق الإيرانيون كتب الشيعة التي طبعت في أقطار العالم ضد عقائد أهل السنة بأمر من الإمام الخميني[3].

(4) أعطاء أهل السنة الفرصة في إذاعة خطبة الجمعة في إيران مرة كل شهر حسب النسبة التي يشكلها أهل السنة من سكان إيران.

(5) لا بد للإمام الخميني أن يصدر تعليماته،لإعطاء مقاعد في جميع إدارات الحكومة الإيرانية لأهل السنة حسب عددهم في الوزارات، والبرلمان ولمجالس العليا، في كل شؤون الحياة.

---

(1) تقرير إذا يجري لأهل السنة في إيران ص 23 – 27 بتصرف.

(2) إن هذه التوصية العلنية من مؤتمر منعقد في طهران تحت سمع الخميني وبصره تؤكد موقف الخميني من الخلفاء الراشدين، وإلاّ ملما تجرأ المؤتمرون أن يطالبوه بهذا المطلب المتضمن فقط الاعتراف بأن الخلفاء الراشدين الثلاثة مسلمون.

(3)بعد هذه التوصيات بمدة صدر في إيران كتاب بعنوان النفاق والمنافقون لشخص يدعى (ع) هاشمي تحدث فيه عن النفاق وجعل المنافقين طبقات حسب شدة نفاقهم، وعد في الطبقات الأولى الخلفاء الراشدين، وبعض أمهات المؤمنين كعائشة وحفصة ثم أبو عبيدة، وعبد الرحمن بن عوف، والزبير بن العوام، وغيرهم من الصحابة الكرام البررة.

(6) إذا كانت الثورة الإيرانية ثورة إسلامية فبأي دليل كتب في دستورها أن يكون المذهب الرسمي للدولة الإيرانية شيعياً، ورئيس الدولة لإيران ورئيس الوزراء من الشيعة حتماً.

ومن ثم فعلى الخميني تعديل هذين البندين، وإصدار قرار بأن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام، مطابقاً لكتاب الله، وسنة رسوله، وأن يكون رئيس الدولة والوزراء من أهل السنة، ومن الشيعة دون تفريق، أو تحديد.

لم تكتف الحكومة الإيرانية برفض توصيات هذا المؤتمر، وإنما منعت توزيعها، وقامت باعتقال بعض المشاركين، في المؤتمر من أهل السنة الإيرانيين.

وكتب الشيخ العالم محمد سعيد بانو من جنوب إفريقيا تقريراً بعنوان تسعة أيام في إيران، لخص فيه المشاكل التي تواجه أهل السنة هناك ومما جاء في هذا التقرير ما يلي:

1- قلة ممثلي أهل السنة في إيران ، فلهم أربعة عشرا مقعداً من مائتين وسبعين مقعداً، أي نسبة 5% مع أنهم يمثلون 25 %[1] وليس بينهم وزراء ولا نواب وزراء.

2- العمل بالمذهب الشيعي في القضاء.

3- الكبت، فأبرز علماء أهل السنة – ومنهم أحمد مفتي زاده – مع حوالي ألفي مفكر سني يعيشون داخل السجون الإيرانية.

4- عدم وجود مساجد للسنة في طهران، مع السماح ببناء معابد لأتباع الديانات الأخرى.

5- الدعوة ضد المذهب السني، في وسائل الإعلام، فالشيعة يكرهون الصحابة، وخاصة الخلفاء الثلاثة الأول.

6- النظام التعليمي متحيز للمذهب الشيعي.

7- التمييز في التعامل حيث يجد السنة صعوبة في الحصول على عمل بعكس الشيعة.

ونورد أيضاً بعض ما جاء في تقرير كتبه الشيخ زاهد الراشدي نائب الأمين العام لجمعية علماء الإسلام بباكستان الذي زار إيران ضمن وفد مؤلف من خمسة عشر عالماً ومفكراً، كانت الزيارة بدعوة رسمية من الحكومة الإيرانية وتمت في الفترة ما بين 1987/1/1 – 1987/1/12.

---

(1) أثبتنا سابقاً أن نسبة أهل السنة 35% من مجموع السكان.

بدأ الشيخ تقريره بشكر الحكومة الإيرانية على حسن الاستقبال، وكرم الضيافة، وذكر بعض التصرفات المريبة التي حدثت له لي أثناء الزيارة، ثم قال:

((وبعد هذا العرض الموجز اذكر تلك المصائب والمشاكل التي تواجه أهل السنة في إيران، ويظهر في ضوء ما يعامل زعماء الثورة الإيرانية أهل السنة أنه لا منفذ لحل هذه المشاكل حالياً،ويمكن أن نلخص أهم ما ورد في هذا التقرير بما يلي:

1- ليس لأهل السنة أي وزن سياسي، في مناطقهم لأن نظام الحكم نظام مركزي موحد.

2- لا يوجد لأهل السنة مسجد واحد في عاصمة إيران، مع وجود عدد كبير لأهل السنة فيها، وذلك لعدم سماح الحكومة ببناء مسجد لهم.

3- نسبة أهل السنة في الوظائف الحكومية المهمة، والمناصب الحساسة، ضئيلة جداً ولا تستحق الذكر، وتسعى الحكومة الإيرانية لإبعاد أهل السنة من الوظائف بشتى الطرق.

4- المناطق التي أكثرية سكانها من أهل السنة، يتولى المناصب العليا فيها الشيعة ومن غير سكانها.

5- تخطيط توسعة إسكان غير أهل السنة في المناطق التي أغلبية سكانها من أهل السنة، وقد فادنا بذلك كبار زعماء أهل السنة، وأبدوا تخوفهم الشديد من الخطة التي يطبقونها، في مقاطعتي بلوشستان، وكردستان بأنه لو استمرت الأحوال هكذا سوف تتحول المنطقتان المذكورتان من أكثرية إلى أقلية خلال عشر سنوات[1].

6- منحت السلطة الأقليات في إيران حق تشكيل منظمات حسب القانون الأساسي إلا أهل السنة فإنهم محرومون من هذا الحق، وقد حاول أحد كبار زعماء أهل السنة أحمد مفتي زاده إنشاء منظمة تجمع أهل السنة باسم مجلس الشورى المركزي لأهل السنة، إلاّ أنه سجن، وما زال في سجنه يعاني آلاماً شديدة[2].

كما ألقى القبض على كبار علماء السنة، مثل الشيخ دوست محمد البلوشي، والشيخ محي الدين البلوشي، والشيخ محمد البلوشي.

---

(1) حدث هذا في مدينة زاهدان السنية حيث أصبح فيها أهل السنة أقلية بعد أن كانت تخلو من الشيعة والانتخابات البرلمانية قبل الماضية أكدت هذا الأمر بجلاء.

(2) اعتقل الشيخ أحمد مفتي يوم الاثنين 1404/11/10هـ وما زال في السجن. (قتلته الحكومة الإيرانية فيما بعد. الراصد)

7- يعاني أهل السنة من مشاكل جمة في التعليم، فأبناؤهم لا يقبلون في الجامعات والتعليم الديني لأهل السنة يواجه عقبات كثيرة، ولا يسمح لأبناء أهل السنة بالدراسة في الخارج، في حين تستقبل السلطة في إيران عشرات الطلاب، من خارج إيران للدراسة فيها.

واختتم الشيخ الراشدي تقريره بنداء إلى العالم الإسلامي لنجدة إخوانهم أهل السنة في إيران قال فيه: (وإني أرى من الواجب عليّ أن ألفت أنظار العالم الإسلامي، منظمات وجمعيات، ومفكرين نحو إخوانهم الأشقاء أهل السنة في إيران.

أختتم مقالتي هذه راجياً من كرم الله عز وجل، وفضله أن يتخذ العالم الإسلامي رأياً موحداً بصوت واحد نحو إخوانهم أهل السنة في إيران، الذين حرموا حقوقهم، ويجب أن ترفع أصوات العالم الإسلامي مناشدة زعماء الثورة الإيرانية منح أهل السنة حقوقهم المشروعة حتى يعيشوا معززين مكرمين).

وتحدث الأستاذ فهمي هويدي في كتابه إيران من الداخل عن طرف من أحوال أهل السنة في إيران فقال: إن من يستعرض خريطة السلطة في إيران لا بد أن يلحظ على الفور أن ثمة غياباً كبيراً للسنة، بالأخص في قطاع السلطة التنفيذية، حيث لا وزير ول ا سفير، ولا حتى مدير من أهل السنة، وإذا كان قضاء المناطق السنية قد أنيط بهم، فإن حضورهم رمزي إلى حد كبير في مجال السلطة التشريعية، فعدد ممثليهم إثنا عشر من بين مائتين وسبعين عضواً في مجلس الشورى مما لا يتيح لهم فرصة التأثير حتى على مستوياتهم المحلية.

وقد ساق هويدي عدة مبررات للسلطة الإيرانية في موقفها من أهل السنة فذكر مراعاة الشعور العام الشيعي، ومنها موقف الحكومات العربية السنية من الثورة، ومنها مبالغة أهل السنة في مطالبهم.

ولكنه رغم هذا التبرير المتكلف، والدفاع البارد عاد ليقول: (نستطيع أن نسوق الكثير من الأسباب والعوامل التي تساعدنا على فهم الموقف بالصورة التي آل إليها، لكن ذلك لا يغير من طبيعة النتيجة، ومن حاجة موضوع السنة إلى المزيد من العناية والانتباه، والجهد من جانب السلطة في إيران، وذلك أنه لا مجال للأعذار في العمل السياسي)[1].

كما أصدر مكتب قرآن، وهو المرآة التي تعكس آمال وآلام أهل السنة في إيران، عدة بيانات تحدث فيها عن الأحوال السيئة، التي يعاني منها أهل السنة، ووجه رئيس المكتب ومفتي أهل السنة في إيران الشيخ أحمد

---

(1) إيران من الداخل ص 358- 359 فهمي هويدي.

زاده رسائل إلى القادة الإيرانيين أمثال الخميني، وأبو الحسن الصدر، وعلي خامئني وغيرهم، حمّلها سخط أهل السنة بسبب سوء المعاملة التي يلقونها، والممارسات العدوانية التي يتعرضون لها.

وقد طالب مكتب قرآن في بياناته، ورسائله برفع الظلم، عن أهل السنة وبوقف الاعتداءات على أرواحهم، وأعراضهم وأموالهم، وبإطلاق سرح آلاف المعتقلين من أبناء وبنات أهل السنة.

ولقد باءت هذه الجهود بالفشل، بسبب تجاهل الكبار، وتجاوزات الصغار وزج بكبار أعضاء المكتب في السجون، وليس في الأفق ما يشير إلى تبدل الأحوال.

قد يسعى بعض أهل السنة من بني جلدتنا إلى تلمس الأعذار للحكومة الإيرانية في تضييقها على أهل السنة في إيران، فيدعون أن أهل السنة هناك، وقفوا من الثورة التي أطاحت بالشاه موقفاً سلبياً، وأن لهم اتصالات مع جهات أجنبية، وأن بعضهم يطالب بالاستقلال عن إيران.

ولو صحت هذه الاتهامات الموجهة لأهل السنة، لما جاز أن تتخذ ذريعة للتنكيل بثلاثة عشر مليون مسلم سني، فكيف وهي محض افتراء.

لقد أثبتت الوقائع أن أهل السنة في إيران وقفوا إلى جانب الثورة قبل بدايتها، ومن المؤكد أنه جرت اتصالات، ومشاورات بين الشيخ أحمد زاده والخميني، قبل نجاح ثورة الأخير بثمانية عشر شهراً.

وكان زاده يسدي النصائح للخميني، ويقدم له المشورة، وقد تبادلا بهذا الشأن رسائل عدة كان يحملها أعوان الخميني، عندما كانوا يمرون بمدينة ساناندج مقر الشيخ زاده متوجهين إلى العراق لمقابلة الخميني.

وقد استطاع الشيخ زاده أن يقنع أهل السنة في كردستان، وفي غيرها من مناطق أهل السنة بضرورة الوقوف مع الثورة، ومساندتها بكل الإمكانات، وزعماء الثورة وعلى رأسهم الخميني يعلمون هذه المواقف جيداً.

ولم يكن بإمكان أهل السنة أن يقفوا غير هذا الموقف لسببين هما:

1- سخطهم على الشاه الذي أفسد البلاد وقهر العباد، بخاصة أهل السنة، فقد كانت مناطقهم مهملة تماماً، وتفتقر إلى كل ما يحتاج إليه الإنسان، فكانوا والحالة هذه راغبين في التغيير، ومستعدين إلى مساندة كل من يسعى لإسقاط نظام الشاه.

2- أنهم كانوا يحسنون الظن بالثورة وبزعمائها الذين كانوا يخفون نواياهم، ويخطبون ود أهل السنة بالوعود، ويعدون الناس بإقامة دولة إسلامية غير مذهبية، مما جعل أهل السنة يقفون مع الثورة، ويساندونها منذ بدايتها، ولكن السلطة الإيرانية تنكرت بعد أن تمكنت، وكان جزاء أهل السنة كجزاء سنمار.

أما اتهام أهل السنة في إيران بأن لهم صلات مع جهات خارجية بهدف التعاون على زعزعة الأمن، والاستقرار، في إيران فهي مقولة تدعو إلى الضحك والأسى في آن واحد.

إن السلطة الحاكمة في إيران تعلم جيداً أنه ليس من يد تمتد لأهل السنة، من خلال معرفتها بالجهات التي يمكن أن تكون عل صلة بأهل السنة، فهم إمّا صديق جاحد يقدم مصالحة، وإما أخ عاجز يسأل السلامة لنفسه، ويخشى أن تدور عليه الدوائر.

أما لحديث عن محاولات بعض مناطق أهل السنة الانفصال عن إيران فهو حديث قديم، فإن الحركة الانفصالية الكردستانية موجودة منذ عهد الشاه، وكان الحزب الكردي الديمقراطي يقاتل من أجل الانفصال قبل ظهور الثورة بسنوات.

ولم يكن هذا الحزب ذا صبغة إسلامية، بل كان مدعوماً من الاتحاد السوفيتي الذي كان حريصاً أن يجعل له قدماً في إيران المجاورة بخاصة أنها كانت قاعدة عسكرية أمريكية.

وقد استطاع الجيش بعد الثورة، أن يقضي تقريباً على الحزب الكردي بأمر من الخميني الذي قال: إنه مستعد للذهاب بنفسه إلى كردستان إذا لمس تقصيراً من الجيش في القضاء على الانفصاليين الأكراد الذين وصفهم بأنهم كفرة ينبغي قمعهم بقسوة، وكان له ما أراد !!..

أما بالنسبة لبقية أهل السنة في المناطق الأخرى، بخاصة جماعة مكتب قرآن فلم يحدثوا أنفسهم بمقاومة السلطة، رغم الظلم الواقع عليهم، وقد صرح الشيخ زاده بأن السلطة في طهران تسعى لجرنا إلى إعلان الحرب عليها لتجد مبرراً للقضاء علينا.

وقد أكد الشيخ مرارًا لأتباعه بأن المرحلة التي يمرون بها تشبه المرحلة المكية، والتي كان يقو فيها الرسول صل الله عليه وسلم لآل ياسر: صبراً آل ياسر فإن موعدكم الجنة.

وقال الشيخ زاده موجهاً كلامه إلى الخميني (وليعلم الذين يريدون أن يضطرونا إلى الاشتباك المسلح معهم بطريقة أو بأخرى إنهم كمن يحاول الاصطياد في عرين الأسد) [1].

وقد حاول الخميني في لقاء له مع الشيخ زاده، أن يستفزه ويدفعه إلى مقاومة السلطة حين قال له: أمامك الجبال، وأتحداك أن تعلن الجهاد، ضدنا، فرد عليه الشيخ قائلاً: لن أقاتلك، ولن أشهر السلاح في وجهك، لأنه يعي جيداً أن السلطة في طهران تتربص بهم الدوائر.

ويعي جيداً أيضاً أنهم لا يملكون من وسائل المقاومة شيئاً، وأن معركتهم مع السلطة غير متكافئة، وليس ثمة ما يدعو لها، وهناك من الوسائل ما لم يستنفذ بعد، ومن أبرزها وساطة وجهود قادة أهل السنة الذين تجمعهم صلة بالسلطة الإيرانية.

لو أن الظلم الواقع على أهل السنة في إيران كان نتيجة ممارسات فردية صادرة عن شواذ لهان الأمر لأن مثل هذه التصرفات قد تحدث بين الطائفة الواحدة، لكن الذي يحدث يتجاوز الممارسات الفردية من حيث التنظيم له، ودعمه من أصحاب القرار.

ولو كانت هذه المعاملة مواقف عابرة، وأحداث طارئة، وليدة ظروف خاصة، لأمكن أن يُلتمس لها عذر، ويُرجى زوالها، لأن الثورة وهي تمكن لنفسها قد ترتكب بعض الأخطاء حتى في حق أصحابها، غير أن الظلم الذي يتعرض له أهل السنة يزداد يوماً بعد يوم، وخاب من ظن أنه سحابة صيف.

ويضاف إلى ذلك أن الدستور رعى هذه التفرقة، حين هيّأ الأجواء لها بما تضمنه من بنود تنص على مذهبية الدولة، وتحدد وجهتها، فأغلق بذلك الطريق أمام من قد يسعى لرفع هذا الظلم، أو يفكر في انتقاده بحجة أنه مخالف للدستور ومعارض للقوانين.

إن الشرع الحنيف لا يقر بأية حال من الأحوال الممارسات غير المشروعة التي يقوم بها الشيعة ضد السنة، أو يقوم بها السنة ضد الشيعة، فإذا كان الشرع قد كفل حقوق اليهود والنصارى في الدولة الإسلامية، فمنحهم حرية العبادة ولم يكرههم على توجه معين، وحفظ لهم أموالهم، وأنفسهم، وحذر من ظلمهم والاعتداء عليهم، أفلا يكون من باب أولى أن يسع أهل القبلة الواحدة مراعاة هذه الحقوق فيما بينهم.

---

(1) من بيان رقم 2 الصادر عن مكتب قرآن بتاريخ 1402/11/4 هـ.

إن الظلم ظلمات، وتشتد ظلمته إذا كان بين ذوي القربى، دونما سبب يذكر، ولعل العقلاء يدركون العواقب الوخيمة التي قد تترتب على هذه التصرفات، وما زال في الوقت متسع.

واشنطن تفجر حرب ولاية الفقيه
والمرجعية بين خامنئي والسيستاني

نيقوسيا – رياض علم الدين

الوطن العربي – العدد 1424 – 2004/6/18

بعد يوم واحد من الهجوم الذي شنه مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي على السلطة العراقية واصفاً أعضاءها بأنهم دمى في أيدي الأميركيين, سربت جهات مرتبطة بالتيار المتشدد في طهران معلومات خطيرة جداً تؤكد على إقامة مراكز تجنيد لكتائب انتحارية من الشباب الإيراني تستعد للانتقال إلى العراق لمحاربة قوات الاحتلال باسم الدفاع عن العتبات الشيعية المقدسة.

وفيما كانت الجهات الدبلوماسية والاستخبارية تسعى جاهدة للتأكد من مصداقية هذا التهديد الإيراني أطلق ملالي طهران مؤشراً أوضح عندما قامت قيادة الحرس الثوري بإرسال أربعين متطوعاً انتحارياً مسلحين بالرشاشات والقنابل عبر نقطة حدود مكشوفة, بحيث لم تجد القوة الأوكرانية أية صعوبة في اعتقالهم.. ونشر الخبر الذي يؤكد التهديد الإيراني.

في هذا الوقت كانت عدة أجهزة استخبارية غربية تتداول أحدث تقرير عن الحملة الإيرانية لتجنيد الانتحاريين. وكشف هذا التقرير أن إحدى ضواحي العاصمة "طهران" شهدت لمناسبة الاحتفالات بذكرى وفاة الإمام الخميني ما اعتبر أكبر تجمع من نوعه منذ سنوات لجماعات إسلامية متشددة جاءت من عدة دول عربية وإسلامية بدعوة من مكتب المرشد وتحديداً من "مركز أركان شهداء النهضة الإسلامية العالمية" وهو التسمية الجديدة للمكتب الذي كان يعرف أيام "تصدير الثورة" في الثمانينات وأوائل التسعينيات بـ "دائرة الحركات التحررية والثورية" وتؤكد المعلومات أن هذا المؤتمر استمر ثلاثة أيام "من 2 إلى 5 يونيو (حزيران)", وشهد على هامشه عمليات التجنيد وتسجيل أسماء الانتحاريين التي بلغت حسب آخر الأرقام أكثر من عشرة آلاف في إيران وحدها. ولاحظ المراقبون أن السلطات الإيرانية حرصت هذه المرة على تسريب أخبار الكتائب الانتحارية ومشاركة تنظيمات إسلامية وعربية طلب منها فتح مكاتب تطوع سرية.. بينما كانت في السابق تعقد هذا التجمع في سرية تامة.

ولهذا كانت التهديدات الإيرانية العلنية والمباشرة لشن حرب انتحارية دفاعاً عن العتبات المقدسة في النجف وكربلاء محور رصد معمق من الخبراء الذين وجدوا فيها تعبيراً عن أزمة عميقة تعيشها طهران وخصوصاً المرشد الولي الفقيه على خلفية المفاجآت التي حصلت في عملية نقل السلطة والسيادة إلى العراقيين. وفي رأي هؤلاء الخبراء أن المفاجأة التي حملتها تركيبة السلطة الجديدة المؤقتة في العراق بشخصي الرئيس السني غازي الياور ورئيس الحكومة الشيعي إياد علاوي وبصيغة الحكومة التي استبعدت رجال الدين لم تكن كما ظهرت أولاً ضربة لمرجعية السيستاني ومفهوم نقل السلطة للشيعة, بل حملت في أبعادها هزيمة للمشروع الإيراني في العراق ونكسة لمخططات المرشد وتياره الراديكالي الذي كان يعد لاستغلال الورقة الشيعية لتكريس النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة.

وتؤكد مصادر أميركية لـ "الوطن العربي" أن تركيبة السلطة الجديدة في العراق جاءت تعكس استراتيجية أميركية أساسها إسقاط الرهان السابق والمسبق على علاقة متميزة مع الشيعة والعودة إلى توازنات الساحة العراقية وخصوصاً التراجع عن اجتثاث البعث وعزل السنة, وعلى ضوء ذلك ولدت معادلة سياسية شيعية جديدة شكلت في البداية تحدياً لمرجعية السيستاني عبر تجاهل بعض مطالبه.

حرب كردية – شيعية

لكن المصادر نفسها تضيف أن السيستاني المعروف باعتداله وصبره وصمته أجاد التعامل مع الواقع الجديد بحيث اتخذ قرار مباركة الحكم العراقي الجديد قبل تكرار بعض الشروط والتحفظات عليه. وبذلك تحول السيستاني من الخاسر الأكبر إلى الرابح الأكبر على الساحة الشيعية, وخصوصاً بعد قرار مجلس الأمن الدولي الإجماعي لمرحلة ما بعد يوليو "تموز" وقبول الأميركيين بتعديل القرار لمنح أكبر قدر من السيادة للحكم العراقي الجديد. لكن فوز السيستاني كان هذه المرة على الأكراد, حيث كانت رسالته للأمين العام للأمم المتحدة معدة لمواجهة رسالة البارزاني والطالباني لبوش مطالبين بتكريس الحكم الذاتي الكردي في القرار الدولي.

وقبل أن يتحول الخلاف بين السيستاني المطالب بحكومة مركزية قوية والأكراد المطالبين بحكم ذاتي موسع, إلى مشروع حرب كردية – شيعية كما يتخوف المراقبون, كانت الساحة الشيعية في العراق وإيران محور قلق بالغ من المتابعين لمخططات خامنئي.

والواقع أن المعادلة العراقية الجديدة لم تفجر صراعاً سنياً – شيعياً كما تخوف البعض, بل أسهمت أولاً في تفجير صراع شيعي – شيعي أو بالأحرى شيعي عراقي وشيعي إيراني. وفي معلومات "الوطن العربي" من مصادر شيعية عراقية وثيقة الاطلاع أن الساحة الشيعية كانت تغلي بهواجس حرب داخلية منذ إبريل "نيسان"

الماضي على ضوء حرب المقاومة التي أعلنها مقتدى الصدر وجيش المهدي بدون العودة إلى مرجعية السيستاني وبدون تأييد المراجع الشيعية العراقية التي كانت تعرف حجم اختراق إيران وجماعة خامنئي لتيار الصدر ولقواته. وتضيف هذه المصادر أن أول رد فعل للمراجع الشيعية بعد مفاجأة إعلان الحكم الجديد كان في تحمل مقتدى الصدر وإيران مسؤولية ما اعتبرته "غبناً وتراجعاً عن وعود أميركية بنقل سريع للسلطة إلى الشيعة".

وبالفعل شهدت الساحة الشيعية بداية تصفية حسابات حال الإعلان عن تشكيلة الحكم الجديد. وبسرعة انتقل الصراع إلى مشروع حسم بين مرجعيتي قم والنجف وبين مرجعية خامنئي والسيستاني طرح خلاله مجدداً مصير نظرية ولاية الفقيه التي يصر عليها خامنئي ويرفضها السيستاني نموذجاً في العراق.

وما حصل في مسجد النجف يوم الجمعة الفائت كان أبرز تعبير عن إفراز المعادلة السياسية والدينية الجديدة على الساحة الشيعية وعن تدهور غير مسبوق في العلاقات بين الزعامات الشيعية في العراق وإيران.

وكانت المفاجأة على لسان حجة الإسلام صدر الدين قبانجي أحد مساعدي عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والذي كان معروفاً بأنه أكثر التنظيمات ارتباطاً بإيران وعلاقات مع خامنئي وتياره. فقد اختار الشيخ القبانجي خطبة الجمعة ليوجه انتقادات لاذعة بل اتهامات لتلفزيون "العالم" الإيراني الذي يبث بالعربية ويعتبر ناطقاً باسم المرشد, وأخذ القبانجي على تلفزيون "العالم" وصفه مقاتلي الصدر بالمقاومة قبل أن ينتقل إلى اتهام ملالي طهران بالصمت على أحداث العراق وعلى ما يفعله الصدر وذلك في أعنف هجوم يشنه رجل دين شيعي ضد سياسة الجمهورية الإسلامية في العراق.

...وحرب مرجعيات

وكان واضحاً أن الشيخ القبانجي كان يعبر عن شعور عام بات سائداً لدى السلطات الشيعية العراقية تجاه سياسة ملالي طهران في العراق ودعمهم الذي لم يتوقف لجيش المهدي بالسلاح والمال والرجال وتحميل هؤلاء الملالي مسؤولية المعادلة الجديدة التي نجحت واشنطن في فرضها في العراق بمباركة دولية. ولعل أهمية خطبة القبانجي في أنها تأتي من مسؤول ديني في تنظيم تأسس في إيران وحصل على مساعداتها المالية واللوجستية والعسكرية "فيلق بدر" لعشرات السنين مما يوحي بأن المجلس الأعلى بات في صدد قطع العلاقات مع طهران. وفي معلومات "الوطن العربي" أن هذه العلاقات بدأت تتدهور منذ أغسطس "آب" الماضي على خلفية لغز اغتيال زعيم "المجلس الأعلى" آية الله محمد باقر الحكيم لدى خروجه من صلاة الجمعة في النجف بسيارة مفخخة تراوحت الاتهامات فيها بين المخابرات الإيرانية وجماعة مقتدى الصدر . وفي قناعة بعض الخبراء

أنه قد لا يكون من قبيل الصدفة أن تشهد بغداد, بعد يومين من إعلان التوتر بين المجلس الأعلى وإيران, جريمة اغتيال أحد كبار ضباط "فيلق بدر" اللواء الركن شاهر فيصل شاهر ضمن ما ظهر كبداية مسلسل اغتيالات وأعمال تفجير شملت في يوم واحد مخزن أسلحة في مسجد الكوفة واغتيال الشيخ خليل المشهداني عضو هيئة علماء المسلمين وانعكست بداية سقوط للهدنة مع جماعة الصدر في النجف.

وفي معلومات المصادر أن التدهور المفاجئ على الساحة الشيعية – الشيعية على خط العلاقة بين شيعة إيران وشيعة العراق ينذر بتطورات خطيرة لكونه يأتي على ضوء مرحلة جديدة تتميز بكونها مرحلة إعادة حسابات من جانب كل من السيستاني وخامنئي. وتؤكد المعلومات أن هذه المرحلة تفرض ظهور تحالفات شيعية جديدة تؤسس للمرحلة المقبلة وتأخذ في الاعتبار القوى السياسية الشيعية الجديدة التي ظهرت وتلك التي خرجت من المعادلة. وبعد خروج أحمد الجلبي وظهور تقارير عن استعداد زعيم حزب المؤتمر لسلوك الخط التصعيدي على أمل وراثة جماعة مقتدى الصدر أو التحالف معه, أطلق الحاكم الأميركي في العراق إحدى آخر مفاجآته عندما أعلن تحريم إدخال مقتدى الصدر في اللعبة السياسية ومنع السماح له بخوض الانتخابات المقبلة والمشاركة في المؤتمر الوطني الموعود. وفي رأي هؤلاء أن الاستراتيجية الأميركية مازالت تلحظ حسم مسألة الصدر رغم مساعي السيستاني لإعادة الاعتبار له وأنها تعكس وجود مخطط لمواجهة مخطط خامنئي في العراق ودفع شيعة العراق نحو الانخراط في مشروع وطني مستقل عن إيران وحسم الخيار لصالح مرجعية السيستاني المتأقلمة مع المعادلة السياسية الشيعية الجديدة في العراق والمراهنة على انتخابات أوائل العام المقبل.

لكن ما يثير تساؤلات المراقبين أكثر في المرحلة الحالية وعلى المدى القصير ليس موقف السيستاني, بل موقف خامنئي. وفي رأي هؤلاء أن الاستراتيجية كسب وقت واقتطاع هدنة انتخابية تمتد حتى نوفمبر "تشرين الثاني" المقبل وتسمح للرئيس باستخدامها للفوز بولاية ثانية. وعلى ضوء ما حصل في الأسبوعين الماضيين في العراق وفي مجلس الأمن عاد مستشارو بوش إلى التفاؤل لكن السؤال الأبرز يبقى في رصد الموقف الإيراني والموقف من إيران وكيفية تعامل طهران مع عملية إبعادها عن الساحة العراقية ومواجهتها بمعادلة شيعية عراقية جديدة تحمل في طياتها تهديداً لمرجعية خامنئي وسلطة ولاية الفقيه. ويبدو واضحاً للمراقبين أن طهران خسرت الرهان على مجيء حكم عراقي مؤيد لها وذي هيمنة شيعية واضحة تفتح أمامها طريق فرض نفوذها على المنطقة بمعادلة استراتيجية جديدة لصالحها برضى الأميركيين. وفي تحليل هؤلاء أن هذه المعادلة الجديدة ستفرض معادلة جديدة بين شيعة العراق وإيران وتدفع إلى الفرز بينهما من جهة وحسم مسألة قدرة ملالي طهران على السيطرة على الزعامة الشيعية العراقية وتحديداً المرجعية ومن جهة أخرى دفع مرجعية

السيستاني إلى الكشف عن خياراتها وخلافاتها ليست فقط على واشنطن بل معه طهران أيضاً. ويرى هؤلاء المراقبون أن السيستاني بدعمه حكومة علاوي وبالتجاوب الدولي مع رسالته إلى الأمم المتحدة اقترب أكثر من موعد كشف خياره العراقي في شقه المستقل عن إيران دينياً وسياسياً. وهو موقف يتوقع أن ينسحب على عشائر الزعامات الشيعية في العراق من حزب الدعوة إلى المجلس الإسلامي الشيعي وغيرهما كما يتوقع أن يتطور حتماً إلى إعادة الصراع على المرجعية بين النجف وقم إلى العلن.

وعلى ضوء هذه المعادلة يؤكد الخبراء أن خامنئي يجد نفسه أكثر إحراجاً من السيستاني, بل ثمة من يرى أن ملالي طهران مهددين بعقوبات دولية بسبب البرنامج النووي, يجدون أنفسهم أمام مأزق لا سابق له إلى حد يدفعهم إلى التهديد باستخدام كل أوراقهم دفعة واحدة وبعدما خسروا –حسبما كان ظاهراً في الأيام الأخيرة– ورقة التلاعب بالتنظيمات والزعامات الشيعية العراقية المعروفة والنافذة, فإنهم سارعوا إلى إخراج أوراق أخرى أبرزها: ورقة محاولة استخدام الطالباني حليفهم التقليدي بتأليب الأكراد ولو ضد الشيعة وهي ورقة تذكر بدعم طهران لأرمينيا ضد أذربيجان. وورقة إعادة تحريك جيش المهدي لنقل التفجير إلى قلب بغداد ومدينة الصدر. وورقة "القاعدة" التي مازالت تؤويها بعض أجنحة الحرس الثوري في إيران وتؤكد تقارير استخبارية أن طهران قادرة على تحويلها إلى محور مقتدى الصدر – الزرقاوي... وفي النهاية ورقة آلاف الانتحاريين الذين أضحوا جاهزين لتشكيل "جيش شهداء الحركة الإسلامية العالمية". والذي تقول آخر المعلومات الإيرانية إن مهمتهم لن تقتصر على النجف وكربلاء ولا حتى العراق فقط.

اليمن: صراع على السلطة أم حرب شيعية؟!

الحوثي يؤسس دولة "حزب الله" شمال صنعاء!

محمود صادق

الوطن العربي – العدد 1427 – 2004/7/9

الأوضاع في اليمن مركبة, معقدة تبدو للوهلة الأولى وكأنها صراع بين حكومة تريد بسط نفوذها وسلطتها على الأرض والسكان, وطائفة تسعى لتقوية نفوذها والحصول لأتباعها على مزيد من الحقوق والمزايا حتى ولو كان ذلك سيؤدي إلى تفكيك الدولة وتفتيت السلطة, وفي أحيان أخرى يعتقد المتابع أن أيادي خارجية تحرك أطراف الصراع. يساعده في ذلك الاتهام المتبادل بين الطرفين بأن هناك من يحرضه من الخارج!

والحكومة المركزية تتهم المتمردين الذين ينتمون إلى طائفة الشيعة الزيدية بأنهم رفعوا أعلام حزب الله اللبناني بما يعني أنهم يتلقون الدعم من شيعة الخارج ويسعون لاستنساخ التجربة في اليمن, بينما يتهم زعيم الطائفة الشيخ بدر الدين الحوثي الحكومة بانسياقها وراء المطالب الأمريكية التي تستهدف نزع السلاح من اليمنيين الذين يعارضون التوجه الأمريكي ويندِّدون دوماً بسلوكها تجاه السكان المحليين, ويتهم الحوثي الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بأنه بدأ حملته العسكرية في صعدة بعدما تلقى التعليمات من واشنطن خلال زيارته الأخيرة!

ومن المؤكد أنه لا يمكن حصر ما يدور باليمن في إطار محلي, فالواضح أن ثمة أيادي تعبث باستقرار المنطقة وتذكى نار الفتن الطائفية ولعل الشواهد التاريخية السابقة خير دليل على أن للصراع أبعاداً إقليمية ودولية, قد تبدأ من إيران ولا تنتهي في الولايات المتحدة الأمريكية بل تؤثر فيها أيضاً مصالح دول أخرى.

ودور إيران واضح كما تقول المصادر, ويهدف إلى توسيع دائرة القلاقل أمام أمريكا ونقلها إلى مناطق أخرى, في نطاق استراتيجية "تصدير الثورة" وهذا واضح من الشعارات التي رفعها الحوثي.

ومن الناحية الجغرافية فإن مناطق الصراع الحالي هي مناطق نائية ربما لم تفكر الحكومة المركزية يوماً في بسط نفوذها عليها وكانت تفضل دوماً تسيير أمور سكانها بواسطة الشيوخ الذين كانوا يتولون إدارة شؤون الحكم في الإقليم دون رقابة الدولة أو تدخلها المباشر في تسيير الأمور الحياتية, ومنطقة مران الوعرة بمحافظة

صعدة الشمالية, التي تشهد صراعاً بين سكانها المحليين والحكومة المركزية, هي من المناطق الجبلية شمال اليمن وتبعد نحو 250 كليو متراً شمال صنعاء, كما تشتهر المحافظة بسوق الطلح وهو اهم وأكبر أسواق بيع السلاح في اليمن مما سيجعل المواجهة صعبة للغاية أمام قوات الأمن والجيش ويزيد من ارتفاع عدد الضحايا الذي تقدر بعض المصادر بأنه تجاوز حالياً الأربعمائة ما بين قتيل ومصاب.

أما من ناحية التركيبة السكانية فيقول د. سعد الدين إبراهيم إن اليمن ينقسم إلى جماعتين, الشيعة الزيدية, والسنة الشافعية, وكانت الجماعتان متساويتين في الحجم السكاني, حوالي 49% لكل منهما, ومع جيوب صغيرة من الإباضية (إحدى فرق الخوارج) واليهود الذين نزح معظمهم إلى إسرائيل بعد عام 1948, ومع الوحدة بين شطري اليمن تغيرت المعادلة السكانية لصالح السنة الشافعية, حيث كان معظم سكان اليمن الديمقراطي من السنة, فأصبحت النسبة المئوية لهذه الطائفة أكثر قليلاً من 58% وينتهي الدكتور سعد الدين إبراهيم إلى توقع تصعيد حدة المواجهة نظراً لكون اليمن يعاني أصلاً من القلاقل المذهبية.

المهدي المنتظر

وقد انفجر الوضع في منطقة مرّان بمحافظة صعدة اليمنية بين القوات العسكرية الحكومية وأنصار زعيم قبلي شيعي معارض للنظام في صنعاء بعد يومين من ضرب قوات عسكرية حصاراً شاملاً على معقل المعارض الشيعي حسين بدر الدين الخوثي حيث نشبت مواجهات مسلحة بين أنصار الحوثي والقوات العسكرية, واستخدم الطرفان أسلحة ثقيلة في المواجهات.

والحوثي هو أحد زعماء الطائفة الزيدية الشيعية وكان عضواً في البرلمان في السابق عن حزب الحق الموالي لإيران, ويتزعم حالياً مجموعة تطلق على نفسها "الشباب المؤمن" يردد أفرادها شعارات معادية لأميركا وإسرائيل داخل المساجد اليمنية.

وتقول مصادر مقربة من الزعيم الشيعي حسين بدر الدين إنه متأثر بأفكار حزب الله في لبنان, ويرى فيه أنصاره زعيماً ملهماً مثل حسن نصر الله ومقتدى الصدر في العراق, ومنهما يستلهم أفكاره المناهضة للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والاحتلال الأمريكي– البريطاني للعراق.

وكان الشيخ حسين بدر الدين الحوثي, الذي يدير معهداً دينياً في محافظة صعدة قد أعلن أنه "المهدي المنتظر" ونصب نفسه أميراً للمؤمنين, وذلك بعد أسابيع قليلة من إعلان ثريا منقوش نفسها المرسلة الجديدة المخلصة للبشرية!

ورغم أن الإيمان الفكري ليس شرطاً لحدوث تدخل خارجي في الأحداث الأخيرة, إلا أن البرلمان اليمني ناقش أبعاد هذا التدخل وحقيقة وجود دعم خارجي لبدر الدين الحوثي, ويسعى النواب حالياً لمعرفة هذه الجهات التي تتدخل في أمن واستقرار اليمن, وإن كانت التقارير المبدئية تشير إلى ضلوع جهات شيعية بدعم من إيران وأحزابها الخارجية في تمويل الأحداث الأخيرة التي اندلعت في محافظة صعدة.

واتهمت الحكومة اليمنية رجل الدين الشيعي بتحريض المواطنين على عدم دفع الزكاة الواجبة للسلطة المحلية واقتحام المساجد بقوة السلاح والاعتداء على خطباء المساجد وأئمتها والإساءة إلى دور العبادة وإثارة الفتن المذهبية والطائفية وإنزال علم البلاد من المباني والمنازل ورفع أعلام حزب الله اللبناني والترويج لأفكار مضللة ومتطرفة وهدامة والدفع ببعض العناصر من الشباب المغرر بهم دخول المساجد اثناء صلاة الجمعة وترديد شعارات تتنافى مع رسالة المسجد ودوره في الوعظ والإرشاد وتسيء إلى اليمن وتلحق الضرر به بدوافع ودعم خارجي يهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار الذي تنعم به اليمن.

وفي اتصال هاتفي, ذكر مصدر أمني لـ "الوطن العربي" أن بعض العناصر التي تغذي تمردات الحوثي كانت شريكة في إثارة فتنة الحرب والانفصال التي شهدتها البلاد صيف عام 1994 كما كان لها دوماً موقفها العدائي من الثورة والجمهورية, وقال إن تلك العناصر تكرر نفس الموقف المعادي للنظام الجمهوري والوحدة اليمنية بدعمها لتمرد الحوثي, كما وجه المصدر تهمة جديدة إلى الحوثي وهي العمل على تشكيل تنظيم سري يعمل على تقويض الأمن في البلاد, الأمر الذي يعني أن المواجهة مع الحوثي لن تتوقف إلا بتسليم نفسه إلى السلطات الرسمية.

كسر العظم

من جانبه نفى الشيخ حسين الحوثي في تصريح خاص أن يكون قد نصب نفسه إماماً على اليمن كما تدعي السلطات الرسمية, وقال إن السبب وراء استهدافه عسكرياً هو تمسكه بشعار (الله أكبر, الموت لأميركا, الموت لإسرائيل, النصر للإسلام والمسلمين), وقال إن الرئيس علي عبد الله صالح تلقى تعليمات باستهدافه حينما كان في زيارته الأخيرة للولايات المتحدة لحضور قمة الثماني, كما هاجم الحوثي تحركات السفير الأميركي في صنعاء إدموند هول وقال إنه يتحرك بحرية نادرة في كل أنحاء اليمن من صعدة وحتى مأرب مروراً بالجوف لجمع وشراء الأسلحة من المواطنين بغرض تجريد اليمنيين من سلاحهم تمهيداً للاحتلال, على حد تعبيره.

وكان التوتر بين الأهالي في محافظة صعدة والأجهزة الرسمية قد بدأ منذ أشهر إثر اعتقالات واسعة في صفوف المواطنين بخاصة في المناطق التي يتمتع فيها الحوثي بشعبية كبيرة, إذ مثل في السابق المواطنين في المنطقة المتوترة حالياً كنائب عنهم في البرلمان, وظلت وسائل الإعلام تتناقل أخبار الاعتقالات التي تتم

في العادة كل يوم جمعة وتشمل المصلين الذين يخرجون في مظاهرات شبه أسبوعية تهتف ضد الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل.

وقد نفت السفارة الأميركية في صنعاء أن يكون هناك أي دور للسفير الأميركي في سير الأحداث في منطقة صعدة, وقال بيان للسفارة: إن الهدف من زيارة سفير الولايات المتحدة الأميركية السيد إدموند هول مؤخراً لمحافظة الجوف, شمال شرق اليمن, كان وبصورة بحتة لغرض افتتاح مشاريع تنموية في المحافظة ولم يكن لها علاقة بأي حال من الأحوال بشراء أي أسلحة من المواطنين في المحافظة أو الحملة العسكرية في محافظة صعدة كما تردد مؤخراً.

وفي إطار سياسة "كسر العظم" التي تستخدمها السلطات اليمنية ضد الشيخ الحوثي المعروف بعدائه للولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل يبدو أن التطورات المتصلة بمكافحة الإرهاب ليست لها هذه المرة أية صلة بما يحدث, إذ أن صعدة ظلت طوال السنوات الماضية بعيدة عن دائرة العنف الذي طال الأجانب, كما حدث في محافظات ملتهبة أخرى مثل مأرب والجوف وصنعاء وحضرموت وعدن, حيث تعرضت المصالح الأميركية إلى الكثير من الهجمات التي نفذها تنظيم القاعدة, المواجهة هذه المرة مع حسين الحوثي مختلفة, فهي في نظر السلطة مواجهة ضرورية لإحباط مخطط إثارة فتن دينية وطائفية, أما بالنسبة للحوثي فإنها استهداف لأنصاره الذين يهتفون في المساجد بالموت لأميركا وإسرائيل.

الخط الأحمر

ويبدو الأمر أكثر اتساعاً من مسألة الهتاف ضد أميركا, فالسلطات اليمنية التي تتهم الرجل بأنه بدأ يدعو لمبايعته إماماً وأميراً للمؤمنين على اعتبار أن الإمامة لأهل البيت فقط, تتعامل معه على أساس أنه يثير نعرات طائفية ومذهبية وأفكار تهدف إلى إحداث فتن دينية في البلاد وتعمل على عدم استقرار الأوضاع فيها, ويريد الرئيس علي عبد الله صالح أن يثبت للجميع أن اللعب بالورقة الدينية يمثل خطاً أحمر لا يمكن تجاوزه, فاليمن بدأت تتعافى خلال السنوات القليلة الماضية من العبث بهذه الورقة, خاصة فيما يتصل بـ "الزيدية والشافعية" اللذين يتعايشان بشكل طبيعي ولا يشعر المواطن اليمني بأي فرق بين المنتمين إلى هذا المذهب أو ذاك, وهو ما يريد الرئيس صالح تثبيته لشعوره بأن بروز مثل هذه النعرات ستزداد تأثيراتها فيما لو غضت السلطات الطرف عنها, وسيصار إلى مواجهة شاملة وفي أكثر من منطقة.

ويشير مراقبون إلى أن أحداث صعدة ما لم تجر السيطرة عليها واحتوائها بصورة سريعة فإنها ستترك آثارها على مناطق مجاورة للمناطق التي يتحصن فيها الحوثي وأنصاره, وخاصة أن مصالح الكثير من غير أنصار الحوثي تضررت من جراء القصف الذي قامت به قوات الجيش, والأكثر من ذلك فإن إطالة أمد المواجهة

مع الحوثي سيكسبه الكثير من الأنصار وسيدفع بالبعض منهم إلى مهاجمة منشآت حكومية وإدارية وأخرى خدمية وهو ما سيضر بالعملية التنموية في البلاد التي تواجه أزمة حقيقية, فالبلد يعاني من ظروف اقتصادية صعبة وتعويض الخسائر سيكون مكلفاً جداً.

على كاتيوشا

ومما يؤكد احتمالات تصاعد المواجهة الحالية أن كثيراً من أطياف المجتمع اليمني قد عبرت عن رفضها لسياسات الحكومة المركزية في صعدة, ويتضح ذلك من خلال متابعة ردود فعل هيئات المجتمع المدني وما يصاغ في وسائل الإعلام المحلية حيث شنت الصحف هجوماً على العميد علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع, ووصف مقال للكاتب الصحفي عبد الكريم الخيواني بعنوان (علي الكيماوي.. علي كاتيوشا) أن العميد الأحمر الذي تربطه صلة قرابة وثيقة بالرئيس علي عبد الله صالح يتقن العمل بسياسة (الأرض المحروقة) كما اتهم المقال القائد العسكري الأشهر في اليمن من خلال حملته العسكرية في صعدة بأنه يكمل تصفية حساباته الشخصية مع العلامة حسين بدر الدين الحوثي منذ اندلاع الحرب الأهلية عام 1994.

وكانت أحزاب اللقاء المشترك قد انتقدت تعامل السلطات مع أحداث صعدة, داعية مجلس النواب للتحقيق في القضية وإجلاء الحقائق وبيانها للشعب وتصحيح هذا المسار المعوج الذي تنتهجه الحكومة تجاه القضية الأمنية وإطلاع الرأي العام على حقيقة ما يجري والكشف عن كافة التجاوزات للدستور والقانون من أي طرف كمقدمة لإحالة مرتكبيها إلى العدالة.

واعتبرت أحزاب اللقاء المشترك تعامل السلطة مع القضية يشابه الأسلوب الذي يتم التعامل به مع كافة القضايا الأمنية بهدف استخدامها كورقة سياسية لتصفية الحسابات والثارات السياسية وتقليص مساحة الحريات العامة, واستمرار لغة التخوين والتشكيك في وطنية الآخرين, ومحاكمة نواياهم بعيداً عن التوجه الديمقراطي المنشود وروح الدستور.

وذكرت أحزاب اللقاء المشترك, التي تضم كلا من: التجمع اليمني للإصلاح, الحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب الحق, حزب البعث العربي الاشتراكي القومي واتحاد القوى الشعبية, في بيان لها أن ما جرى ليس سوى امتداد لنهج اعتمدته السلطة في تعاملها مع القضايا الوطنية والقضية الأمنية التي تهم كل مواطن يمني والذي من حقه الحصول على المعلومات الصحيحة التي تمكنه من القيام بواجبه الوطني واتخاذ الموقف الصحيح تجاه الأحداث التي تمس أمنه واستقراره, ودعت السلطة إلى ترك هذا الأسلوب الضار والذي يزيد من تعقيد القضايا والمشكلات ويصعب الحلول.

كما أدانت الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات "هود", استخدام القوة ضد أهالي مديرية حيدان واستخدام الأسلحة الثقيلة والطائرات المقاتلة ضد مواطنيها في سابقة خطيرة في معالجة مثل هذه الأحداث, وناشدت قوات الأمن والجيش بوقف الأعمال العسكرية وتطالب بمحاسبة من قاموا بها, وأكدت على ضرورة الالتزام بالقواعد والإجراءات التي ينص عليها الدستور والقانون في الادعاءات التي نسبتها الحكومة للمواطن حسين الحوثي وأنصاره وأن الأجهزة الأمنية لا تملك الحق في إحلال نفسها محل السلطة القضائية حتى تقوم بتوجيه الادعاءات, وتنفيذ العقوبات في آن واحد وبدون مسوغات قانونية أو قضائية.

حل الأحزاب

ورداً على هذه المواقف من هيئات المجتمع المدني, عبر مصدر مسؤول في لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية عن دهشته واستنكاره للموقف الغريب وغير المسؤول لأحزاب اللقاء المشترك إزاء الفتنة التي أثارها حسين بدر الدين الحوثي وأتباعه, وقال إنه كان من المتوقع أن تقف هذه الأحزاب مع الدستور والنظام والقانون وإلى جانب الدولة في التصدي لمثيري الفتنة والمخلين بالأمن والخارجين على الدستور والنظام والقانون والساعين في الأرض فساداً بإثارتهم النعرات العنصرية المذهبية والطائفية الضارة بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي.

وقال إن موقف تلك الأحزاب قد انطوى على تشجيع واضح لرأس الفتنة المتمرد الحوثي وأتباعه على الاستمرار في تمردهم وتحديهم للدستور والقانون وتقديم التبريرات والمسوغات للجرائم التي ارتكبتها عناصر تلك الفئة الضالة بحق الوطن والمواطنين, ومن المؤكد أن ذلك الموقف يضع تلك الأحزاب تحت طائلة المساءلة القانونية التي تفرض المحاسبة الحازمة أمام القضاء بما في ذلك الإجراءات القانونية التي تضعهم تحت طائلة الحل لتواطئهم في الجريمة الشنعاء التي ترتكب بحق الوطن والمواطنين وخيانة دستور الجمهورية اليمنية والمساس بالوحدة الوطنية وباعتبار أن ما قامت به تلك الأحزاب يمثل تجاوزاً للدستور والديمقراطية وانحرافاً خطيراً يشجع على العنف والفتنة ويهدد أمن المجتمع وسلامة الوطن.

ويبقى السؤال عن الدور الذي تلعبه الأطراف الخارجية في هذه المواجهات خاصة مع التهم التي يوجهها بدر الدين الحوثي إلى الولايات المتحدة الأميركية ووقوفها وراء الحملة التي يقودها الجيش اليمني ضده, واتهام الحكومة للحوثي بأنه يقوم بالجباية وأخذها بدلاً من أن تعطى للدولة, وأنه يتلقى دعماً مادياً ودينياً من إيران, وقد يكون الطرفان محقين في اتهاماتهما لكن ذلك سيوقع المنطقة بلا شك في كثير من المواجهات الدامية التي ستحصد أكثر مما وقع من قتلى وجرحى سواء في صفوف المتمردين على سلطة الدولة أو المؤيدين لها من رجال الجيش.

التيار الصدري... إلى الخلف در

عريب الرنتاوي

الدستور 2004/6/27

قضى الزعيم الشيعي الشاب مقتدى الصدر الأشهر الأخيرة في قيادة تياره صوب المواجهة مع الولايات المتحدة, وبدا للحظة من اللحظات أننا أمام مشروع "حزب الله-2" أو "حماس-2" في العراق... بيد أن الأسابيع القليلة الماضية, تكشفت عن ميول أخرى للزعيم الشيعي, لا تنسجم أبداً مع الأردية الجهادية الفضفاضة التي حاول التدثر بها, وليس مستبعداً أبداً, أن تبدأ ظاهرة الصدر بالأفول, وتياره بالتراجع.

خلال الأيام القليلة الماضية, حرك الصدر أنصاره في تظاهرات ضد صدام حسين ونظامه المخلوع.. لكأن الرئيس العراقي المعتقل وأركان حزبه ما زالوا جاثمين على مقاعد السلطة الوثيرة.. ولم يكتف المرجع الديني- المشكوك في قدرته المرجعية أصلاً- بذلك, بل وضع نفسه وأنصاره وجيشه المسمى "جيش المهدي" في خدمة الحرب على الإرهاب, وهي الخدمة التي رفضها الأمريكيون في موقف مهين للصدر وللمكانة التي حاول تبوءها.

وقبل ذلك, وفي زمن الهجوم الأمريكي على النجف, ارتضى زعيم جيش المهدي بصفقة مذلة, قوامها حل ميليشياته واقعياً, والتسليم لأجهزة الأمن التي بناها الاحتلال كما كان يقول, والعودة لمظلة المرجعية السيستانية الأولى, مقابل أن يحظى برضى "البيت الشيعي" وأن تطوى أوراق القضية المرفوعة ضده على خلفية اغتيال الشيخ عبد المجيد الخوئي... لكأن الرجل يبحث عن خلاص شخصي, وعن زعامة بأي ثمن وتحت أي مظلة وشعار.

لقد خدع الصدر الكثيرين بشعاراته "الفوق ثورية".. وجاءته القبائل والفصائل السنية مبايعة من الفلوجة حتى أنصار الإسلام مروراً بتفريخات القاعدة ومن هم على شاكلتها.. بل أن بعض المتشددين من حرس الثورة والمحافظين في إيران, لم يترددوا في تبني ظاهرة الصدر وإبداء الاستعداد لمده بالمال الوفير والرجال الذين عاهدوا الله والحوزة على الشهادة.

فإذا بكل هذا المشروع يرتد على عقبيه عندما لاحت في الأفق أول إشارة من واشنطن عن استعدادها لإبرام صفقة مع المجاهد الشاب... فأخذ يصدر الفتاوى والتوجيهات التي تعطي الأولوية لمحاربة بقايا نظام

صدام والإرهاب المستورد على مقاومة الاحتلال والاستكبار, وهي الأولوية ذاتها التي يبشر مجلس الحكم والحكومة الانتقالية في هذه المرحلة.

وحتى عندما دعى الصدر للمشاركة في المؤتمر الوطني العراقي الموسع الذي سيعقد الشهر المقبل, لم يبد رفضاً مبدئياً, برغم أن المؤتمر ذاته, وفقاً لمنطق الصدر, هو صنيعة احتلالية, وكل ما أزعج الرجل أنه لن يحظى بالتمثيل الذي يعتقده مناسباً في المؤتمر, وهذا ما دفع برئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور فؤاد معصوم للتعبير عن تفهمه واحترامه لوجهة نظر التيار الصدري.

نحن أمام ظاهرة نشأت بسرعة, وليس من المستبعد أن تنتهي بسرعة, لا سيما بعد التقلبات المزاجية الحادة في الممارسات والسياسات المواقف, والتي كلفت الشيعة والتيار الصدري على الخصوص, ألوف القتلى والجرحى وملايين الدولارات من الخسائر المادية, وها نحن نكتشف الآن, وعلى لسان الصدر ذاته, أن الأمر لا يتعدى لعبة الصراع على الكراسي والمحاصصة التي أصبحت عنواناً مميزاً للنظام العراقي الجديد.

الأسرة الصفوية ونشر التشيع في إيران

جمشيد معظمى صحيفة (الاختيار الإيرانية) 2004/4/8

هذا مقال إيراني شيعي يشرح حقيقة استيلاء الشيعة على إيران بعد أن كانت سنية وما هي الممارسات التي قاموا بها لتحويل السنة إلى شيعة في إيران وأن ذلك كان بالقوة والقمع ولا يخلو المقال من بعض الأخطاء مثل عدد السنة في إيران في بداية القرن الثامن هجري.

ويتضح من المقال النزعة التوسعية عند الدول الشيعية.......................الراصد.

يعرف الشيعة بأنهم مؤيدو وتابعوا الإمام علي وأولاده. ولقد حاول الشيعة على مدى عدة قرون أن يجعلوا المذهب الشيعي مذهباً رسمياً داخل الدول الإسلامية، ولكنهم لم يستطيعوا القيام بذلك نظراً للبداية الضعيفة لهم بدءاً من معركة كربلاء وعدم قدرتهم على نصرة الإمام الحسين، ومروراً بالدولة الأموية التي مارست ضغوطا شديدة على الشيعة لدرجة أن أتباع الإمام الحسين بن علي لم يتمكنوا صراحة من النهوض بأداء الدعوة أو ممارسة أي أنشطة سياسية، وانتهاء بالدولة العباسية التي مارست هي الأخرى ضغوطاً كبيرة على الشيعة ومنعتهم من ممارسة مذهبهم بحرية.

وعلى الرغم من ذلك ظهرت مجموعة من الأسر والتي حاولت نشر وترويج الأفكار الشيعية مثل آ ل بوية في إيران، العلويين في طبرستان، الفاطميين في مصر والإسماعيليين في إيران إلا أنها لم تتمكن من إضفاء الصفة الرسمية على المذهب الشيعي ليكون مذهباً رسمياً.

ومع بداية الهجمات المغولية على العالم الإسلامي ونجاحها في القضاء على الدولة العباسية أخذ الشيعة يتمتعون بحرية نسبية حيث سعى الشيعة إلى تشكيل حكومة شيعية في إيران تكون منطلقاً لنشر المذهب الشيعي في دول الجوار. وخلال القرنين السابع والثامن الهجري انتشر المذهب الشيعي في إيران وجميع المناطق الواقعة بين شمال سوريا والأناضول وحتى شمال العراق ، وبدأت أفكاره تتبلور تدريجياً ولكنه في الوقت نفسه ظل بعيداً تماماً عن أجهزة ومؤسسات الحكم والخلافة. بعد القرن الثامن الهجري دخل كثير من مؤيدي المذهب الشيعي ضمن أتباع أسرة الشيخ صفي الدين الأردبيلى (مؤسس الأسرة الصفوية).

ولقد انتشر المذهب الشيعي خلال تلك الفترة بصورة كبيرة، وهو ما استوجب بالضرورة ظهور أشخاص معارضين لهذا المذهب من الناحية الفكرية والعقائدية والسياسية.

يأتى على رأس هؤلاء الأشخاص ابن تيمية الذى كان معارضاً للفلسفة والتصوف والتشيع ايضاً، حيث كانت له حركة واسعة في هذا الصدد. وعلى الرغم من أن تأثير ابن تيمية كان محدوداً بسبب توجهاته التي جاء بها إلا أنه ترك تأثيرا عميقاً في الأجيال التالية.

في القرن التاسع الهجرى استولى العثمانيون على السلطة في جزء من بلاد العالم الإسلامي. ومثلت المشكلة الرئيسية التي واجهتهم آنذاك في الفرق الصوفية التي كانت تعمل بهمة عالية من اجل تشكيل وتكوين حركة سياسية خاصة بها. وفي أواخر القرن التاسع الهجري كان من أهم الأحداث الخاصة بالتصوف هو ذلك الحدث المرتبط بأسرة الشيخ صفي الدين الأردبيلى حيث غلبت عليها النزعة إلى الحرب ونهضت ـ بمساعدة أتباعها وأشياعها ـ للاستيلاء على السلطة، وهو ما جعلها تدخل في صراعات وصدامات مع الأقوام المتفرقة آنذاك.

وبعد وفاة الشيخ صفي، تولى أمر هذه الأسرة كل من: خواجه على، الشيخ مفيد والشيخ حيدر. وقد قتل الأخيران – مفيد وحيدر – في الحرب مع الشروانشاهيين وبعد ذلك تمكن اسماعيل بن الشيخ حيدر من الوصول إلى السلطة بمساعدة أتباعه الذين توجوه ملكاً رسمياً في تبريز.

بعد أن تمكن الشاه اسماعيل من الوصول إلى السلطة، أعلن أن المذهب الشيعي الإثنى عشرى هو المذهب الرسمي في إيران، وقد حذره أتباعه من معارضة السنة لوجود ملك شيعي، الأمر الذي جعله يتجه لاستخدام القمع ضد المعارضين من السنة الذين كان بتراوح عددهم بين 200 ألف 300 ألف مسلم سني.

ولذلك هاجر الكثير من علماء أهل السنة في عصر الشاه إسماعيل الصفوى من المناطق المركزية الإيرانية إلى ما وراء النهر، وكذلك ناحية نهر جيجون.

بعد الشاه اسماعيل وجه الملوك الصفويون من بعده الدعوة لرجال الدين والعلماء الشيعة الذين كانوا يعيشون في جبل عامل في لبنان للإقامة في الدولة الصفوية، وإقامة نظام إداري حديث.

من جملة الأنشطة والممارسات الأخرى التي حدثت في إيران على يد الحكومة الصفوية بهدف ترويج ونشر المذهب الشيعي نذكر ما يلي:

ـ إقامة صلاة الجمعة وفقاً للمذهب الشيعي.

ـ إسناد المناصب الرئيسية إلى علماء الشيعة مثل منصب شيخ الإسلام.

ـ حماية ورعاية الحوزات العلمية الشيعية التي تقوم على تربية وتنشئة الطلاب، ورعاية العلماء ذوى الاستعداد الخاص في هذا الصدد.

وفي عصر الشاه عباس الكبير (أعظم ملوك الأسرة الصفوية) حظيت مراقد الأئمة باهتمام خاص بهدف ترميمها، وفي هذا الصدد يذكر ترميم حرم الإمام على بن موسى الرضا، وتوسعة حرم فاطمة المعصومة, كما كان الشاه عباس الكبير يحمي ويدعم مستشاريه من علماء ورجال الدين الشيعة الذين كان يختارهم وكانت الحنكة السياسية وكذلك التسامح والتساهل من جانب الشاه عباس الكبير تجاه جميع المذاهب بل وحتى الأديان الأخرى مثل المسيحية، اليهودية والزرادشتية.. سبباً في تهيئة المناخ الملائم للانتشار والنمو الطبيعي للمذهب الشيعي.

وقد تميزت الدولة في ذلك الوقت بوجود نظام سياسي موحد، وتوفير الرفاهية للشعب وزيادة نمو الأفكار الفلسفية، وارتفاع معدل المعرفة، وقد كان كل ما سبق دليلاً على انتشار المذهب الشيعي في إيران

وعلى الرغم من أن إيران عاصرت ظروفاً صعبة مثل التعرض للهجمات المغولية ومظاهر الخراب والتدمير التي ارتكبها التيموريون فإن وجود علماء مثل الشيخ بهائي، وميرداماد، وملا صدر الشيرازي كان له دور هام في بسط ونشر الفكر ولمذهب الشيعي في إيران.

نقلاً عن مختارات إيرانية – العدد 47 يونيو 2004

تحالف بين اليهود والزيدية في اليمن

الدمام: إبراهيم المطوع

المجلة – العدد 1273 – 4–2004/7/10

خففت أجواء الوساطة من حدة المواجهات بين الحكومة اليمنية, ورجال القبائل المناصرين "للمنشق" حسين بدر الدين الحوثي, في منطقة ضيحان, بمحافظة صعدة. وذلك بعد أن وجه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح, بتشكيل وفد يضم عدداً من شيوخ القبائل وعلماء الدين, للوساطة بين الحكومة والزعيم الزيدي حسين الحوثي ليسلم نفسه ويجنب المواطنين ما قد ينتج من أضرار في حال الاستمرار بتصعيد الوضع: ذلك بعد مواجهات عنيفة بين القوات اليمنية وأنصار الحوثي شهدتها محافظة صعدة طوال الأسبوع الماضي, تجاوز عدد ضحاياها الخمسين قتيلاً من الجانبين.

وتأتي هذه الخطوة بعد أن اتهمت السلطات اليمنية الحوثي بإثارة الفتنة من خلال تأسيس تنظيم أطلق عليه اسم (الشباب المؤمن) وتجنيد أنصاره لترديد شعارات (الموت لأمريكا, الموت لإسرائيل, النصر للإسلام) بعد كل صلاة جمعة في المساجد اليمنية, مما أدى اعتقال ما يقرب من 700 شخص من أنصار التنظيم في حملات تشرف عليها السلطات اليمنية منذ ما يقارب العام. إلا أن الوضع تدهور بعد أن قررت الحكومة اليمنية القبض على حسين الحوثي أو قتله لوقف نشاطاته التي تصفها الحكومة بالمتطرفة والخارجة على القانون. وبحسب المصادر الرسمية اليمنية فقد تمثلت الاتهامات الموجهة للحوثي بالهجوم على نقاط أمنية وقطع الطرق واقتحام المساجد وترديد شعارات سياسية تتنافى مع رسالة المسجد ودوره, في الوعظ والإرشاد إلى جانب إثارة الفتن المذهبية والطائفية, والترويج لأفكار مضللة ومتطرفة وهدامة.

وأشارت مصادر أمنية يمنية إلى وجود تحالف بين اليهود المقيمين في المنطقة وبين أنصار الحوثي حيث قاموا بتعطيل مصادر المياه التي كانت القوات اليمنية تستخدمها للحصول على إمداداتها.

يذكر أن الحوثي كان عضواً في مجلس النواب اليمني عام 1994 ويبلغ من العمر 45 عاماً وحصل على الماجستير من إحدى الجامعات السودانية.

عصمة الأئمة وتقديس الأضرحة قضايا تحتاج إلى إعادة النظر

ممدوح الشيخ

القاهرة 2004/6/22

قضية عصمة الأئمة التي يؤمن بها الشيعة كانت ولا تزال العقبة الأكبر في طريق التقارب المذهبي, وأنا شخصياً شكلت لي هذه الفكرة صدمة لم أستطع تجاوزها حتى الآن لكون القول بعصمة غير الأنبياء المرسلين تتجافى مع الفطرة السوية ومفهوم التوحيد النقي.

تشهد مصر منذ سنوات صخباً يتجدد كل عام مع ذكرى ميلاد "أبو حصيرة" هذا اليهودي المغربي الذي تحيط بسيرته قصص أسطورية, فبعد قليل من توقيع اتفاقية "كامب ديفيد" بدأ اليهود يفدون إلى قبره كل عام لإحياء ذكراه فيما عرف باسم "مولد أبو حصيرة" وبطبيعة الحال لم يعدم تحول الصخب إلى صداع, فخرج أحد حسني النية باقتراح طريف هو أن ندعو حكومة إسرائيل لنقل قبره إلى إسرائيل ليحتفلوا كما يشاؤون, غير أن بعض العقلاء رأوا أن "أبو حصيرة" الذي عاش في مصر قبل قرون جزء من تاريخ مصر, وأن نقله يعني الإقرار بالمنطق الصهيوني القاتل بأن إسرائيل دولة يهودية وأنها "الوريث الشرعي" ليهود العالم**!!**

وقد تذكرت هذه القصة على خلفية المشهد المذهبي الإيراني الذي أفرزه القتال في النجف وكربلاء, فبعد عقود من التغييب يعود الشيعة في العراق لواجهة المشهد السياسي العراقي بعد تغييب متعمد لسنوات طويلة مارسه نظام البعث المقبور, وقد كانت هذه العودة تبشر المتفائلين أمثالي من أهل السنة بعهد جديد من الوفاق السني الشيعي يمسح من الذاكرة لدى الجانبين ذكريات مريرة من السجال وأحيانا الصراع لكن افتتاح هذا الفصل الجديد من العلاقة بين الجانبين, بهذا الغضب والوعيد الشيعي, وبخاصة من القيادات الإيرانية بسبب المزارات والمشاهد الشيعية كانت له دلالاته السلبية التي مازالت مرشحة لمزيد من التصاعد.

عصمة الأئمة

أولاً لأن قضية عصمة الأئمة التي يؤمن بها الشيعة كانت ولا تزال العقبة الأكبر في طريق التقارب المذهبي, وأنا شخصياً شكلت لي هذه الفكرة صدمة لم أستطع تجاوزها حتى الآن لكون القول بعصمة غير الأنبياء المرسلين تتجافى مع الفطرة السوية ومفهوم التوحيد النقي. من ناحية أخرى فإن التبرك بالقبور والأضرحة

شكل من أشكال الوعي البدائي يفترض أن يتجاوزه شيعة اليوم, وبخاصة أن كثيرين من عقلائهم يطالبون منذ سنوات بتخفيف العنف الذي يحدث في الاحتفال بذكرى استشهاد الحسين رضي الله عنه, ما يعني أن التجديد في المذهب ممكن, ليس بهدف الاقتراب من المذهب السني, بل لتنقية التشيع من شوائب تسيء إليه, فلماذا لا يخفف الشيعة من غلواء تقديس المراقد والمشاهد التي يضيفون إليها دائماً صفة "المقدسة"؟

المزايدات الإيرانية

ومع التوتر الذي شهدته الكوفة وكربلاء والنجف مؤخراً, فوجئنا بنغمة نشاز تصدر من أعلى مستويات المسؤولية السياسية والدينية في إيران, كما لو كانت هذه المشاهد والمراقد فوق الزمان والمكان لا تقع على أرض دولة أخرى يجب احترامها, وهذا المشهد يعيد للأذهان مشهداً مختلفاً نوعياً هو الموقف الإيراني من معاناة المسلمين تحت الحكم الروسي, بخاصة في الشيشان, حيث اعتبر النظام الإيراني أن الحفاظ على مبدأ السياسة المطلقة للدولة على أرضها أهم من عصمة دماء المسلمين –خاصة أنهم ليسوا شيعة– فانحازت للقول بأن مأساة المسلمين شأن داخلي روسي, وهو ما ضمن لها علاقات إيرانية / روسية دافئة, والأمر نفسه ينطبق على موقفها من مسلمي الصين الذين قدمت دماءهم ثمناً لعلاقات إيرانية/صينية دافئة, رغم أنها تعلن أنها تنتهج سياسة خارجية لها صفة المبدئية بناء على ثوابت "إسلامية".

وإذا كان من الممكن أن نفهم كل ما مر, وهو بالقطع غير ممكن, فلماذا قررت فجأة أن تتعامل مع قضية المراقد والمشاهد بوصفها قضية "خطوط حمراء", ومن الذي أعطى الشيعة الإيرانيين حق تحديد الخطوط الحمراء للآخرين؟

إن تصور بأن بالإمكان ملء فراغ السلطة في العراق من خلال مد شيعي مدعوم خارجياً معناه فتح أبواب الجحيم في العراق, فالشيعة العراقيون حاولوا خلال حكم صدام إزالة النظام بثورة مسلحة, وانتهت المحاولة بسقوط عشرات الآلاف من القتلى, فبأي حق يطمح البعض لبناء "جمهورية إسلامية شيعية" على أنقاض نظام أزالته قوة أجنبية؟

وما الذي يمكن أن تنتجه مثل هذه الطموحات في بلد متعدد الهويات؟

إنني أخشى أن تؤدي مثل هذه الممارسات, لأن ترتفع أصوات منا نحن أهل السنة رافعة شعار "أيها الإيرانيون خذوا مشاهدكم ومراقدكم واتركونا نعيش في بلدنا بسلام" وإذا حدث هذا فلا يلومن الشيعة إلا أنفسهم.

العمامة والعباءة السوداء

د. محمد السعيد عبد المؤمن

الكتاب في سطور

العمامة والعباءة في السياسة والحكم لمؤلفه الدكتور محمد السعيد عبد المؤمن أستاذ الدراسات الإيرانية في جامعة عين شمس في جمهورية مصر العربية، والكتاب

صدر عام 1995 م وهو يقع في 295صفحة من القطع المتوسط عن دار الزهراء للإعلام العربي.

ويتناول الناشر في مقدمته استغرابه لاقتران الجمهورية الإسلامية في إيران بفكرة الثـــورة، وليس ((الجهاد)) رغم إن إمام ((الثورة)) الإيرانية كان فقيها دينيا ومرجعا شيعيا كبيرا يتمتع بالمصداقية والسلطة بين رجالات الحوزات العلمية داخل إيران وخارجها. وكيف أن اندفاعة الثورة الأولى في تصفية خصومها السياسيين وتغلب العاطفة المشبوبة على الحكمة والعقل روج لخلق صورة ((شعبية)) مثيرة لهذه الحركة الدينية – السياسية قد خالفت المفاهيم التي نادت بها، والتي حاولت من خلالها أن تضع لنفسها مكانة سواء في المجال الإقليمي أو المجال الدولي.

وينتقل إلى قصور التجربة الإيرانية من خلال سياستها الثورية بارتكازها على المفاهيم الداعية للتغيير الشامل على المستوى الداخلي أو الخارجي والمستمدة من ميراثها الشيعي ونظريات المذهب الإثني عشري وآراء الأئمة المحدثين وإعتمادهم على تشييع الآيات القرآنية والمنهاج الشيعي الاجتهادي من التفسير والتأويل حيث خلقوا لأهل الشيعة فلكا ومدارا مغلقا من الأفكار الثابتة يدورون فيه بدلا من الانفتاح على رحابة النص القرآني حيث أدى بهم ذلك إلى خلق أصول مصطنعة استخرجوا منها فروعا جديدة متناسين تماما البدايات المصطنعة التي وضعوها بأنفسهم.ومن أمثلة ذلك رأيهم في الإمامة.

كما ويتطرق إلى ظهور شعار ((تصدير الثورة)) وما لهذا الشعار من دور في إضفاء صفات التطرف والإرهاب على العقيدة الإسلامية عموما، والاختلاف بين مفهوم هذا الشعار ومفهوم ((الدعوة الإسلامية)) من حيث التسمية أولا والأسلوب ثانيا، والهدف ثالثا.

كما ويوضح المقصود بالحكومة الإسلامية، حيث يتفق علماء المسلمين على أن الحكومة الإسلامية هي الحكومة التي تقوم على تنفيذ شريعة الله التي أنزلها في قرآنه الكريم وستنها الرسول صلى الله عليه وسلم وسار عليها السلف الصالح من بعده. حيث إنه وعلى الرغم من اتفاق أئمة الشيعة بمن فيهم الخميني

على أن التشريع الإلهي هو الذي تلتزم الحكومة الإسلامية تعاليمه، وأنها فقط ((منوطة بتنفيذه)) إلا أنها تقصر تشكيل الحكومة على ((رجال الدين)) كما يبين نص كلمات الخميني الصريح:

(إذا أردنا أن نشكل حكومة إسلامية، فينبغي أن نشكلها بهذه العباءة وهذه العمامة . وإلا كان ذلك مخالفا للمروءة والعدالة)

ويوضح الناشر الفرق في وجهات النظر في مفهوم مهمة الحاكم من وجهة نظر سنيـــة حيث اقتصـــار مهمـــة الحاكم على ((تنفيذ)) تعاليم الكتاب والسنة وأحكامها التي لا محل للاجتهاد فيها ولكن يحتاج في تنفيذ هذه الأحكام توخي السياسة الشرعية، لكنها منصب إلهي يختاره الله بسابق علمه بعباده من وجهة نظر الشيعة الإثني عشرية حيث إن الأمام أفضل أهل زمانه في كل فضيلة وأعلمهم بكل علم، وهو في الكمالات دون النبي وفوق البشر. وكل هذه التوصيفات الشيعية تجنح إلى جعل الأمر في صورة تفويض إلهي لا يحتمل مناقشة أو اجتهادا أو اعتراضا.

وينتقل بعد ذلك في مقدمته إلى النظام الجمهوري والوراثي حيث إنه لربما كان للظروف التي صادفت الخميني من وجود نظام ملكي شاهنشاهي بجانب الرغبة في اكتساب شكل عصري يوحي بالحداثة والعصرية أديا لأن يكون قالب وشكل الدولة الإسلامية الجديدة جمهوري مصبوغا بتعاليم ومبادىء الشيعة الإثني عشرية يعمل على أساس ((ولاية الفقيه)) حيث ظهر الخلاف بين مذهب الأمامية الذي يقوم على

((التوريث)) أصلا وبين معارضة الوراثة الملكية، مما دفع – غالبا – أئمة ومفكري المذهب الإثني عشري إلى وضع تصورات وأوصاف خاصة بالإمام تجعل منه معصوماً منصوصاً عليه من الله عزوجل للهروب من هذا التناقض في التوريث أو عدمه .

وحقيقة.. أن النظام الإسلامي لم يحدد شكلا للدولة وإنما حدد شروطا والالتزام بهذه الشروط هو الذي يحقــق مفهوم الدولة الإسلامية.

والكتاب في محتواه إطلاله سريعة على مجمل حركة الثورة الإيرانية وأثر الروح الإيرانية – الفارسية في نظام الحكم الجمهوري الإسلامي الثوري وأسس نظرية ولاية الفقهية وبعض المقارنات بينها وبين نظام الحكم السني.

وفي مقدمة المؤلف للكتاب يتساءل المؤلف حول إمكانية وقابلية تصدير الثورة الإيرانية إلى دول العالم الإسلامي انطلاقا من ولاية الفقيه أو حكم العمامة والعباءة؟

و هذا الكتاب جواب لهذا السؤال، خاصة أن بعض المسلمين قد انخدعوا بالثورة الإيرانية و لم يتعرفوا على مفاسد هذه النظرية و التناقض الداخلي فيها الذي يجمع الثورة مع الولاية المطلقة للفقيه في صعيد واحد !!

ثم إن هذه النظرية هي جزئية لايمكن أن تشمل المسلمين وذلك أنها لا تتسع لغير فقهاء الشيعة من المسلمين !!

و أهمية الكتاب أنه لا ينقاش نظرية ولاية الفقيه من ناحية شرعية بقدر ما يتناولها من ناحية التطبيق العملي على أرض الواقع، والذي أظهر عيوب و قصور نظرية ولاية الفقيه وحاجتها إلى التعديل المستمر و الذى ينفي عنها أنها ولاية الفقيه صاحب الولاية التكوينية أو الإعتبارية.

ويتناول الكتاب مناحٍ وجوانب عدة نتطرق إليها كما يلي:

المبحث الأول: وهو إطلالة على خلفيات نظرية ولاية الفقيه التي أيدها ونشرها الخميني ودور الأفكار التي دعا إليها علي شريعتي في بلورة هذه النظرية علي يد الخميني ولذلك كان لتلامذة شريعتي والذين احتضنهم الخميني والنظام الإيراني دورا كبيرا في توجيه أسلوب تطبيق نظرية الخميني من خلال الأسس التي وضعها علي شريعتي.

ولنظرية ولاية الفقيه محاور أهمها المحور الأول: ثبات حق الفقيه في الحكم عند الشيعة ويستطيع الدارس لفكر الخميني أن يدرك وضوح فكرة حق الفقيه وذلك بمحاولة الخميني تأييدها من خلال الآيات القرآنية مصحوبة بالتفسير الشيعي وتأويل الآيات واستشهادا بأحاديث للرسول صلى الله عليه وسلم منقولة من أسانيد الشيعة وكذلك أحاديث أحفاد رسول الله صلى الله عليه وسلم منقولة عن روايات الشيعة. المحور الثاني: طبيعة ولاية الفقيه أ- ولاية الفقيه اعتبارية وليست تكوينية: حيث يؤكد الخميني أن الحكومة الإسلامية لها صفة الثبات والدوام رغم أنها ليست وراثية ولا ملكية وبعض النظر عن تغير شخص الفقيه.ويرجع الخميني هذا الأمر إلى كونها حكومة إلهية أمر الله سبحانه وتعالى بها ونفذها رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم وعين لها من بعده حكامها.ويفرق الخميني بين الولاية التكوينية وما يسميه بالولاية الاعتبارية و الولاية التكوينية يقصد بها أنهم يتحكمون في ذرات الكون وسائر المخلوقات !! وكذلك مقام الخليفة في الولاية الاعتبارية يختلف عن مقام الخليفة في الولاية التكوينية . إلا أن الولايتين تتشابهان فيما يختص بالصلاحيات السياسية والإدارية والتنظيمية والتنفيذية.، كما أن الفقيه ليس وليا مطلقا بمعنى

أنه لا تكون له ولاية على جميع فقهاء زمانه أو أنه يستطيع أن يعين فقيها أو يعزل آخر وأنه ليس في هذا المعنى مراتب أو درجات بحيث يكون أحد الفقهاء في مرتبة أعلى وآخر في مرتبة أدنى أو أن يكون أحدهم وليا أكثر ولاية من الأخر.وإنما يلزم بعد ثبوت القضية أن يشكل الفقهاء مجتمعين أو بشكل فرد منهم الحكومة الشرعية لتنفيذ الحدود وحفظ النظام والثغور وبذلك يصبح هذا التكليف واجبا عينيا على الفقيه وواجب كفاية على عامة الفقهاء وفي هذه الحالة لا تسقط الولاية لأنها تكليف إلهي..

ب- شكل الحكومة الإسلامية : وفي رأيه أن الحكومة الإسلامية ليست استبدادية ولا مطلقة بل مشروطة تماما وهي ليست نيابية بالمعنى الفعلي المتعارف عليه بحيث يكون إقرار القوانين وفقا لرأي الأغلبية بل بمعنى أن المسؤولين فيها مقيدون في السلطة والإدارة بمجموعة من الشروط التي حددها القرآن وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم , وبذلك فإن الحكومة الإسلامية حكومة قانون ((إلهي على الناس)).

وتحت عنوان ((هامش النظرية)) يضع الخميني عددا من الملاحظات على هامش النظرية توضيحا لبعض النقاط التي وردت في النظرية أو استكمالا لبعض الجوانب الهامشية فيها.ومن هذه الملاحظات أهميةالإعلام الإسلامي وضرورة ارتباط الولاية بالعمامة والعباءة حيث يجب أن يكون الولي الفقيه من علماء الدين المعممين رجال الحوزات العلمية الدينية ثم عرج إلى دور القضاء في حكومة الفقيه حيث قال الخميني في هذا السياق بأن منصب القضاء هو للفقيه العادل ..... وهذا القول جعل الخميني يخلط بين وظيفة الحاكم والقاضي عند حديثه عن طبيعة الحكومة الإسلامية وانتهى بملاحظته الخامسة حيث إن ولاية الفقيه تمهد لحكومة إمام الزمان الحتمية.

لقد أدى اهتمام الخميني بالجانب العملي في نظريته إلى النظر في واقع المجتمع الإيراني المعاصر ومواءمة كثير من أفكاره العملية مع الظروف السياسية التي كانت تمر بها إيران في هذه الفترة مما خلق كثيرا من الثغرات في الجانب النظري من موضوع النظرية، وأحيانا كان يتناقض فكره العملي مع أسسه النظرية. ومن المرجح أن معظم الشعوب الإسلامية وخاصة العربية سوف ترفض هذه النظرية وتبطل المسعى نحو تصديرها إليها وذلك لعدة أسباب جوهرية في نظر المؤلف أهمهما.. انطلاق النظرية من الفقه الشيعي الذي يتعارض في كثير من مبادئه مع الفقه السني الذي يدين به معظم الشعوب الإسلامية.وثانيا اهتمام النظرية بالجانب العملي يفرض أسلوبا معينا في تطبيقها ربما لا يتناسب في جزئيا ته أو في بعض كلياته مع ظروف المجتمعات الإسلامية أما ثالثا فتعويل النظرية على ظروف المجتمع الإيراني قبل الثورة الأخيرة

مما يفقدها شمولية النظرة إلى أحوال المسلمين عامة في مختلف البلدان الإسلامية أما النقطة قبل الأخيرة فهي محاولة النظرية دمج فكرة الثورة مع فكرة الولاية للفقيه مع ما بين هاتين الفكرتين من تناقض.وأخيرا انغلاق هذه النظرية على فكرة الإمامة الشيعية..

وفي مبحثه الثاني تحت عنوان التطبيق العملي لنظرية ولاية الفقيه في إيران يعرج المؤلف إلى ملامح الفترة الانتقالية في التطبيق قامت الثورة الأخيرة في إيران وأعلن عن نجاحها في الحادي عشر من شباط 1979 وبذلك بدأت مرحلة اقتسام السلطة في إيران لأن الأطراف صاحبة المصلحة التي سعت إلى تغيير النظام السياسي وإسقاط نظام الشاه قد حاولت الخروج بأكبر نصيب من ثمرات الانتصار وبدا ذلك واضحا على المرجعية على المستوى التديني وعلى رأسهم الخميني أو على المستوى المؤسسي التشريعي والقضائي والإعلامي والعسكري والأمني، وقد كان الخميني في بادئ الأمر يحبذ أن تظل الحكومة في يد رجال العلم والساسة ممن لهم اتجاهات إسلامية مثل الدكتور ابو الحسن بني صدر وسانده حتى أوصله إلى رئاسة الجمهورية وصار أول رئيس لجمهورية إيران الإسلامية وما تبع ذلك من تطور في القناعات واختلاف بين الصدر وقيادته المرجعية (الخميني) من حيث قناعة الصدر بأن تكون قواعد ومقررات النظام الإسلامي هي التي تحدد أعمال الحاكم أي ان تكون الحكومة الإسلامية منفذة للعقيدة وتابعة لها وليست حاكمة عليها وألا تكون العقيدة سلاحا في خدمة السلطة بل تكون الحكومة أداة العقيدة. حيث سعى عند وصوله إلى قمة السلطة إلى محاربة الفردية واتخاذ الإجراءات التي من شأنها منع احتكار السلطة واتخاذ القرار عن طريق الاتصال بالجماعات السياسية المختلفة سواء المؤيدة للنظام أو المعارضة ... مما أغضب علماء الدين المؤيدين لفكرة ولاية الفقيه.. فمورست الضغوطات عليه حتى تم توقيع مرسوم تنحيته من الخميني ...

و من الواضح أن الدستور الإيراني أو ما يسمى بدستور نظام الفقيه قد أخذ كثيرا من مبانيه الفقهية عن نظرية ولاية الفقيه فقد حرص على تثبيت الدعائم الدينية للنظام والتي هي في معظمها شركة بين جميع المسلمين على اختلاف مذاهبهم وهي التوحيد والعدل الإلهي والنبوة والمعاد فيما عدا أصلا واحدا يتعلق بالإمامة والزعامة أي الاعتقاد بحكم الإمام علي بن أبى طالب بعد الرسول , وما يتبع ذلك من الزعامة في غيبة الإمام الثاني عشر المهدي ويليها الزعامة للفقيه العادل المتقي العالم بالزمان الشجاع المدير المدبر الذي يعرفه أكثر الناس ويعترفون بزعامته.

بدأت الممارسة السياسية في ظل ولاية الفقيه في إيران بعد نجاح الثورة الإيرانية من خلال إسقاط النظام الحاكم بصورة عفوية بالإجماع على أن يكون الخميني زعيما للثورة ويمكن أن يلاحظ بأن الممارسة السياسية في هذه المرحلة كانت عفوية وكان أول شكل واضح للممارسة السياسية في إيران بعد الثورة هو الاستفتاء على نظام الحكم الجديد أما التجربة الثالثة في الممارسة السياسية فقد تجلت في عملية انتخاب أول لرئيس لجمهورية إيران الإسلامية في 1980/1/25 وقد جرت أول انتخابات لمجلس الشورى الإسلامي حيث تسابقت الجماعات السياسية لدخول هذا المجلس حيث وضع رفسنجاني أسسا وقانونا جديدا للانتخابات كذلك حدد آية الله حسين منتظري الذي كان مرشحا لخلافة الخميني ستة مبادئ للمارسة السياسية في هذه الانتخابات خلال بيان أصدره بمناسبة حلول انتخابات الدورة الثانية لمجلس الشورى الإسلامي وقد كان للنساء أيضا دور فاعل في هذه الانتخابات وقد كان الخميني عنيفا في مواجهته الجماعات السياسية المختلفة الخارجة على نظرية ولاية الفقية خلال عملية الانتخابات.

وفيما يخص السلطة التنفيذية فقد تبلورت وجهة نظر النظام حول هذا الموضوع ومؤداها أنه لا يريد أن يشغل منصب رئيس الجمهورية إلا من هو على خط الولي الفقيه فقد كان رئيس الوزراء مير حسين موسوي على سبيل المثال حريصا على اختيار وزراء يمثلون نفس اتجاهه في التشاور مع خامنه إي رئيس الجمهورية ولكنه لم يكن يستطع أن يتجاهل أشخاصا صاروا من أعمدة النظام فكان مجبرا على أن يضمهم في تشكيله كما كان مجلس الشورى الإسلامي يحاول تخفيف اتجاهه الاشتراكي بعد إعطاء الثقة لبعض وزراءه مثالا على ذلك الوزارة التي شكلها في 1984/8/7 ويمكن الرجوع للكتاب للوقوف على تفاصيل هذا التشكيل الوزاري.

أما فيما يخص الممارسة السياسية حتى وفاة الخميني فقد استمرت عملية الممارسة السياسية على نفس الصورة طوال حياة الخميني وبنفس الملامح التي أوضحناها سابقا وقد استمر الصراع بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية أيضا حول مدى صلاحيات كل منها، ومدى نفوذ كل من رؤسائها في توجيه دفة الأحداث في إيران مع وجود الخميني الذي انحصر دوره في الفصل في نزاعات هؤلاء الرؤساء وسلطاتهم الثلاث.

ولعل من أهم القضايا التي أثارت جدلا كبيرا في إيران خلال الفترة التي سبقت مرض الخميني هي قضية صلاحية الحكومة في فرض شروط إلزامية على المواطنين وما ترتب عليه من خلاف بين الحكومة

ومجلس الشورى الإسلامي حول صلاحيات الحكومة في التعامل مع القطاع الخاص بما يشير إلى عدم تنازل أي من الطرفين عن موقفه واستحالة التوصل إلى حل يرضي الطرفين.

ويتناول المؤلف أثر ولاية الفقيه على الحرب العراقية الإيرانية عبر مرحلتين أساسيتين حيث يوضح وجهة نظر الخميني في الجهاد الإسلامي أن الجهاد عنده كمصطلح يساوي مصطلح الثورة وأن الجهاد ثورة بكل أبعادها ومعانيها.وأن الخميني لم يضع في اعتباره وهو يقدم نظريته و خلال محاولته تطبيقها في إيران أن يتعرض نظام حكمه لحرب مع دولة أخرى أو نظام آخر , حيث إن الخميني في غمرة انشغاله بتثبيت دعائم نظريته وحكمه في إيران فوجىء بالموقف العراقي ضده.وما تبع ذلك من حملة التعبئة العامة لجيش قوامه عشرون مليون مقاتل ومن ثم التحول إلى تكفير نظام الحكم في العراق واستثمر الخميني الشائعات التي تقول بظهور المهدي في الحرب مع العراق لصالح رفضه الصلح وتقوية لعزائم الشعب الإيراني المقاتل على الجبهات وبالتالي حول الخميني الحرب من مجرد حرب بسبب خلاف على الحدود إلى حرب سياسية عقائدية ومن مجرد قضية إقليمية إلى قضية جهاد إسلامي وكل هذا استنادا على ولاية الفقيه في توجيه دفة الحرب وهذا في المرحلة الأولى من الحرب أما في المرحلة الثانية من الحرب فقد تركزت الجهود حول ربط الحرب بالدين وما يستتبع ذلك من تطوير للقيادة العسكرية والعمليات والتعبئة العامة والدعم المادي واقتصاديات المجتمع وفوق ذلك كله المفهوم السياسي والعقائدي للحرب حيث أصبح المعنى العقائدي في هذه المرحلة هو الجهاد في سبيل الله بالمفهوم الشيعي ووفق شروح الخميني وتلامذته.. .

ويستطيع الدارس للعمليات الهجومية التي قامت بها القوات الإيرانية ضد القوات العراقية لاسترداد منطقة إيرانية أو الاستيلاء على منطقة عراقية ملاحظة أثر النظرية على تخطيط المعارك لما اختصت به من أسماء ورموز دينية أو مذهبية. ومن خلالها فقط يمكن دراسة العلاقة بين هذه العلميات والمعاني الدينية والمذهبية المتعلقة بها.ويمكن من خلال دراسة العمليات الهجومية ومسمياتها الكشف عن جوانب هامة ومعقدة في الشخصية الإيرانية ونواحي القوة أو الضعف فيها.وأمثلة على ذلك العديد من العمليات منها: عمليات ثامن الأئمة وعمليات طريق القدس وعمليات مطلع الفجر وعمليات يا أمير المؤمنين وعمليات بيت المقدس وعمليات رمضان وعمليات محرم إضافة إلى أمثلة على العلاقة بين الرموز الدينية والمذهبية وبين العمليات الحربية خلال المرحلة الثانية من مراحل العمليات الإيرانية.وما نتج من ملاحظات سلبية والعلامات التي تدل على إحساس النظام الإيراني بالضعف وبكراهية الجماهير الإيرانية للحرب وفتور الهمة لدى الشعب الإيراني الذي أظهر فشل المجلس الأعلى لدعم الحرب في تحقيق الهدف المنشود وبالتالي إيكال مهام ومسؤوليات الحرب على عاتق رجل هو هاشمي رفسنجاني في مرحلة نهاية الحرب.

ومن الدلائل على عجز ولاية الفقيه قرار وقف الحرب حيث إنه من أهم نقاط الضعف في هذه النظرية والتي يمكن اكتشافها من خلال قرار الخميني منح رفسنجاني صلاحياته كقائد عام للنظام عدم إمكانية توافر صفات العصمة بشكل مطلق في الولي الفقيه لأن النظرية إذا كانت فرقت بين الولاية التكوينية للإمام والولاية الاعتبارية للفقيه إلا إنها عند التطبيق وقفت عاجزة عن وضع حد لهذه الفروق.فمع حصول الولي الفقيه على حق أن يكون المرجع الأخير والوحيد في النظام الحاكم . افتقد نعمة الشورى وحرم ميزة المراجعة. والحق أن الدارس لنظرية ولاية الفقيه والأسس التي قامت عليها والمرونة التي يضعها الفقه السياسي الشيعي في متناول الولي الفقيه في تبرير كل تصرفاته وأعماله يدرك أن نظرية ولاية الفقيه كانت السند الوحيد الذي استند إليه مسؤولو النظام في إعلان موقفهم من وقف الحرب ذلك أن مبدأ المصلحة الذي تضعه النظرية أساسا لأحكام وفتاوى الولي الفقيه يجعل هذا المسؤول في حل من أن ينقض فتوى أو قرارا اتخذه من قبل كما اتضح جليا في طريقة تعامل إيران وقبولها لقرار مجلس الأمن رقم 598 ونخص بالذكر طبيعة تحركات رفسنجاني في سياق قضية إيقا ف الحرب مع العراق.

فإذا نظرنا إلى ردود فعل قرار الفقيه في أوساط علماء الدين نجد أن صغارهم قد تعلموا الدرس الذي لقنه الخميني لخامنيء إي عند تحفظه على فتوى الخميني بمنح الحكومة حق التعزير وجعلها فوق السلطات الثلاث ، مما جعلهم يسارعون بإعلان تأييدهم لموقف الولي الفقيه والقيام بمحاولات تبرير قراره بوقف الحرب على منابر المساجد وفي خطب الجمعة ودروس الوعظ وصفوف المدارس وقاعات المحافل والمظاهرات المؤيدة لهذا الأمر.وهذا لا يعني أن الموافقة مطلقة فقد كان كلبايكاني هو المعارض الوحيد بين كبار علماء الدين في قبول وكذلك تلامذته قرار مجلس الأمن أو وقف إطلاق النار في حد ذاته.مما أدى إلى أنه الاستياء من تجاهل وعدم الأخذ برأيه أو فتواه حول أسلوب تحقيق أهداف الثورة الإسلامية عن طريق السلام، وغادر على إثرها الحوزة العلمية في قم. كما اضطر رفسنجاني أن يؤكد دعمه للحراس وقياداتهم وأن يحاول تهدئتهم واسترضائهم.

ومن هنا يستطيع الدارس أن يدرك أن المخاوف الحقيقية كانت تنبعث من ظنها بأن الظروف الجديدة التي يستتبعها وقف الحرب قد تخلق لدى الولي الفقيه طموحات في تغير كبير يطرأ على خطته واستراتيجياته والسياسات المنبثقة عن هذه الاستراتيجية.كما وأصبح النظام الحاكم في إيران يخشى التجار ومستثمري القطاع الخاص في مرحلة ما بعد الحرب لأنهم يمثلون قوة ضاغطة على النظام لإجباره على السير في

طريق الانفتاح الاقتصادي أو الاقتصاد الحر. مما أدى إلى إدراك الخميني من موقع ولاية الفقيه هذا الخطر حيث حاول القيام بتغيير في نظامه الحاكم بعد وقف الحرب، حيث ظهرت جديته جلية في محاولته تعديل استراتيجية النظام من خلال تطوير نظرية ولاية الفقيه بما يتلاءم مع الخط الجديد الذي فرض عليه بعيدا عن الحلول العسكرية والعنيفة.

محاولات تغيير شكل النظام حيث وضع الخميني ضوابط التغيير العشرة عبر رسالته الموجهة إلى السلطات الثلاثة ورئيس الوزراء والتي يحاول الخميني من خلالها الإمساك بزمام الأمور التي خرجت أو كادت تخرج من يديه.

وكانت بداية التغييرات السياسية من خلال إنشاء المجلس الأعلى لهيئة الدعوة الإسلامية ونفي الولي الفقيه الشائعات التي ترددت حول اعتزام النظام الحاكم حل الجيش النظامي ليصبح حرساً جمهورياً وتصويب القصور في الدستور الإيراني حيث عقـدت أول جلسة لها بحضور السيد أحمد الخميني ورئاسة مشكيني في مقر رئاسة الجمهورية في 1989/4/25م ولكن وفاة الخميني في 1989/6/3 أوقفت عمل اللجنة بشكل مؤقت.وقد عقد مجلس الخبراء برئاسة علي مشكيني اجتماعا طارئا في الساعة الثالثة بتوقيت طهران من بعد ظهر الأحد 1989/6/4 م لإختيار خليفة للخميني، وقد قرر المجلس بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين وعددهم سبعون عضوا اختيار سيد علي خامنيء أي زعيما لنظام الجمهورية الإسلامية خلفا للخميني وفور اختيار خامنيء للزعامة أعلن كل من رفسنجاني وسيد أحمد الخميني مبايعتهما له حيث توالت المبايعات وكان أول قرار اتخذه خامنيء هو تعيين رفسنجاني نائبا للقائد العام لكل القوى وكذلك تبع ذلك إعادة تعيين أئمة الجمعة والجماعات ومندوبي الزعيم في مختلف الأجهزة والإدارات والوزارات والمرافق المدنية والعسكرية.

دلالة اختيار خامنيء للزعامة هو ما يتمتع من صفات تساعده في أن يتولى هذا المنصب الحساس لإدارة البلاد وكذلك فإن المبرر الذي استند إليه مجلس الخبراء في اختيار خامنيء هو مصلحة النظام باعتبار أن الخميني وثق فيه وجعله هو من يقرأ وصيته في حال اعتذرابنه أحمد الخميني عن قراءتها مما يجعله أقدر على تطبيق نظرية ولاية الفقيه من غيره.

إن كتابة الخميني لوصية سياسية مستقلة بشكل مفصل تعتبر من السوابق التي أملتها نظرية ولاية الفقيه على الزعيم كواجب ديني ووطني، والوصية الرسمية التي تقع في ستة وثلاثين صفحة وتحتوي على مقدمة وبنود ثم ملاحظات وتقع البنود الرئيسية في تسع وعشرين صفحة، وكل صفحة من صفحات الوصية

موقعة بإمضاء الخميني، ويرجع تاريخ كتابتها إلى 1983/2/15 وقد قرأها لأول مرة في الساعة التاسعة من صباح 1989/6/4 م على كبار المسؤولين، سيد علي خامنيء – رئيس الجمهورية.

حيث أراد الخميني أن يقلد خطبة الوداع لرسول الله صلى الله عليه وسلم في مقدمة وصيته وعرج إلى العديد من التوجيهات والوصايا الإصلاحية وعددها ثماني عشر وصية فرعية تتعلق كلها بسبل المحافظة على الإسلام والثورة الإسلامية والحكومة الإسلامية.

ومن الملاحظات حول الوصية تركيز الخميني على عدة نقاط هي إبداء خوفه على تحول النظام من بعده والانحراف بنظريته، والخوف من اللجوء إلى الشرق أو الغرب مما يؤدي إلى وقوع النظام في التبعية لأي منهما.والتأكيد على ضرورة التمسك بالوحدة والانسجام سواء بين علماء الدين بعضهم البعض أو بين المسؤولين أنفسهم أو بين علماء الدين والجامعيين والمثقفين أو بين المسؤولين وجماهير الشعب ....

ودعوة المعارضة على مختلف اتجاهاتها في الداخل والخارج حتى اليساريين والانفصاليين بانضمام إلى الشعب والتعاون مع النظام الحاكم.

و بعد استقرار الأمور اجتمعت لجنة تعديل الدستور واللجان المنبثقة عنها بعد تلقيها آلاف الاقتراحات بالتعديلات المطلوبة من أصحاب الرأي والمحافل الجامعية والحوزات .... حيث بلغ مجموع جلساتها إحدى وأربعين جلسة توصلت خلالها إلى عدد من القرارات منها تعديل المادة 157 من الدستور والخاصة بالسلطة القضائية حيث أكدت على مركزية إدارة السلطة وتحديد صفات رئيسها.وكذلك تعديل نص المادة العاشرة بعد المائة من الدستور والتي تحدد واجبات وصلاحيات الزعيم. أما فيما يتعلق بولاية الفقيه فلم يمس التعديل مبدأ ولاية الفقيه على إطلاقه وظلت للولي الفقيه كل الصلاحيات التي كانت له في إطار المحافظة على النظام.

ويلاحظ أن الولي الفقيه لم يعد مطلقا في رسم السياسات العام للنظام لأن التعديل الجديد للدستور ربط هذه المسألة بالتشاور مع مجمع المصلحة المشتركة.كما ويلاحظ أن التعديل الجديد قد ألغى فكرة نائب الزعيم ولم يشر إلى تعيين خليفة.ومن هنا ندرك مدى تغير شكل ولاية الفقيه بعد الخميني بحيث أصبحت ولاية الفقيه بكل أبعادها وواجباتها وصلاحياتها ونفوذها على يد الخميني أمرا استثنائيا في النظام الإيراني الحالي ولن تعود إلى ما كانت عليه على يد غيره... وقد جرى التوزيع ابتداء بالسلطة التنفيذية حيث كانت انتخابات رئاسة الجمهورية قد حان موعدها فتزامنت مع الاستفتاء على تعديل الدستور و حقق رفسنجاني عدة انتصارات في وقت واحد، فقد فاز برئاسة الجمهورية وأقرت التعديلات الدستورية التي جاءت كلها لصالحه واستطاع أن يحصل من خلالها على سلطات واسعة وأن تطلق يده في التخلص من منافسيه. ومن

هنا بدأ مشوار التعديلات وإعادة التوزيع بتقديم رفسنجاني قائمة إلى المجلس فيها اثنان وعشرون وزيرا من أنصاره وأعوانه والمتعاونين معه.حتى أنه نجح في الحصول على ثقة مجلس الشورى الإسلامي بجميع أعضاء حكومته رغم أن الاقتراع كان سرياً وحضره لأول مرة مائتان وواحد وستون عضوا من أصل مائتين وسبعين عضوا مما شكل نجاحا كبيرا لرفسنجاني في قيادته للمرحلة الراهنة حيث مد أذرع تعييناته إلى كافة المناصب الحساسة في الدولة من وزارة التخطيط ومؤسسات التلفزة والإعلام انتهاء بالشرطة واللجان الثورية والحرس الجمهوري .

وسوف تكشف الأحداث خلال الفترة القادمة عما إذا كان بمقدور رئيس الجمهورية أن يحقق الهدف الذي كان في عهد الخميني من تطبيق لولاية الفقيه بكامل صلاحياته التي وردت في اصل النظرية.

وأخيرا وليس آخرا فإن المحصلة الواضحة للأحداث خلال الفترة السابقة تشير إلى أن نظرية ولاية الفقيه قد ارتبطت بالشخصيات الحاكمة في إيران الآن.. تبقى ببقائهم وتسقط بسقوطهم.

سطور من الذاكرة

النصيريون يطلبون من الاستعمار الفرنسي فصلهم عن سوريا سنة 1936

ويهدون الجولان إلى وحيد العين سنة 1967

ثلاثون أو واحد وثلاثون عاماً, هي المدة التي فصلت بين حدثين هامّين في تاريخ المسلمين الحديث, ما زلنا نعيش آثارهما إلى اليوم.

وبالرغم من أن ثلاثة عقود تفصل بين الحدثين اللذين نحن بصدد تناولهما إلا أن ثمة تشابهاً كبيراً بينهما فالمكان واحد, والفاعل واحد, والمبدأ واحد, إنها مؤامرات مستمرة ينفذها النصيريون العلويون ضد المسلمين على امتداد التاريخ, وخيانات يقترفونها في بلاد المسلمين, ولنا في التاريخ عبرة وعظة.

الحادثة الأولى: عريضة يرفعها قادة النصيرية في سوريا إلى رئيس الحكومة الفرنسية ليون بلوم في 1936/6/15 يطلبون فيها عدم إنهاء الانتداب أو الاحتلال الفرنسي لسوريا.

الحادثة الثانية: تسليم النصيريين الذين كانوا يشغلون المناصب العليا في سوريا للجولان إلى اليهود في 1967/6/7. فيما عرف بحرب حزيران أو النكسة.

وحتى لا نطيل فلندع قادة النصيرية يتكلمون, ويقدمون عريضتهم الموثقة في سجلات وزارة الخارجية الفرنسية تحت رقم 3547 بتاريخ 1936/6/15 وفيها تتضح نظرتهم إلى المسلمين, والمؤامرات التي يحيكونها ضدهم, ورغبتهم في سلخ مناطقهم عن بلاد المسلمين, وإقامة كيان نصيري مستقل يقول القادة النصيريون في عريضتهم إلى رئيس الحكومة الفرنسية ليون بلوم:

((إن الشعب العلوي الذي حافظ على استقلاله سنة فسنة بكثير من الغيرة والتضحيات الكبيرة في النفوس هو شعب يختلف في معتقداته الدينية وعاداته وتاريخه عن الشعب المسلم –السني– ولم يحدث في يوم من الأيام أن خضع لسلطة من الداخل.

إننا نلمس اليوم كيف أن مواطني دمشق يرغمون اليهود القاطنين بين ظهرانيهم على عدم إرسال المواد الغذائية لإخوانهم اليهود الطيبين الذين لجأوا إلى العرب المسلمين بالحضارة والسلام ونشروا على أرض فلسطين

الذهب والرفاه ولم يوقعوا الأذى بأحد ولم يأخذوا شيئاً بالقوة, ومع ذلك أعلن المسلمون ضدهم الحرب المقدسة بالرغم من وجود انكلترا في فلسطين وفرنسا في سوريا.

إننا نقدر نبل الشعور الذي يحملكم على الدفاع عن الشعب السوري ورغبته في تحقيق استقلاله ولكن سوريا لا تزال بعيدة عن هذا الهدف الشريف خاضعة لروح الإقطاعية الدينية للمسلمين.

ونحن الشعب العلوي الذي مثله الموقعون على هذه المذكرة نستعرض حكومة فرنسا ضماناً لحريته واستقلاله ويضع بين يديها مصيره ومستقبله وهو واثق أنه لابد أن يجد لديهم سنداً قوياً لشعب علوي صديق قدم لفرنسا خدمات عظينة)).

الموقعون: محمد سليمان الأحمد, محمود آغا حديد, عزي آغا غواش, سلمان المرشد, محمد بيك جنيد, **سليمان الأسد**............... وثيقة رقم 3547 من سجلات وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 1936/6/15.

لقد كان النصيريون وهم يوجهون هذه الرسالة إلى سلطات الاحتلال في بلادهم يشعرون من أعماق قلوبهم أن الاحتلال الجاثم على بلادهم والذي لا يدين بالإسلام أقرب إليهم من المسلمين السنة العرب السوريين, ولذلك لا غرابة أن يشكل النصيري سلمان المرشد جيشاً "نصيرياً" سنة 1938, ويعلن العصيان المسلح سنة 1946, ويرفض انضمام المناطق النصيرية إلى سوريا في عهد الاستقلال. خاصة وأن فرنسا أقامت لهم دولة في جبل في أيلول سنة 1920 اسمها "دولة العلويين".

أما الخيانة الأخرى التي نتحدث عنها –وما أكثر خياناتهم– فهي ترجع إلى شهر حزيران سنة 1967, حيث احتل الكيان الصهيوني ما تبقى من أرض فلسطين, وأجزاء من مصر وسوريا والأردن.

ولعلنا هنا نتحدث عن سقوط أجزاء من سوريا دون مقاومة, وكأن ما حدث في ذلك اليوم يشبه التسليم, واحتل اليهود الجولان السوري المنيع, وأذاع النصيري حافظ الأسد الذي كان آنذاك وزيراً للدفاع نبأ سقوط القنيطرة.

سقوط الجولان بهذه السهولة على أيدي النصيريين ليس مسألة عسكرية أو حربية بقدر ما هو نبوءة نصيرية, إنها نبوءة "وحيد العين" أي الأعور.

فلنستمع إلى ما يكشفه لنا عبد الرحمن الخير, وهو أحد مشايخ النصيرية ممن هداهم الله إلى الإسلام والدين القويم, حيث أصدر منشوراً في الخامس والعشرين من ذي القعدة لسنة 1388هـ, فضح فيه ما يقترفه زعماء سوريا النصيريون, والمؤامرة التي نفذوها في الجولان يقول الشيخ عبد الرحمن:

((هذه النبوءة الخطيرة جداً التي أرويها ليست أسطورة خرافية يا أخي في العروبة والإسلام, كما أنها نص رمزي وإشارة باطنية موجودة في كتاب الأسوس من كتبنا التأويلية وإليك النص الحرفي: عندما يبلغ المريخ إلى مرتبة الأوتاد الأربعة, ويكون بهرام في الطالع يظهر من الجنوب وحيد العين الذي يكون مجتمعاً به حدث الميم وقدم الدال عندما يصبح بهرام في الوتد بمقدار عشر درجات يكون وارد الوقت وحيد العين قد ظهرت أعلامه الخضراء من الشرق راكباً الميمون وبيمينه ذو الفقار المسنون فيطهر البلاد ويقضي على الفساد. وينصب الخيام على العاصي, وينهي الناس عن المعاصي ويطعم الجائع, وعندما يصل بهرام إلى الغارب في تلك السنة يكون صاحب حدث الميم وقدم الدال قد وصلت راياته إلى دمشق, واتجهت جيوشه نحو الشمال لتلتقي مع جيوش وارد الوقت وحيد العين, فتتلألأ الأنوار القدسية, وتظهر الأظلة والأشباح والأيتام من خلف القباب لتؤدي الطاعة إلى وارد الوقت, سيدنا وحيد العين, ويدوم العز في رؤوس العوالي, وترفرف الأعلام فوق الجبال, مدة سبعين عاماً بالتقريب تكون كلمة وارد الوقت واحد العين هي السائدة يخدمه وحيد العين صاحب حدث الميم وقدم الدال والله أعلم...

ويقول صاحب المنشور عبد الرحمن الخير:

هذا النص الخطير موجود في كتاب الاسوس ص213, والمشايخ الآن يطبقون هذه الإشارات ويفكون رموزها بشكل يخدم الصهيونية خدمة عظيمة للغاية, ولاشك أن الأيادي الصهيونية وراء هذه الحكاية من أساسها والمشايخ يطبقون هذه النبوءة في الوقت الحاضر كما يلي:

إن السيد أبو شعيب[1] الذي كان وحيد العين أي أعور, سيحتجب عن طريق التناسخ ويظهر من الجنوب, فيحتل دمشق, ويتجه نحو الشمال ليؤدي الطاعة إلى وارد الوقت وحيد العين أعور, وعندما يلتقي الأعوران سيدوم حكمهما 70 عاماً.

---

(1) يوضح صاحب المنشور أن أبا شعيب بن نصير البصري النميري الملقب بوحيد العين هو الذي عكف على دراسة المبادئ والأسس لكافة الفرق الشيعية المتطرفة فصهرها جميعها في بوتقة واحدة, وصاغ منها المعتقدات النصيرية السرّية... وقد جعل أبو شعيب ألوهية علي بن أبي طالب المحور الذي تدور عليه عقيدتهم وسمّاه "أمير النحل".

((وأبو شعيب يفسرونه مشايخنا –أي شيوخ النصيرية– هو موش دايان[2] – حدث الميم وقدم الدال)).

ولهذا السبب تنازل المقدم صلاح جديد النصيري عن جنوب سوريا لوحيد العين حدث الميم وقدم الدال تسهيلاً لالتقاء الأعورين على نهر العاصي, حيث سيدوم ملكهما 70 سنة, لأن النصوص المتعلقة بقيام دولة العلويين[3] مرهون بقيامها سيطرة وحيد العين على دمشق وحتى نهر العاصي... وبعد هذه السيطرة يكون الوقت لإقامة الدولة العلوية وظهور أبو شعيب.

لم تقتصر خيانات النصيريين الباطنيين على ما أوردناه, بل إن مسيرتهم في ذلك حافلة, وحسبنا أن نشير إلى بعض ما ارتكبه هؤلاء بحق المسلمين في سوريا وغيرها من البلدان.

–في سنة 1975 دخل السوريون تحت قيادة النصيرية لبنان لنصرة النصارى الموارنة, وتقوية نفوذهم, وفي العام التالي يرتكب السوريون مذبحة مروعة في مخيم تل الزعتر للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

–لقد كانت المدن السورية مثل حماة وتدمر شاهدة على قتل عشرات الآلاف من المسلمين السنة من قبل النصيريين, وشاهدة على تشريد مئات الآلاف وخروجهم من وطنهم في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي.

ولا غرابة أن نرى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله, وهو العارف بأمر الفرق والمذاهب يقول فيهم: ((هؤلاء القوم المسمون بالنصيرية –هم وسائر أصناف القرامطة الباطنية– أكفر من اليهود والنصارى, بل وأكفر من كثير من المشركين, وضررهم أعظم من ضرر الكفار المحاربين مثل التتار والفرنج وغيرهم... وهم دائماً مع كل عدو للمسلمين, فهم مع النصارى على المسلمين, ومن أعظم المصائب عندهم انتصار المسلمين على التتار, ثم إن التتار ما دخلوا بلاد الإسلام وقتلوا خليفة بغداد وغيره من ملوك المسلمين إلا بمعاونتهم ومؤازرتهم)).

للاستزادة:

1– الصراع العربي الإسرائيلي – الجزء الأول (مؤامرة الدويلات الطائفية) محمد عبد الغني النواوي.

2– طائفة النصيرية: تاريخها وعقائدها – الدكتور سليمان الحلبي.

---

(2) موشيه دايان كان وزير الحرب الإسرائيلي أثناء حرب حزيران / يونيو 1967م.

(3) العلويون هو الاسم الذي أطلقه الاستعمار الفرنسي على النصيريين.

3- مجتمع الكراهية – سعد جمعة ص62-75.